

التقارير الخاصة
للجنة الخاصة
لمناهضة الفصل العنصري

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية : الدورة الخامسة والثلاثون
الملحق رقم ٢٢ ألف (A/35/22/Add. 1-3)



الأمم المتحدة
نيويورك ١٩٨٠

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام . ويعني ايراد أحد هذه الرموز الاشارة الى
احدى وثائق الأمم المتحدة .

يضم هذا المجلد ثلاثة تقارير خاصة قدمتها الى الجمعية العامة للجنة الخاصة لمناهضة
الفصل العنصرى . وقد تم تميم هذه التقارير سابقا تحت الرمز A/35/22/Add.1-S/14156/Add.1 و
و A/35/22/Add.2-S/14156/Add.2 و A/35/22/Add.3-S/14156/Add.3 .

[الاصل : بالانكليزية]

[١١ شباط / فبراير ١٩٨١]

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>المنوان</u>	<u>رقم الوثيقة</u>
١٠٣	التقرير الخاص الاول : تنفيذ الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية لقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالفصل المنصري.....	A/35/22/Add.1
١٠٣	التقرير الخاص الثاني : التطورات الاخيرة فسي مجال العلاقات بين اسرائيل وجنوب افريقيا	A/35/22/Add.2
١١٢	التقرير الخاص الثالث : المؤتمر الدولي المعنسي بفرض جزاءات على جنوب افريقيا.....	A/35/22/Add.3

التقرير الخاص الأول

تنفيذ الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية لقرارات
الأمم المتحدة المتعلقة بالفصل العنصري

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
	كتاب الاحالة
	٧ - ١	مقدمة - أولا
		ثانيا - تنفيذ الحكومات لقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالفصل العنصري
٣	٢٤١ - ٨	العلاقات السياسية والدبلوماسية والقنصلية
		وغيرها من العلاقات الرسمية مع جنوب افريقيا
٣	١١ - ٨	١ - العلاقات التجارية بما فيها الذهب والنفط
٦	٤٨ - ١٢	٢ - الاستثمار
		٣ - المصارف
٢٠	٧٩ - ٤٩	٤ - الخطوط الجوية والخطوط البحرية
		٥ - الهجرة
٢٩	١٨٨ - ٨٠	٦ - التعاون الثقافي والتعليمي والرياضي وغيره من أشكال التعاون مع جنوب افريقيا
٣٠	١١٩ - ٨٦	٧ - المساعدات الانسانية والتعليمية وغيرها من المساعدات المقدمة الى شعب جنوب افريقيا
٤٥	١٥٤ - ١٢٠	٨ - المقهور
٥٨	١٧٣ - ١٥٥	
٦٦	١٨٤ - ١٧٤	
٧١	١٨٨ - ١٨٥	
٧٣	٢١٦ - ١٨٩	
٨٣	٢٢٣ - ٢١٧	

- ٥ -

المحتويات (تابع)

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
		زاي - التدابير المتخذة بشأن السجناء السياسيين ، ونشر المعلومات عن الفصل العنصري ، ومسائل أخرى
٩٢	٢٣٥-٢٢٤	
٩٢	٢٢٨-٢٢٤	١ - السجناء السياسيون
٩٣	٢٣٥-٢٢٩	٢ - نشر المعلومات عن الفصل العنصري .
٩٦	٢٤١-٢٣٦	حاي* - العلاقات مع اليانغستانات
٩٨	٢٤٨-٢٤٢	ثالثا - التنفيذ من قبل المنظمات الدولية الحكومية
١٠٠	٢٦٠-٢٤٩	رابعا - النتائج والتوصيات

كتاب الاحالة

٤ أيلول / سبتمبر ١٩٨٠

سيدي ،

يشرفني ان ارسل اليكم عليه ، وفقا للمقرر الذي اتخذته اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى في جلستها ٤٥٩ المعقودة في ٢٩ آب/اغسطس ١٩٨٠ ، تقريراً عن تنفيذ الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية المعنية لقرارات الامم المتحدة بشأن الفصل العنصرى وأن ارجوا صدور هذا التقرير بوصفه وثيقة من وثائق الجمعية العامة ومن وثائق مجلس الامن . وقد قامت باعداد هذا التقرير اللجنة الفرعية المعنية بتنفيذ قرارات الامم المتحدة وبالتعاون مع جنوب افريقيا ووافقت اللجنة الخاصة عليه في ٢٩ آب/اغسطس ١٩٨٠ .

وتفضلوا ، سيدي ، بقبول أسى آيات الاحترام .

(توقيع) ب . اكورودى كلارك

رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى

سعادة السيد كورت فالدهايم
الأمين العام للأمم المتحدة
نيويورك

أولا - مقدمة

- ١ - ما فتحت مسألة التمييز العنصرى في جنوب افريقيا تعرض على الجمعية العامة منذ عقد دورتها الأولى في عام ١٩٤٦. وقد اعتمدت الجمعية العامة ومجلس الأمن وغيرهما من أجهزة الأمم المتحدة عشرات القرارات التي تعارض ما أصبح يعرف الآن بسياسات الفصل العنصرى التي يتبعها نظام جنوب افريقيا . وظلت الأمم المتحدة توجه نداءات الى نظام جنوب افريقيا منذ سنوات عديدة كي يتخلى عما ينتهجه من سياسات عنصرية قمعية انتهكت بصورة متزايدة مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة . وتجاهل نظام جنوب افريقيا هذه النداءات ولجأ الى اتخاذ تدابير تتسم بالمزيد من التمييز والقمع كلما أبدى ضحايا الفصل العنصرى مقاومة للسياسات الوحشية التي نفذت بضراوة .
- ٢ - وعقب مذبحه شاريفيل التي حدثت في آذار/مارس ١٩٨٠ اعتمد مجلس الأمن القرار ١٣٤ (١٩٦٠) المؤرخ في ١ نيسان/ابريل ١٩٦٠ الذى دعا فيه حكومة جنوب افريقيا الى الشروع في اتخاذ تدابير تهدف الى تحقيق توافق عنصرى مبني على المساواة ، والى التخلي عما تنتهجه من سياسات فصل عنصرى وتمييز عنصرى ؛ ورجا الأمين العام أن يتشاور مع حكومة جنوب افريقيا بشأن اعتماد ترتيبات تساعد بشكل كاف على دعم مقاصد ومبادئ الميثاق . ولم يسفر الاجتماع بين الأمين العام ورئيس وزراء جنوب افريقيا عن شيء ، وكهف نظام جنوب افريقيا سياسات الفصل العنصرى التي ينتهجها ، وأعلن حالة الطوارئ وفرض حظرا على المؤتمر الوطنى الافريقى وعلى مؤتمر الوجد وبين الافريقيين واعتقل الآلاف من معارضى الفصل العنصرى .
- ٣ - وبناء على ذلك اقترنت أجهزة الأمم المتحدة بأنها يجب أن تذهب الى ما هو أبعد من توجيه النداءات الى نظام جنوب افريقيا . وفي عام ١٩٦١ اعتمدت الجمعية العامة القرارين ١٥٩٨ (د - ١٥) المؤرخ في ١٣ نيسان/ابريل ١٩٦١ و ١٦٦٣ (د - ١٦) المؤرخ في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦١ اللذين يحثان الدول على اتخاذ ما يتاح لها اتخاذ من اجراءات فردية وجماعية تتفق مع ميثاق الامم المتحدة لتحقيق التخلي عن سياسات الفصل العنصرى . ودعا قرار الجمعية العامة ١٧٦١ (د - ١٧) المؤرخ في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٢ لأول مرة الى ان تتخذ الدول تدابير محددة . وطلب القرار الى الدول الأعضاء أن تقوم ، فرادى أو جماعات ، بقطع أو عدم اقامة علاقات مع جنوب افريقيا في ميادين العلاقات الدبلوماسية ، ومرور الطائرات والسفن ، والتجارة بما في ذلك جميع الأسلحة والذخيرة . وأعادت القرارات اللاحقة التي اتخذتها الجمعية العامة ، التأكيد على التدابير الموصى بها في القرار ١٧٦١ (د - ١٧) ودعت الى اتخاذ المزيد من التدابير ، خاصة فيما يتعلق بتقديم المساعدات السياسية والانسانية وغيرهما من المساعدات الى ضحايا الفصل العنصرى والى حركة التحرير الوطنى في جنوب افريقيا ؛ وتشجيع الدعاية على أقصى نطاق عن شرو الفصل العنصرى واتخاذ تدابير دولية لضمان القضاء عليه ، وتميز زيادة عزل جنوب افريقيا عن طريق اتخاذ تدابير مثل مقاطعة التبادل الثقافى والرياضى مع جنوب افريقيا وعدم تشجيع الهجرة اليها وادانة سياسة البانتوستانات وحظر التعاون الاقتصادى والعسكرى والنووى معها .

٤ - وذكر مجلس الأمن ، في القرار ١٨١ (١٩٦٣) المؤرخ في ٧ آب/اغسطس ١٩٦٣ ، ان الحالة في جنوب افريقيا تزعج السلم والأمن الدوليين بشكل خطير ودعا كل الدول الى أن توقف فوراً بيع الاسلحة ، والذخائر بجميع أنواعها ، والمركبات العسكرية لجنوب افريقيا وشحنها اليها . وعزز قرار مجلس الأمن ٢٨٢ (١٩٧٠) المؤرخ في ٢٣ تموز/يوليه ١٩٧٠ الحظر المفروض على توريد الاسلحة الى جنوب افريقيا . وعقب الأعمال الوحشية التي قام بها نظام الفصل العنصرى في سويتو وفي ضواح أخرى في عام ١٩٧٦ ، وبعد موت ستيف بيكو في المعتقل ، وفرض حظر شامل على مناوئي الفصل العنصرى وسجنهم في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٧ ، اعتمد مجلس الأمن فرض حظر الزامي على توريد الاسلحة الى جنوب افريقيا . ودعا مجلس الأمن ، في قراره ٤١٨ (١٩٧٧) المؤرخ في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧ ، كل الدول الى وقف تقديم أى نوع من أنواع الاسلحة أو ما يتصل بها من مواد الى جنوب افريقيا ، بما في ذلك بيع أو نقل أسلحة وذخيرة ومركبات ومعدات عسكرية ومعدات بوليسية شبه عسكرية وقطع غيار لما سلف ذكره . ودعت الدول الى وقف توفير جميع أنواع المعدات واللوازم ، والى اعادة النظر في كل الترتيبات التعاقدية القائمة مع جنوب افريقيا. والتراخيص الممنوحة لها فيما يتصل بصنع وصيانة الاسلحة ، والذخيرة بجميع أنواعها والمعدات والمركبات العسكرية . وطلب القرار كذلك الى الدول ان تمتنع عن أى تعاون مع جنوب افريقيا في صنع وتطوير الاسلحة النووية .

٥ - وفي السنوات الاخيرة تزايد اهتمام الجمعية العامة والهيئات الاخرى بتنفيذ أحكام ما اعتمدت من قرارات بشأن مسألة سياسات الفصل العنصرى التي تنتهجها حكومة جنوب افريقيا . واعتمدت الجمعية العامة في عام ١٩٧٦ برنامج عمل مفصلاً لمناهضة الفصل العنصرى (القرار ٣١/٦ - ١٩٧٦ ، المرفق ، المؤرخ في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٦) ، كي تنفذه الحكومات والوكالات المتخصصة والمنظمات الدولية الحكومية والمنظمات غير الحكومية وأيضا اللجنة الخاصة ومركز مناهضة الفصل العنصرى . وأعلن الاحتفال بالسنة الدولية لمناهضة الفصل العنصرى في الفترة من ٢١ آذار/مارس ١٩٧٨ الى ٢٠ آذار/مارس ١٩٧٩ وبدأت اللجنة الخاصة في ٢١ آذار/مارس ١٩٧٩ التعيئة الدولية لمناهضة الفصل العنصرى .

٦ - وبينما اتخذ عدد كبير من الدول الاعضاء خطوات واسعة في سبيل تنفيذ القرارات العديدة الرامية الى القضاء على نظام الفصل العنصرى ، لم تمثل دول أخرى لهذه القرارات . ومنذ اعتماد القرارات التي دعت الدول الى انهاء أنشطتها المتعلقة بالتجارة مع جنوب افريقيا والاستثمار فيها ، قامت بعض الدول بزيادة هذه الانشطة زيادة كبيرة . بل ان بضع دول واصلت تقديم المساعدة العسكرية والنووية الى جنوب افريقيا . وبناء على ذلك ظلت التدابير التي اتخذتها الأمم المتحدة لمناهضة الفصل العنصرى أبعد ما تكون عن ان تتسم بالفعالية .

٧ - ويقيم هذا التقرير مدى تنفيذ الحكومات والوكالات الحكومية الدولية المعنية لقرارات الأمم المتحدة بشأن الفصل العنصرى ، وذلك كمحاولة لتعزيز اتخاذ تدابير أكثر فعالية من أجل الكفاح الدولي ضد الفصل العنصرى (١) .

(١) بعث الأمين العام ، بناء على طلب اللجنة الخاصة ، برسالة الى الدول الاعضاء مؤرخة في ٢٦ نيسان/ابريل ١٩٧٩ للحصول على معلومات نها بشأن تنفيذ القرارات ذات الصلة . وللاطلاع على الردود الواردة منها ، انظر A/AG.115/L.513 .

ثانيا - تنفيذ الحكومات لقرارات الأمم المتحدة بشأن الفصل العنصرى

ألف - العلاقات السياسية والدبلوماسية والقنصلية وغيرها من العلاقات الرسمية مع جنوب افريقيا

٨ - طلبت الجمعية العامة ، في قرارها ١٧٦١ (د - ١٧) ، الى الدول الاعضاء ان تقطع علاقاتها الدبلوماسية مع جنوب افريقيا أو أن تمتنع عن اقامة علاقات دبلوماسية معها . كما دعوت الجمعية في قرارات لاحقة الى وقف العلاقات السياسية والقنصلية وغيرها من العلاقات الرسمية معها .

٩ - وكانت دول عديدة ، من بينها الهند واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ومصـــر قد قطعت العلاقات مع جنوب افريقيا قبل اعتماد القرار ١٧٦١ (د - ١٧) . وقامت معظم الدول ، تجاوبا مع توصيات الجمعية العامة ، بانهاء علاقاتها مع نظام الفصل العنصرى أو بالامتناع عن اقامة علاقات مع هذا النظام . وباستثناء ملاوى ، رفضت الدول الافريقية ، لدى حصولها على الاستقلال ، اقامة علاقات دبلوماسية مع جنوب افريقيا وأغلقت هذه الدول قنصليات جنوب افريقيا الموجودة في اقاليمها .

١٠ - وعقب اعتماد هذا القرار أعلنت بوليفيا وتشيكوسلوفاكيا وشيلي وكوستاريكا ويوغوسلافيا اغلاق مكاتبها القنصلية في جنوب افريقيا . وقد أعادت بوليفيا وشيلي وكوستاريكا فيما بعد اقامة العلاقات القنصلية والدبلوماسية مع نظام الفصل العنصرى . وقد قامت دول أخرى ، في اعقاب تغيير حكوماتها ، بانهاء ما كان قائما في ظل أنظمتها السابقة من علاقات دبلوماسية وغيرها من العلاقات مع جنوب افريقيا . وقامت ايران والسلفادور وغرينادا ونيكاراغوا في الآونة الأخيرة بانهاء علاقاتها الدبلوماسية مع جنوب افريقيا . وقد قامت بعض الدول ، التي امتنعت عن تبادل البعثات الدبلوماسية مع جنوب افريقيا ، بالابقاء على العلاقات القنصلية والتجارية معها . وربما تكون اليابان هي أهم دولة تواصل هذا النوع من التمثيل في جنوب افريقيا في الوقت الذى تمتنع فيه عن اقامة العلاقات الدبلوماسية معها .

١١ - ورغم تزايد العزلة الدبلوماسية لجنوب افريقيا ، واصلت دول عديدة ، بل زادت فعلا علاقاتها الرسمية مع جنوب افريقيا . ويورد الجدول ١ قائمة بالدول التي لها تمثيل دبلوماسي وغيره في جنوب افريقيا والتي تستضيف ممثلين لجنوب افريقيا في بلدانها . ويوجد لست دول (الارجنتين وباراغواى والبرتغال وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية والولايات المتحدة الامريكية) ملحقون عسكريون أو بحريون أو جويون في بعثاتها الدبلوماسية ، بينما يستضيف عدد من الدول أكبر كثيرا من ذلك ملحقين لشؤون الدفاع من جنوب افريقيا في بلدانها . ويجدر بصفة خاصة شجب هذا النوع من الصلات بالنظام العنصرى نظرا لما تشكله القوة العسكرية لجنوب افريقيا من تهديد معترف به عالميا لدول أخرى أعضاء وللمسلم العالمي .

العلاقات الدبلوماسية وغيرها من العلاقات الاخرى القائمة بين جنوب
افريقيا والاسدول الاعضاء في الامم المتحدة

البلد	البعثات الرسمية في جنوب افريقيا						
	البعثات الدبلوماسية	البعثات القنصلية *	السلطات العسكرية والبحريون	الكاتب التجارية والقنصلية أو الموظفون التجاريون والقنصليون	كاتب أو موظفو الاعلام والثقافة	كاتب أو موظفو الهجرة	البعثات الدبلوماسية
الأرجنتين	x	x	x	x			x
اسبانيا	x	x		x			x
استراليا **	x	x		x			x
اسرائيل	x	x		x			x
المانيا (جمهورية - الاتحادية)	x	x		x	x		x
اوروغواي	x	x		x			x
ايولندا	x	x		x			x
ايسلندا	x	x		x			x
ايطاليا	x	x		x			x
باراغواي	x	x	x	x			x
البرازيل	x	x		x			x
البرتغال	x	x		x			x
بلجيكا	x	x		x			x
بنما	x	x		x			x
بوليفيا	x	x		x			x
بيرو	x	x		x			x
تايلند	x	x		x			x
الجمهورية الدومينيكية	x	x		x			x
الدانمرك	x	x		x			x
السويد	x	x		x			x
سويسرا	x	x		x			x
شيلي	x	x		x			x
غواتيمالا	x	x		x			x
فرنسا	x	x		x			x
فنلندا	x	x		x			x

(متبع)

الجدول - ١ (تابع)

البلد	البعثات الرسمية في جنوب افريقيا							بعثات جنوب افريقيا في البلد				
	البعثات الدبلوماسية	البعثات القنصلية *	الطهقون المستقرون والبحريون	الكاتب التجارية والتفقيسية أو الموظفون التجاريون والتفقيسون	مكاتب أو موظفو الاعلام والثقافة	مكاتب أو موظفو الهجرة	البعثات الدبلوماسية	البعثات القنصلية	الطهقون المستقرون والبحريون	الكاتب التجارية والتفقيسية أو الموظفون التجاريون والتفقيسون	مكاتب أو موظفو الاعلام والثقافة	مكاتب أو موظفو الهجرة
كندا	x						x					
كوستاريكا	x						x					
كولومبيا		x										
لختنشتاين (ز)												
لكسمبرغ (و)		x									x	
ملاوي												
المملكة المتحدة		x					x				x	
موريشيوس												
موناكو		x										
النرويج		x										
النمسا		x									x	
نيوزيلندا												
هولندا***		x					x				x	
الولايات المتحدة		x					x				x	
اليابان		x										
اليونان		x										

المصادر : Who's Who of Southern Africa ، ١٩٧٩ ، جمهورية جنوب افريقيا ، برينتون ، Government Gazette .

- * بما في ذلك البعثات القنصلية الفخرية .
- ** يتولى الممثل الاسترالي مصالح بابوا غينيا الجديدة .
- *** تتولى هولندا مصالح سورينام في جنوب افريقيا
- (أ) مقرهم في جمهورية ألمانيا الاتحادية .
- (ب) مقرهم في النمسا .
- (ج) تمثيل عن طريق سفارة جنوب افريقيا في الأرجنتين .
- (د) مقرهم في السويد .
- (هـ) مقرهم في نيواورلئانز .
- (و) ترعى بعثة هولندا الدبلوماسية في جنوب افريقيا المصالح الدبلوماسية للكمبرغ ويتولى ممثل—و بلجيكا الدبلوماسيون والقنصليون مصالح لكمبرغ القنصلية والاقتصادية والتجارية . وتمثل جنوب افريقيا في لكمبرغ عن طريق سفارتها في بلجيكا .
- (ز) يرعى الممثلون السويسريون مصالحها في جنوب افريقيا .

باء - تطبيق الحظر الالزامي للأسلحة

١٢ - لما كان مجلس الأمن يدرك أن احتياجات جنوب افريقيا العسكرية نشأت بصفة أساسية عن الموقف الداخلي الذي ترتب على ما يرتبط بالفصل العنصرى من سياسات القمع ، فقد أهاب بجميع الدول ، في قراره ١٨١ (١٩٦٣) ، أن توقف بيع وشحن الاسلحة والذخائر من جميع الانواع ، والعربات العسكرية ، الى جنوب افريقيا . وفي وقت لاحق من ذلك العام ، وسّع مجلس الأمن نطاق حظره ليشمل بيع وشحن المعدات والمواد المتعلقة بصنع وصيانة الاسلحة والذخائر في جنوب افريقيا . ومنذ ذلك الوقت اعربت الجمعية العامة ومجلس الأمن ، مرارا ، عن قلقهما بسبب تزايد التعزيز العسكري في جنوب افريقيا ، كما اتخذ المجلس في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٧ القرار ٤١٨ (١٩٧٧) الذي فرض به حظرا الزاميا على توريد الاسلحة الى جنوب افريقيا . وقد أهاب القرار بجميع الدول أن تحظر كذلك الاتفاقات التعاقدية والاتفاقات المانحة للترخيصات متى كانت متعلقة بانتاج أو بيع أو صيانة الاسلحة أو الذخائر أو المعدات أو العربات العسكرية . كما أهاب بالدول ان تمتنع عن أى تعاون مع جنوب افريقيا في صنع وتطوير الاسلحة النووية .

١٣ - لقد ازداد انفاق نظام جنوب افريقيا على شؤون الدفاع زيادة بالغة في السنوات الاخيرة . وفي عام ١٩٧٣ صدر بيان أبيض عن الدفاع يدعو الى حشد جميع الموارد المتاحة من أجل الدفاع ، ثم أعقبه في عام ١٩٧٤ صدور برنامج سنوات خمس للتوسع الدفاعي . وقد تم التشديد على التطوير الكامل للقدرة العسكرية التقليدية وكذلك للقوات الخاصة لمكافحة التمرد التي قصد بها محاربة حركات التحرير (٢) . وقد ضعفت ميزانية الدفاع اكثر من ثلاث مرات في الفترة من عام ١٩٧٣ حتى عام ١٩٧٨ ، وهي تبلغ حاليا ١٨ في المائة من مجموع المصروفات في الميزانية .

الجدول ٢

النفقات العسكرية في جنوب افريقيا ، ١٩٧٣-١٩٧٨

الأسعار الثابتة على أساس أسعار ١٩٧٣

وسعر الصرف في عام ١٩٧٣

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

السنة	
١٩٧٣	٦٣٣
١٩٧٤	٨٤٨
١٩٧٥	١٠٤٢
١٩٧٦	١٣٦٨

See " The Activities of Transnational Corporations in the Industrial, (٢) Mining and Military Sectors of Southern Africa," (United Nations publication, Sales No. E.80.II.A.3) .

الجدول ٢ (تابع)

السنة	الأسعار الثابتة على أساس أسعار ١٩٧٣ وسعر الصرف في عام ١٩٧٣ (بملايين دولارات الولايات المتحدة)
١٩٧٧	١ ٧١٧ (٢ ١٤٠) *
١٩٧٨	١ ٨٨٨

المصدر : معهد ستكهولم الدولي لدراسة شؤون السلام . حولية الاسلحة ونزع السلاح في العالم ، لعام ١٩٧٩ ، شركة تايلور وفرانسيس المحدودة ، ١٩٧٩ .
* الرقم بالاسعار الجارية وعلى أساس سعر الصرف الجارى .

١٤ - وقد قدرت ميزانية وزارة الدفاع في جنوب افريقيا في السنة المالية ١٩٨٠ بمبلغ ٢٠٧٤ مليون راند مع اذن بزيادة المصروفات بما مجموعه ٢٧٢ مليون راند أخرى اذا اقتضى الأمر . وكانت تقديرات الميزانية لعام ١٩٨٠ - بدون المبالغ الاضافية المأذون بها - تمثل زيادة قدرها ١٧ في المائة عن ميزانية السنة المالية ١٩٧٩ (٣) .

١٥ - وفيما مضى ، كان القطاع العسكرى في جنوب افريقيا يعتمد اعتمادا كبيرا على المصادر الاجنبية فيما يتعلق بالسلع العسكرية والتكنولوجيا . بيد أن ثمة سمة رئيسية في السياسة الاستراتيجية للاستثمار في جنوب افريقيا وهي الاكتفاء الذاتي في انتاج منظومات الاسلحة . وقد أخذت الدولة تضطلع بقدر أكبر من الاشراف على تطوير الاسلحة من خلال مجلس التسليح يتألف من تسعة أعضاء ووحدته الانتاجية ، شركة تطوير وانتاج الاسلحة ، وتبلغ قيمة العقود الخاصة اكثر من ٨٠ في المائة من الاموال المخصصة لحيازة الاسلحة في جنوب افريقيا ، وتتولى شركة تطوير وانتاج الاسلحة تطوير وصنع المنتجات التي يأمر بها مجلس التسليح والتي لا يمكن لأسباب اقتصادية واستراتيجية أن يعهد بها الى القطاع الخاص (٤) .

١٦ - وفي اعقاب الفضيحة الدولية المتعلقة بالاستخدام غير المشروع للأموال السرية الخاصة بوزارة الاعلام في جنوب افريقيا ، تبين أن شركة تطوير وانتاج الاسلحة كانت تدير صندا سرا

(٣) راند ديلي ميل (جوهانسبرغ) ، ٢٧ آذار/مارس ١٩٨٠ .

South African Bureau of National and International Communication, (٤)

South Africa 1978: Official Yearbook of the Republic of South Africa, Pretoria, 1978.

أكبر بكثير يشمل أموالا مخصصة للرشوة والعمولات. وكان يدير هذا الصندوق ب. و. بوتسا وزير الدفاع الذي أصبح بعد ذلك رئيسا لحكومة جنوب افريقيا (٥) وشركة تطوير ونتاج الاسلحة بسبيل الحصول على ٩٠ مليون راند عن طريق ثلاثة قروض قيمة كل منها ٣٠ مليون راند ، وقد تم طرح اثنين منها في عام ١٩٧٩ . (٦)

١٧ - ومن المستحيل في الواقع الحصول على معلومات دقيقة بشأن برنامج الدفاع في جنوب افريقيا . بل ان الاستقصاء عن مدى المشاركة الاجنبية في القطاع العسكري اصبح اكثر صعوبة بعد أن صدر اخيرا قانون يقيّد اذاعة المعلومات عن طريق فروع الشركات الاجنبية الموجودة في جنوب افريقيا . والولاية القضائية على عمليات هذه الشركات تتولاها حكومة جنوب افريقيا كأمر واقع ، ولا تزال بعض هذه الشركات تنتج المعدات ذات الاستخدام العسكري وذلك بموجب عقود مع الحكومة . والتدابير التشريعية التي اتخذتها جنوب افريقيا أخيرا تفرغ فروع الشركات الاجنبية على انتاج الاسلحة وما يتصل بها من المواد في حالة وقوع أزمة .

١٨ - وتعتمد جنوب افريقيا تقليديا على المصادر الاجنبية للحصول على المعدات والتكنولوجيا العسكرية ، وقد تصل تقديرات واردات الدفاع الي ثلثي مجموع ميزانية الدفاع . (٧) وتشير التقديرات القائمة على أساس الارقام التي نشرها كل من ادارة الجمارك والرسوم وبينك الاحتياطي في جنوب افريقيا الي أن واردات الدفاع في عام ١٩٧٨ تناهز ٣٤٥ مليون دولار امريكي ، وهو مبلغ كبير اذا وضع في الحسبان الحظر الدولي على بيع الاسلحة وما يتصل بها من المواد التي النظام العنصرى . (٨) ومع أن الصناعة المحلية قد استوعبت الكثير من التكنولوجيا العسكرية الاجنبية ، فان بعض المصادر تؤكد ان " بريتوريا لا تزال تعتمد اعتمادا لافتا للنظر على الموردين الاجانب فيما يتعلق بالمكونات الرئيسية وتكنولوجيات التصميم الأساسية " . (٩) ومساهمة الشركات الاجنبية في الانتاج العسكري تتراوح بين ماسبقت الاشارة اليه من مشاركة فروع تلك الشركات في هذا الانتاج ، والتعاقد مع الخارج لتصدير المعدات الي جنوب افريقيا ومنح تراخيص للتصنيع لشركات في جنوب افريقيا ، وبيع معدات تقع في نطاق " المنطقة الرمادية " أي المعدات ذات الغرض المزدوج التي تتم الموافقة على تصديرها بوصفها منتجات مدنية ، ولكن

Sampson, Anthony, "The Long Reach of the Arms Men", The Observer (٥)
(London), 4 February 1979.

(٦) راند ديلي ميل (جوهانسبرغ) ، ٢٧ تموز/يوليه ١٩٧٩ .

Hoagland, Jim, " U.S. Firms Imprint on South Africa Deep", Washington (٧)
Post, 16 January 1977, as quoted in " U.S. Corporate Interests in Africa", Committee
on Foreign Relations, U.S. Senate, January 1978 .

(٨) ساذرن افريكا (Southern Africa) ، (نيويورك) ، آذار/مارس ١٩٧٩ ، نقلا عن
افريكا ريسيرش بولتسان (Africa Research Bulletin) ؛ راند ديلي ميل (جوهانسبرغ) ،
١٨ كانون الاول /ديسمبر ١٩٧٨ .

(٩) افريكا كونفيدنشيال (Africa Confidential) ، (لندن) ، ٢٠ تشرين
الاول /اكتوبر ١٩٧٨ ؛ ساذرن افريكا (نيويورك) ، تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٨ .

يمكن تحويلها بسهولة الى الاستخدام العسكري . والمعلومات الواردة في الجزء التالي والمتعلقة بالعقود والتراخيص التي انتهت مدتها فيما بعد لها دلالتها من حيث انها توضح مدى مساهمة المصادر الأجنبية في القدرة العسكرية الحالية لجنوب افريقيا .

١٩ - ويجب أيضا ملاحظة انه رغم أن المناقشة في هذا الجزء مقتصرة على الأسلحة وما يتصل بها من المواد فان نجاح أي برنامج عسكري يعتمد على توافر أشياء معينة توافروا مباشرة ، ومنها الصلب والنفط والمواد الكيماوية والتمويل . وقد بحثت الاستثمارات الأجنبية في هذه القطاعات الحاسمة في أجزاء أخرى من هذا التقرير ، ولكن يجب عدم اغفال الطبيعة العسكرية لهذه الاستثمارات . ولما كان النطاق الكامل للمشاركة الأجنبية في تطوير الوضع العسكري الراهن في جنوب افريقيا أكبر من أن يستطاع توثيقه في إطار هذا التقرير ، فان الأمثلة التالية تفيد فقط في ايضاح طبيعة المساعدة الأجنبية التي تتلقاها مختلف الأجهزة العسكرية في جنوب افريقيا .

٢٠ - ان تاريخ المساعدة الأجنبية في طبع جنوب افريقيا بالطابع العسكري يرجع الى العهد الذي انشئت فيه القوة الجوية لجنوب افريقيا في عام ١٩٢١ ، حينما منحتها حكومة المملكة المتحدة ١٠٠ طائرة من مخلفات الحرب العالمية الأولى وما يتصل بها من معدات الصيانة . وقد بدأت شركة أتلانتيك للطائرات في جنوب افريقيا أعمالها في عام ١٩٦٤ بمساعدة فنية من فرنسا ، ثم استولت عليها حكومة جنوب افريقيا في عام ١٩٦٩ (١٠) وفي أواخر الستينات تحولت صناعة الطائرات في جنوب افريقيا من وضع الاستيراد الى وضع الانتاج المحلي بناء على تراخيص مع استيراد المكونات لتجميعها محليا .

٢١ - وكانت الولايات المتحدة ولا تزال من أكبر الدول المصدرة للطائرات الى جنوب افريقيا منذ الحظر الطوعي على الأسلحة في عام ١٩٦٣ . وتشمل مبيعات الطائرات التي زعم انها مدنية ست عشرة طائرة نقل من طراز لوكهيد ل - ١٠٠ (Lockheed L-100) ؛ وسبع طائرات للنقل المتوسط من طراز سويرنجن ميرلين ٤ (Swearingen Merlin IV) و ٢٢ طائرة على الأقل من طراز سسنا - ١٨٥ سكاى واجونز (Cessna Model - 185 Skywagons) ، وقد استخدمت الطائرات من الطرازين الأولين في العمليات العسكرية التي قامت بها جنوب افريقيا في أنغولا ، وامتدح الطراز الثالث لأنه يقوم بمهامه على نحو طيب في مكافحة التمرد (١١) . ولا تزال الولايات المتحدة تواصل تصدير قطع الخيار اللازمة للطائرات من طراز ل - ١٠٠ (S/AC.20/15) .

٢٢ - وثمة عدد لا يستهان به من الطائرات المصممة في الولايات المتحدة لا يباع مباشرة لجنوب افريقيا ولكنه يرسل اليها عن طريق طرف ثالث يتمثل في شركات مآذون لها بذلك . وقد صدر الى جنوب افريقيا في عام ١٩٦٧ عشر طائرات من طراز لوكهيد ايه ال - ٦٠ ،

(١٠) أنظر الحاسية رقم ٢ .

(١١) افريكا كونفيدنشيال (لندن) ، ٢٠ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٧٨ ؛ ساذرن

افريكا (نيويورك) ، تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٨ .

(Lockheed AL-60) ، وهو طراز تنتجه في ايطاليا شركة ايرماتشي (Aermacchi) ويوصف هناك بانه طائرة مدنية ، كما أذن بتصدير قطع غيار في عام ١٩٧١ (S/AC.20/16) . وليس واضحا ما اذا كان تصدير هذه الطائرة الي جنوب افريقيا قد تم حمله الآن . وتقوم شركة أطلس للطائرات (Atlas Aircraft) في جنوب افريقيا منذ عام ١٩٧٥ بانتاج طائرات من طراز سي - ٤ ام كودو (C-4 M kudu) ، وهي مشتقة من طراز ايه ال - ٦٠ (١٢) .

٢٣ - كما صدرت أيضا شركة ايرماتشي . ٤ طائرة أحادية السطح من طراز AM.3 C الى جنوب افريقيا في عامي ١٩٧٠ و ١٩٧١ . ومع أن الحكومة الايطالية ادعت أنه لم يمنح ترخيص لجنوب افريقيا لانتاج هذا النوع من الطائرات ، فان مصادر أخرى ذكرت أن شركة أطلس في جنوب افريقيا تنتج طائرات من طراز AM.3 C بوسبوك بمقتضى ترخيص ايطالي ، وانها شرعت في الانتاج الكامل في عام ١٩٧٥ بمعدل . ٤ طائرة في كل عام . (١٣)

٢٤ - وكانت شركة ايرماتشي قد تعاقدت ايضا مع شركة طائرات اطلس على انتاج طائرات (Aermacchi MB 326 (Impala I)) وقد انهيت تراخيص تصدير الاجزاء الرئيسية الخاصة بهذه الطائرات في عام ١٩٧٢ ، وان كانت شركة ايرماتشي قد قامت فعلا في تاريخ لاحق بانتاج هياكل أربع طائرات من طراز MB 326 (S/AC. 20/16) . وقد قامت شركة أطلس باستحداث نموذج خاص من الطائرة (Impala II) MB 326 ، وتم بالفعل انتاج . ٩ طائرة منه داخل جنوب افريقيا . ومع أن الحكومة الايطالية تزعم ان الطائرة امبالا - ٢ مقتبسة اقتباسا جزئيا فقط من النموذج الايطالي ، فان حكومة جنوب افريقيا ذكرت انها نموذج دقيق للطائرة الايطالية الاصلية (S/AC.20/SR.25) . وفي عام ١٩٦٤ تنازلت شركة بيايغيو (Piaggio) لشركة أطلس من ترخيص صنع المحركات من طراز "Viper" الذي صمته شركة رولس رويس البريطانية وهي المحركات التي تعمل بها الطائرات من طراز امبالا - ١ و امبالا - ٢ ، ويتم الان انتاج المحركات بالكامل داخل جنوب افريقيا (انظر S/AC.20/15) .

٢٥ - وقد بيعت احدى وعشرون طائرة نقل من طراز Piaggio P-166 لجنوب افريقيا فيما بين عامي ١٩٦٧ و ١٩٧١ . وهذه الطائرة ، مثلها مثل الطائرة AL-60 والطائرة AM-3C ، ليست مصنفة بوصفها طائرة عسكرية او طائرة مقاتلة في ايطاليا (S/AC.20/16) . لذلك فان المحركات المصممة في الولايات المتحدة ، والتي تعمل بها الطائرات من طراز P-166 و C4M ، تباع أيضا بوصفها صادرات مدنية (S/AC.20/15) . ونظرا لعدم وجود تصريف دقيق " للأسلحة والمواد ذات الصلة " ولا وسيلة فعّالة لمراقبة الامتثال لأي حظر دولي الزامي على ارسال الاسلحة الي جنوب افريقيا ، فان شحنات الاسلحة والامدادات العسكرية لنظام الفصل العنصرى لا تزال مستمرة .

Stockholm International Peace Research Institute, Yearbook on World (١٢)

Armaments and Disarmament, SIPRI Yearbook 1979 , Taylor and Francis, Ltd . 1975 .

(١٣) المرجع نفسه ، أنظر أيضا S/AC.20/16 .

٢٦ - وثمة مثال آخر على نقل تصميمات الطائرات المعدة في الولايات المتحدة الى جنوب افريقيا وهو بيع ٥٦ طائرة من طراز Lockheed F-104G Starfighters في عام ١٩٧٣ من سلاح الطيران الألماني الى السلاح الجوي في جنوب افريقيا. وقد أنتجت هذه الطائرات بمقتضى ترخيص في جمهورية المانيا الاتحادية بمعرفة اتحاد الشركات الذي يتألف في ألمانيا الغربية من شركات مسر شميث وهينكل - دورنيير، وفوكوولفس Messerschmidt, Heinkel-Dornier, and FockeWulf، وكان بيع هذه الطائرات انتهاكا للسياسة المعلنة لكل من الولايات المتحدة وجمهورية المانيا الاتحادية فيما يتعلق بحظر الأسلحة (١٤)

٢٧ - وتتضمن المبيعات الاضافية لجنوب افريقيا من " الطائرات المدنية " شراء جنوب افريقيا في عامي ١٩٧٤ و ١٩٧٥ لخمس وعشرين طائرة هليكوبتر من طراز Agusta Bell 205A (Huey) (١٥). وقد ظهرت اخيرا في زمبابوي احدى عشرة من طائرات الهليكوبتر طراز 205A وهي النسخة المدنية من طائرات الهليكوبتر طراز U H-1 التي كانت تستخدم في أغراض النقل في فييت نام، وقد اعلنت وزارة الخارجية الامريكية ان طائرات الهليكوبتر المذكورة كانت قد بيعت في الاصل الى السلاح الجوي الاسرائيلي ثم أعيد بيعها، باذن من الولايات المتحدة، الى شركة امريكية لها عمليات في سنغافورة" (١٦). بيد أن هذه الطائرات أرسلت الى زمبابوي عن طريق جنوب افريقيا (١٧). وقيل ايضا ان اسرائيل قدمت اجهزة رؤية ليلية لسرب من طائرات الهليكوبتر في جنوب افريقيا (١٨) A/AC.115/L.488 .

٢٨ - وقد تعاقدت شركة Marcel Dassault/Breguet Aviation الفرنسية مع شركة ARMSCOR على توريد ١٦ طائرة مقاتلة من طراز ميراج F-1 قبل أن يقوم مصنع شركة أتلان Atlas بانتاج ٣٢ مقاتلة اضافية من طراز ميراج رخص بانتاجها في عام ١٩٧٥. وقد صنعت في جنوب افريقيا كل اجزاء الطائرات المقاتلة المنتجة محليا باستثناء المحركات (١٩)

(١٤) دير شبيغل Der Spiegel ، هامبورغ، (جمهورية المانيا الاتحادية)، ١١ و ١٨ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٨؛ افريكا كونفد نيشيال، مرجع سبق ذكره.

(١٥) Klarem Michael, "South Africa's U.S. Weapons Connections", The Nations, July 28-August 4, 1979 .

(١٦) نيويورك تايمز New York Times ، ٦ كانون الثاني /يناير ١٩٧٩ .

(١٧) راند ديلي ميل (جوهانسبرغ) ، ٨ كانون الثاني /يناير ١٩٧٩ .

(١٨) عنوان هذه الوثيقة التي أصدرتها اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري هو " استعراض التطورات الاخيرة في جنوب افريقيا فيما يتعلق بالتعزيز العسكري والتعاون في المجالات العسكرية والنووية " .

(١٩) انظر الحاشية رقم ٢ .

٢٩ - وقد حصل جيش جنوب افريقيا على مدافع قوس ذاتية الحركة طراز M-10 ، وهي مدافع عيار ١٥٥ مم مصممة في الولايات المتحدة ، وعلى ما قيمته ٢٧ مليون دولار من ناقلات الافراد المدرعة التي تنتجها في ايطاليا شركة CTO-Melara بموجب ترخيص من شركة FMC ، وهي الشركة المنتجة لهذه الناقلات في الولايات المتحدة . (٢٠)

٣٠ - وقد أعطت شركة رامتا (Ramta) ، وهي فرع لشركة صناعات الطائرات الاسرائيلية المملوكة للدولة ، ترخيصا لانتاج ست سفن لخفر السواحل من طراز ريشيف Reshef لجنوب افريقيا . وهذه السفن تستخدم الرادار الباحث من طراز EL/M-220 الذي تنتجه أيضا شركة صناعات الطائرات الاسرائيلية ، لاستكشاف الاهداف السطحية والجوية على السواء ، وهي مزودة بصواريخ ارض- جو من طراز جابرييل . وقد تم بناء ثلاث من هذه السفن في حيفا وسلمت في عام ١٩٧٨ ؛ وبنيت ثلاث اخرى في ديربان بموجب ترخيص . وتستطيع السفينة من هذه السفن حمل طائرة هليكوبتر (٢١) .

Klare, The Nation, op. cit., Africa Confidential, op. cit . (٢٠)

(٢١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثالثة والثلاثون ، الملحق رقم

٢٢ ألف (A/33/22/Add.1 and 2) ، الوثيقة A/33/22/Add.2 .

٣١ - ومن مظاهر التعاون الأخرى بين إسرائيل وجنوب افريقيا في مجال الدفاع تحديث ١٥ دبابة من طراز سنتوريون تملكها جنوب افريقيا . وقد اشتركت فرنسا أيضا في تطوير قدرة جنوب افريقيا فيما يتعلق بالمركبات بانتاج سيارات مدرعة من طراز بانهارد . ومع أن الانتاج فيما مضى كان يعتمد اعتمادا كبيرا على الواردات الأجنبية فان السيارات المدرعة الجديدة من طراز AML 245 Eland قد أنتجت بالكامل محليا (١٩) . وقيل ان شركة ألمانية غربية في مجموعة Thyseen كانت تصنع دبابات لجيش جنوب افريقيا ، كما أرسلت - شركة ديمر بينز (بجمهورية ألمانيا الاتحادية) عربات عسكرية من طراز UNIMOG للجيش (٢٢) .

٣٢ - وقد ساعدت شركات ألمانيا الغربية وفرنسا في تطوير قدرة جنوب افريقيا فيما يتعلق بالصواريخ . ومن بين شركات ألمانيا الغربية التي ساعدت في تطوير وانتاج الصواريخ محليا في جنوب افريقيا شركة BÖLKOW AC وشركة BMW South Africa Ltd. وشركة Diesel Electric Holding Ltd. (وهي فرع لشركة Robert Boch GmbH) ، وشركة Liebherr-Africa Ltd. وشركة Siemens Ltd. وقامت شركة فرنسية بينهما شركة Engins Matra وشركة Thomson-CSF ، بتصميم وانتاج صواريخ أرض - جو من طراز Cactus . وهذه الصواريخ تثبت في طائرات النقل من طراز C-130 Hercules و Transall C-160 التي سلمت لجنوب افريقيا . وقد تم تمويل نحو ٨٥ في المائة من المشروع بواسطة حكومة جنوب افريقيا (١٩) .

٣٣ - وكانت عملية استيعاب التكنولوجيا الأجنبية في الانتاج المحلي ناجحة بصفة خاصة في مجال الأسلحة الصغيرة . وتدعي جنوب افريقيا أنها حققت الاستقلال الذاتي فعلا في انتاج الأسلحة على أساس تكييف التصميمات الأجنبية . وقد أعطى ترخيص صنع المدفع الرشاش الاسرائيلي أوزي (UZI) لشركة بلجيكية فأعطت هذه ترخيصا من الباطن لانتاجه داخل جنوب افريقيا . ومع أن كلا من الترخيصين قد سحب أو انتهت مدته ، فان جنوب افريقيا تواصل انتاج هذا السلاح (١٩) . والبندقية R-1 التي هي أساس تسليح جيش جنوب افريقيا نسخة من البندقية FN عيار ٧٦٢ التي ينتجها مصنع Fabrique Nationale Herstal في بلجيكا . والصنع مستمر في هذه الحالة أيضا (١٩) .

٣٤ - بيد أن التقارير المستمرة المتعلقة بشحنات الأسلحة غير المشروعة الى جنوب افريقيا تدحض مزاعم جنوب افريقيا باستقلالها في انتاج الأسلحة . وفي عام ١٩٧٦ اتهمت شركتان أمريكيتان هما شركة Colt Firearms ، وهي فرع من Colt Industries ، وشركة Winchester Arms ، وهي فرع من Olin Corporation ، بأنهما قامتا بشحن بندق وبنادق رش وذخيرة الى جنوب افريقيا عن طريق شركات " على الورق " في جزر كناري والنمسا واليونان وجمهورية ألمانيا الاتحادية وموزامبيق . ولم تنف شركة Olin-Winchester الاتهامات بأنها قامت بتهريب ٣٢٠٠ سلاح ناري وعشرين مليون طلقة ذخيرة الى جنوب افريقيا فيما بين عامي ١٩٧١ و ١٩٧٥ . وفي الحالتين كانت شركات

" Black South Africa Explodes " , Counter Information Services , (٢٢)
(London) , 1977 .

الأسلحة تدافع عن نفسها مبررة تصرفاتها بتراخي وزارة الخارجية الأمريكية وما وضح من عدم الاهتمام بتفديد الولايات المتحدة تقيدا فعلا بحظر الأسلحة المفروض على جنوب افريقيا (٢٣).

٣٥ - وقد ظهرت معلومات أخرى في عام ١٩٧٨ عن الانتهاكات المتعلقة بشحنات الأسلحة الى نظام الفصل العنصرى . فقد قامت شركة أبحاث الفضاء (SRC) ، وهي شركة أمريكية لمقاومات الدفاع وتزاول أعمالها في كل من الولايات المتحدة وكندا ، بشحن ما لا يقل عن ٥٥٠٠٠ قذيفة عيار ١٥٥ مم الى جنوب افريقيا سلمت في أربع شحنات كبيرة في عامي ١٩٧٧ و ١٩٧٨ . وقد مرت مختلف الشحنات عن طريق كندا والولايات المتحدة وانتيفوا واسبانيا ومايوركا . وكانت احدى السفن التي تحمل القذائف هي السفينة Tugelaland المسجلة في المانيا الغربية والمملوكة لشركة South African Marine Corporation ؛ وكانت السفن الأخرى تشمل سفينتين من البحرية الأمريكية وكذلك سفينتين مستأجرتين احدهما هولندية والأخرى دنمركية . ومما يزعم أن وزارة الدفاع الأمريكية وافقت على بيع القذائف الى اسرائيل ثم قامت بعد ذلك شركة أبحاث الفضاء SRC بتحويل الشحنات الى جنوب افريقيا . وتشير التقارير الأخيرة الى أن شركة SRC زودت شركة ARMSCOR بالمواد المتعلقة بتطوير منظومة المدافع عيار ١٥٥ مم ، وأن ١٢ على الأقل من مستخدمي شركة SRC أشرفوا على اختيار المدافع الموسعة المدى وذات العيار الكامل في جنوب افريقيا في عام ١٩٧٧ . والقذائف عيار ١٥٥ مم يمكن بسهولة تزويدها برؤوس نووية (٢٤) .

٣٦ - وقد زعم أن مصرف فيرست بنسلفانيا بنك في فلادلفيا ، وهو أقدم مصرف في الولايات المتحدة ، قدم الى شركة SRC التمويل اللازم لبيع قذائف مدافع القوس وما يتصل بها من التكنولوجيا لجنوب افريقيا . وقد منحت شركة Société Générale de Banque (بلجيكا) كتاب اعتماد لـ " على الورق " لشركة SRC قيمته ٣٧٢ مليون دولار ، وهذا المبلغ يعادل الثمن الذي دفعتته شركة SRC مقابل صنع القذائف ، وقام بضمان الكتاب كل من مصرف كانيديان امبريال بنك أوف كوميرس ومصرف فيرست بنسلفانيا بنك . وكان آخر ما تم الكشف عنه هو أن جنوب افريقيا تملك ٢٠ في المائة من أسهم شركة SRC ، وكان ذلك نتيجة لاجتماع عقد في لندن في عام ١٩٧٧ ومثل فيه مصالح جنوب افريقيا ج . س . كويتزى كبير مدراء المبيعات التجارية لشركة ARMSCOR وقدم مبلغ الاستثمار وهو ١٠ ملايين دولار . وكانت شركة SRC فيما مضى احدى الشركات الكبيرة المتعاقدة مع وزارة الدفاع الأمريكية ، وبينما كانت الشركة موضع تحقيق تتولاها احدى هيئات المحلفين الكبرى الفيدرالية في الولايات المتحدة كما تتولاها شرطة خيالة الملكية الكندية فانها اشتركت في عقود مع حكومتي كندا وتايوان (٢٥) .

. Klare, The Nation, op. cit. (٢٣)

Klare, The Nation, op. cit., Abley, Mark, " Adventures in the Arms Trade : A Canadian Saga " , Canadian Forum, April 1979; Hemingway, Sam and Malone, William Scott, Burlington Free Press, 7 December 1978, 13 July 1979, 12 September 1979, 28 October 1979, 4 November 1979 and 14 March 1980 .

Hemingway and Malone, Burlington Free Press , op. cit. . (٢٥)

٣٧ - وبعد تحقيق استمر ستة عشر شهرا وتولته هيئة المحلفين الكبرى ، أقرت شركة أبحاث الفضاء SRC (المعروفة الآن باسم Sabre Industries) وموظفها الرئيسيان في آذار/مارس ١٩٨٠ بتهمة واحدة وهي تصدير الأسلحة الى جنوب افريقيا بصورة غير مشروعة . وكان الاتفاق على ألا يواجه الى المدعى عليهم أى اتهام في المستقبل ، بالرغم من أن القضية لاتزال قيد التحقيق (٢٦) ولم يجر أى تحقيق فيما زعم من اشتراك حكومة الولايات المتحدة من خلال الكونغرس أو وزارة من وزارات الخارجية أو الدفاع أو التجارة أو المالية أو وكالة الاستخبارات المركزية (٢٧) .

٣٨ - وقد انتهى التحقيق الذى قامت به شرطة الخيالة الملكية الكندية RCMP وتم في نيسان/ابريل ١٩٧٩ الى التوصية بأن تقيم وزارة العدل الكندية الدعوى ضد شركة SRC . وقد أجرت الوزارة تحقيقا أوليا سرا (٢٨) ، وقيل ان التحقيق قد تم وان شركة أبحاث الفضاء (SRC) أقرت بكل التهم وفرضت عليها غرامة .

٣٩ - وتدعي جنوب افريقيا الآن بأنها تنتج مدفعا عيار ١٥٥ مم طوّرتة محليا ، وأن مواصفاته وقدراته تشبه كثيرا مواصفات وقدرات مدافع المنظومة التي تنتجها شركة SRC (٢٩) . وكشفت جنوب افريقيا مؤخرا النقاب عن منظومة صاروخية عيار ١٢٧ ملم تمت الموافقة على تصديرها (٣٠) . أما الاضافات الجديدة الأخرى على ترسانة جنوب افريقيا العسكرية فتشتمل على بندقية جديدة لجنود المشاة ، وهي صورة لبندقية الهجوم الاسرائيلية "غاليل" ، وسفينة لخفر السواحل ذات قذائف موجهة ومزودة بأنظمة قذائف جديدة عديدة (٣١) . ان جنوب افريقيا لا تستورد وتستوعب التكنولوجيا العسكرية الأجنبية للوفاء بحاجاتها العسكرية المحلية المتزايدة فحسب ، بل أصبحت الدولة الحادية عشرة بين أكبر الدول المصدرة للأسلحة (٣٢) .

٤٠ - ان هذه الامور التي كشف النقاب عنها وغيرها تثير مسائل خطيرة تتعلق بمدى استعداد كثير من الدول الأعضاء أو قدرتها ، أو استعدادها وقدرتها معا ، على تنفيذ الحظر الاجبارى على الأسلحة الذى فرضته الأمم المتحدة . وبالإضافة الى عدم الشرعية الواضح والفاضح لشحنات الأسلحة المذكورة آنفا ، فان المعدات العسكرية لا تزال تنقل تحت ستار أنها صادرات "مدنية" أو "غير واضحة الانتماء" . وكان من أمثلة هذا النوع من الانتهاكات موافقة وزارة الخارجية الأمريكية في كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ (بعد أقل من ستة أسابيع من فرض الحظر) على بيع ست طائرات

(٢٦) المرجع نفسه .

(٢٧) المرجع نفسه ، وأقوال السيد سام هيمنفواى والسيد وليم سكوت مالون أمام اللجنة

الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى ، ١٧ شباط/فبراير ١٩٨٠ .

(٢٨) See "Space Research Corporation", Centre International de Solidarité Ouvrière (Montreal), March 1980; and A/AC.115/L.524.

(٢٩) صنداى تايمز (Sunday Times) ، (جوهانسبرغ) ، ٢٩ نيسان/ابريل ١٩٧٩ .

(٣٠) راند ديلي ميل ، جوهانسبرغ ، ٢ أيار/مايو ١٩٨٠ .

(٣١) واشنطن ستار (Washington Star) (واشنطن) ، ٢ أيار/مايو ١٩٨٠ .

(٣٢) SIPRI Yearbook, op. cit.

استطلاع من طراز سيسنا لأشخاص " من غير العسكريين " في جنوب افريقيا ، وما تبع ذلك من ترخيص ببيع ما يتراوح بين ٧٠ و ٨٠ طائرة خفيفة أخرى . وما يدعى من أن لهذه الطائرات وظيفة "مدنية" يبطله قانون الدفاع في جنوب افريقيا الذي ينص على أنه يجوز للدولة أن تستولي على أية ممتلكات خاصة في حالة الطوارئ (٣٣) .

٤١ - وعلى غرار ذلك ، فإن شركة مقرها في جمهورية ألمانيا الاتحادية سلمت الى جنوب افريقيا محركات بحرية قوية لسفن خفر السواحل . ولأن المحركات لم يكن لها طابع عسكري معين لم يتطلب الأمر اصدار اذن تصدير (٣٤) .

٤٢ - وتعد شركة امبريال كيميكال اندستريز بجنوب افريقيا (- Imperial Chemical Industries (South Africa) (ICI) ، وهي فرع لشركة امبريال كيميكال اندستريز البريطانية التي تمتلك . ٤ في المائة من شركة أفريكان اكسبلوزيفز وكيميكال اندستريز ليمتد (AECI) (Industries Ltd.) ، نوعا آخر من أنواع الاستثمارات العسكرية الأجنبية القائمة فعلا . وتدبر شركة أفريكان اكسبلوزيفز أكبر مصنعين تجاريين للمتفجرات في العالم ، كما تدبر لصالح الحكومة مصنعين للذخيرة في ترانسفال ، بالإضافة الى أنها بنت في ١٩٧١ مصنعا ثالثا في الكاب لنظام الحكم القائم . وفي ١٩٧٦ قدمت شركة ICI الى شركة AECI مبلغ . ٤ مليون راند لاستثماره في مشاريع رئيسية . ولقد استعملت غازات مسيلة دموع من صنع شركة AECI في انتفاضات سويتو عام ١٩٧٦ ، وتنتج الشركة كذلك الغاز المؤثر على الأعصاب ومواد كيميائية يمكن استعمالها لاسقاط ورق الشجر (٣٥) . ولقد أبرمت AECI مؤخرا عقدا مع يونيون كاربايد (Union Carbide) (الولايات المتحدة) بشأن استعمال تكنولوجيا البولي فيلين ، وهو مادة جديدة ذات كثافة منخفضة (٣٦) .

٤٣ - ان تقريرا قدم سنة ١٩٧٩ لمجلس الأمن بشأن غزو جنوب افريقيا لمعسكر اللاجئين النامبيين في كاسينغا سنة ١٩٧٨ يدعم بالوثائق استعمال جنوب افريقيا غازات شائلة في غارتها (S/13473) ، والقروض التي حصلت عليها شركة AECI اشتركت فيها مصارف من المملكة المتحدة وكندا وجمهورية ألمانيا الاتحادية والولايات المتحدة (٣٧) .

(٣٣) ساوذرن أفريكا ، (نيويورك) ، تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٨ .

(٣٤) راند ديلي ميل ، (جوهانسبرغ) ، ١٥ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٧ .

(٣٥) " Black South Africa Explodes " , op. cit. .

(٣٦) صنداى تايمز ، بيزنس تايمز (Sunday Times, Business Times) ، (جوهانسبرغ)

٢٣ أيلول / سبتمبر ١٩٧٩ .

(٣٧) Corporate Data Exchange, " Bank Loans to South Africa, 1972-1978 " ,

United Nations Centre against Apartheid, 5/79, May 1979 .

٤.٤ - ومن المهم جدا في هذا المجال أن يكون المرء على علم بالدور الاستراتيجي الذي تلعبه صناعة الحاسبات الالكترونية والالكترونيات في المحافظة على سياسات القمع التي ينتهجها نظام الفصل العنصرى وفي تطوير قطاع الدفاع والاسلحة المتقدم في جنوب افريقيا . فصناعة الحاسبات الالكترونية والالكترونيات هي أسرع القطاعات نموا في اقتصاد جنوب افريقيا ، اذ تتوسع بما يتراوح تقديره بين ٢٠ و ٤٠ في المائة سنويا ، وتزيد قيمة المبيعات والخدمات فيها عن بليونى دولار في السنة . ومن بين ما تستعمل فيه المعدات التي تنتجها هذه الصناعة تطوير الاسلحة وصناعتها والاتصالات والاستطلاعات والاستخبارات والملاحة وأنظمة الرقابة بل انها هي نفسها تستخدم كأسلحة . وتهيمن الشركات الاجنبية على صناعة الحاسبات الالكترونية والالكترونيات في جنوب افريقيا أكثر مما تهيمن على أى قطاع آخر ، اذ تتولى الأغلبية الساحقة مما يتم استيراده وبيعه وتركيبه وصيانته من معدات التكنولوجيا العالية (٣٨) .

٤٥ - ان حكومة جنوب افريقيا والهيئات شبه الحكومية هي أكبر سوق للحاسبات الالكترونية في البلد . وكانت الحاسبات الالكترونية من بين ما قامت الشركات الاجنبية بتوريده الى قوات الدفاع في جنوب افريقيا ، وهيئة الطاقة الذرية ، ومؤسسة اغناء اليورانيوم ، وشركة ARMSCOR ، ومجلس الابحاث العلمية والصناعية ، بالإضافة الى شركة الحديد والصلب (ISCOR) ولجنة مرفق الكهرباء (ESCOM) وسكك حديد جنوب افريقيا ، وشركة جنوب افريقيا للنفط والفحم والغاز (SASOL) . أما الشركات الاجنبية السبع التي تتحكم أساسا في صناعة الحاسبات الالكترونية في جنوب افريقيا فهي : انترناشنال بيزنس ماشينز (IBM) ، وبوروز كوربوريشن ، وناشنال كاش ريجستر كوربوريشن (NCR) ، وسبيري راند كوربوريشن ، وكونترول داتا كوربوريشن (وكلها شركات أمريكية) ، وانترناشنال كمبيوترز ليميتد (بالمملكة المتحدة) ، وسيمينز (بجمهورية ألمانيا الاتحادية) . وبالرغم من أن شركة هنيويل (الولايات المتحدة) سحبت عمليات مبيعاتها من الحاسبات الالكترونية من جنوب افريقيا في عام ١٩٧٥ فانها حصلت مؤخرا على عقد بمبلغ ١٣٨ مليون دولار لتزويد SASOL ، وهو مشروع في جنوب افريقيا لاستخلاص النفط من الفحم ، بمعدات للتحكم في عمليات المعالجة .

٤٦ - ان القيود التي وضعتها حكومة الولايات المتحدة في عامي ١٩٧٦ و ١٩٧٨ على بيع الحاسبات الالكترونية وتكنولوجيا الحاسبات الالكترونية لجيش جنوب افريقيا وشرطتها قيود تحدد من فعاليتها الى حد كبير عوامل عديدة . فالشركات الاجنبية لا سيطرة لها على عملية" اقتسام وقت الحاسبات الالكترونية " بين الوكالات الحكومية ، وعليه فان القطاعات العسكرية تستطيع في يسر استعمال الحاسبات الالكترونية التي تحصل عليها الوكالات " غير العسكرية " . كما أن قانون حماية الاعمال الصادر في جنوب افريقيا عام ١٩٧٨ وقانون شراء الامدادات الوطنية الصادر في عام ١٩٧٠ يمنعان أى تنظيم أو تحكم خارجي في الاستعمال النهائي للمنتجات ، ومنهـا الحاسبات الالكترونية ، في جنوب افريقيا . وبالإضافة الى ذلك ، فان الشركات الامريكية تستطيع

(٣٨) ما لم يذكر خلاف ذلك ، فان كل المعلومات الواردة في الجزء التالي مستمدة من :

Liff, David M., The Computer and Electronics Industry in South Africa, (Investor

Responsibility Research Center), Washington, D.C., March 1979

بسهولة أن تروغ من القوانين الأمريكية ببيع البضائع الى جنوب افريقيا من خلال فروعها فيما وراء البحار . ومن أمثلة الطرق الأخرى للروغان من القوانين المقيدة قيام شركة كونترول داتا كوربوريشن (بالولايات المتحدة) في عام ١٩٧٨ بتوريد شبكات فرعية للحاسبات الالكترونية الى شركة انترناشنال كومبيوترز ليميتد (ICL) بالمملكة المتحدة لاستعمالها في حاسبتين الكترونيتين من طراز ICL 2960 معدتين للبيع الى شرطة جنوب افريقيا (٣٩) . وبالرغم من أن شركة ICL التي استثمرت ٢٥٠ مليون راند في جنوب افريقيا قد أكدت أنها تنوى البقاء في جنوب افريقيا (٤٠) فهي تواجه اعتراضات من جانب النقابيين ومن جانب موظفيها الذين يعارضون بشدة توريد حاسبات الكترونية تستخدم في الابقاء على الفصل العنصرى . كذلك تم توريد شبكتين من صنع ICL الى شركة أطلس ايركرافت كوربوريشن في تموز/ يوليه ١٩٧٧ . ولم تتخذ الحكومة البريطانية التي تملك ٢٤ر٤ في المائة من أسهم شركة ICL موقفا رسميا بشأن هذا الموضوع .

٤٧ - وتعتمد جنوب افريقيا بالقدر نفسه على المصادر الخارجية للوفاء بما تحتاجه من الأجهزة الالكترونية ؛ اذ تقدر الواردات بنحو ٨٠ في المائة من سوق الأجهزة الالكترونية التي يبلغ حجم التعامل فيها بليوناً من الراندات (٤١) . وتشتمل المعدات الالكترونية المتخصصة التي تستعملها القوات المسلحة على أجهزة توجيه للقذائف والقذائف التسيارية ، ومعدات للرادار ، وأنظمة اتصالات متخصصة ، وتجهيزات للطائرات ، وأجهزة استشعار الكترونية لمراقبة الحدود . والشركتان الرئيسيتان الموردتان للمعدات والأجزاء الالكترونية للقوات المسلحة في جنوب افريقيا هما فوكس الكترونيكس ، وهي فرع لشركة بارلوراند ، وراكال الكترونيكس . ولقد باعت راكلال الكترونيكس البريطانية فرعها في جنوب افريقيا في حزيران / يونيه ١٩٧٨ الى شركة غرينيكر هولدنغز بجنوب افريقيا . ومن الشركات الهامة الأخرى في المجال الالكتروني شركة جنرال الكتريك ، وبليسي ومركوني اليكترونيكس في المملكة المتحدة ، وسيمنس وإيه . إي . جي - تليفونكن في جمهورية ألمانيا الاتحادية ، وكومباني جينرال ديليكتريسيبي وتومبسون سي . إس . إي . في فرنسا ، وفيلبس في هولندا ، وتاديران في اسرائيل ، وسوني في اليابان . ويختلف نوع المعدات اختلافاً كبيراً ولا يقصر استعمالها على جنوب افريقيا . فمثلاً استولى المناضلون من أجل الحرية في الجبهة الوطنية على معدات عسكرية في زمبابوى تشتمل على أربعة أنواع من المعدات الالاسلكية العسكرية صنعتها مجموعة فيلبس (S/AC.20/SR.17) . ولقد صنعتت مركوني الكترونيكس جهاز " تشيتيت في الطبقة السفلى من الغلاف الجوى " لاستخدامه في أجهزة الاتصال العسكرية المتحكم فيها بالحاسبات الالكترونية والمعدة لكي تستخدمها في ناميبيا وزارة دفاع جنوب افريقيا (٤٢) .

٣٩) Klare, The Nation, op. cit.; Southern Africa, July/August, op. cit.

٤٠) ستار (Star) ، (جوهانسبرغ) ، ٢٣ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٨ .

٤١) أنظر S/AC.20/SR.17 .

٤٢) "Black South Africa Explodes", op. cit.

٤٨ - وكان آخر ما اكتشف هو أن شركة بليسي (بالمملكة المتحدة) تورّد معدات رادار السّي قوات الدفاع في جنوب افريقيا (SADF) لاستعمالها في نظام رقابة جوى للأغراض المدنية والعسكرية معا . وكان يجرى تدريب أعضاء من قوات الدفاع في جنوب افريقيا في بريطانيا على أنظمة من الحاسبات الالكترونية طراز PDP 11/34 من صنع ديجتال اكويمنت كوربوريشن (بالولايات المتحدة) وهي أجهزة أصبحت جزءاً من شبكة المراقبة . ومن المحتمل أن يتم تركيب هذه الشبكة في مشروع ناسو في الترنسفال وهو من منشآت الدفاع الرئيسية في جنوب افريقيا ، مما سيمد قدرات جنوب افريقيا على المراقبة الجوية الى ما هو أبعد كثيراً من حدودها (٤٣) .

(٤٣) انتي أبارتيد نيوز (Anti-Apartheid News) (لندن) ، ايلول / سبتمبر
١٩٧٩؛ الجارديان (The Guardian) ، (لندن) ، ١ آب / أغسطس ١٩٧٩ .

جيم - تنفيذ قرارات الأمم المتحدة بشأن العلاقات النووية مع جنوب افريقيا

٤٩ - لقد لفت انتباه العالم الى مسألة تطوير جنوب افريقيا لقدرة نووية في شهر آب/ أغسطس ١٩٧٧ لما كشفت التوابع الاصطناعية السوفياتية استعدادات جنوب افريقيا لاجراء تجربة نووية في صحراء كلهاري . وعلى الرغم من أن نظام جنوب افريقيا قد أكد على أنه لم يكن يهتم الا بالتطبيقات السلمية للتكنولوجيا النووية ، هناك اتفاق عام على أن الهياكل المكتشفة لا يمكن أن تكون إلا لإستعدادات لاجراء تجارب على متفجرات نووية موجودة لدى جنوب افريقيا أو هي على وشك تطويرها . وقد أوضحت المراقبة المستمرة عن طريق التوابع الاصطناعية انه لم تتم ازالة موقع صحراء كلهاري .

٥٠ - ان قرار مجلس الأمن ٤١٨ (١٩٧٧) ، الذي فرض حظرا الزاميا على توريد الاسلحة الى جنوب افريقيا ، قد أخذ في الاعتبار الخطر النووي الذي يهدد به النظام الحاكم هناك السلم العالمي ، وذلك حينما قرر في الفقرة ٤ أن "تمتنع جميع الدول عن التعاون بأي شكل من الأشكال مع جنوب افريقيا في صنع الاسلحة النووية واستحداثها" .

٥١ - وكذلك طلبت القرارات اللاحقة التي اعتمدها الجمعية العامة ، بما فيها القرارات ١٠٥/٣٢ و ١٤ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٧ ، و ١٨٣/٣٣ زاي المؤرخ في ٢٤ كانون الثاني / يناير ١٩٧٩ و ٩٣/٣٤ هاء المؤرخ في ١٢ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٩ ، الى جميع الدول ان توقف على الفور جميع أشكال التعاون مع جنوب افريقيا في الميدان النووي ، بما في ذلك وضع حد لجميع عمليات نقل المعدات النووية والمواد الانشطارية والتكنولوجيا والموظفين . وينطبق هذا الحظر بالقدر نفسه على الشركات والمؤسسات والوكالات والافراد الداخلين في الولاية القضائية للدول .

٥٢ - وما انفكت مسألة قدرة جنوب افريقيا النووية تثير قلقا شديدا لدى المجتمع الدولي . كما ان تقريرى الحلقة الدراسية للامم المتحدة المعنية بالتعاون النووي مع جنوب افريقيا ، التي عقدت في لندن يومي ٢٤ و ٢٥ شباط/فبراير ١٩٧٩ (٤٤) ، والحلقة الدراسية الدولية المعنية بدور الشركات عبر الوطنية في جنوب افريقيا التي عقدت ايضا في لندن في الفترة من ٢ الى ٤ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٩ ، (A/34/655 ، المرفق) ، قد أكدت على ضرورة اتخاذ تدابير دولية منسقة لانهاء جميع أشكال التعاون النووي مع جنوب افريقيا .

٥٣ - ويعد كشف تابع الولايات المتحدة الاصطناعي في شهر أيلول / سبتمبر ١٩٧٩ لما يبدو أنه انفجار نووى قليل القوة بالقرب من جنوب افريقيا ، أحدث دليل من الأدلة على تطوير جنوب افريقيا القدرة في ميدان الاسلحة النووية ، وأشدها اشارة للانزعاج . وتشير الأدلة القائمة بشدة الى أن جنوب افريقيا وفقت في استحداث متفجر نووى .

(٤٤) الوثائق الرسمية لمجلس الأمن ، السنة الرابعة والثلاثون ، ملحق كانون الثاني / يناير وشباط/فبراير وآذار/مارس ١٩٧٩ ، الوثيقة S/13157 .

٥٤ - وتترتب على انجاز النظام العنصرى هذا آثار كبيرة على الامم المتحدة التي يتحمل العديد من الدول الأعضاء فيها المسؤولية بصورة عامة عن مساعدة جنوب افريقيا على تطوير قدرتها النووية . وقد اعتمدت الجمعية العامة في دورتها الرابعة والثلاثين القرار ٣٤ / ٩٣ هـ بشأن التعاون النووى مع جنوب افريقيا . وقد طلبت الجمعية العامة في هذا القرار من مجلس الأمن أن ينظر في اتخاذ تدابير الزامية لمنع جنوب افريقيا من تفجير او استحداث او حيازة أسلحة نووية ، وتنفيذ هذه التدابير بمقتضى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة . كما كررت النداء الذى وجهته الى الدول بأن توقف جميع أشكال التعاون مع جنوب افريقيا في الميدان النووى ، بما في ذلك شراء اليورانيوم أو اليورانيوم المفقى من جنوب افريقيا .

٥٥ - وقد اعترف مسؤولون في جنوب افريقيا انفسهم بما للمشاركة الأجنبية في تطوير التكنولوجيا النووية من أهمية بالنسبة لجنوب افريقيا . ففي عام ١٩٧٦ ذكر الدكتور أ. ج. روريس مجلس الطاقة الذرية بجنوب افريقيا ، ورئيس شركة اغناء اليورانيوم ما يلي :

" بوسعنا أن نعزو درجة التقدم التي بلغناها اليوم ، الى حد بعيد ، الى التدريب والمساعدة اللذين زودتنا بهما الولايات المتحدة الأمريكية عن طيب خاطر خلال السنوات الأولى من برنامجنا النووى ، وذلك حينما كان العديد من الدول الغربية النووية يتعاون على تلقين علمائنا ومهندسينا اسرار العلوم النووية " .

ان القوة النووية تولد القدرة الاستراتيجية في كلا القطاعين المدني والعسكرى . وهي توفر مصدرا بديلا للطاقة لصناعة النفط شديدة الضعف في جنوب افريقيا ، وتستخدم ايضا في استحداث الاسلحة النووية .

٥٦ - وقد بدأ التورط الدولي في تطوير قدرة جنوب افريقيا النووية سنة ١٩٤٥ حينما بدأت الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى تتعاونان ، عن طريق وكالة التطوير المشتركة ، مع مجلس الطاقة الذرية بجنوب افريقيا في تطوير موارد جنوب افريقيا من اليورانيوم وفي انتاجه . ولدى جنوب افريقيا مواد خام وفيرة لانتاجها النووى ، حيث ان لديها ثالث اكبر احتياطي و انتاج لليورانيوم في العالم بعد الولايات المتحدة وكندا . وقد تم بسرعة توسيع المناجم الأربعة ، المدرجة في الاتفاق الاصلى المبرم عام ١٩٥٠ بين وكالة التطوير المشتركة ومجلس الطاقة الذرية ، حتى أصبحت تضم ٢٧ منجما و ١٧ مصنعا لاستخراج أكسيد اليورانيوم ، وتسعة مصانع لحمض الكبريتيك ضرورية لعملية استخراج اليورانيوم . وحصلت جنوب افريقيا على تمويل بريطاني وأمريكي كمقابل لمجرد حقوق شراء يورانيوم جنوب افريقيا ، وشمل هذا التمويل ما قدر ب ٦٦ مليون من الراندات لتغطية التكاليف الرأسمالية الأولى لمصانع انتاج أكسيد اليورانيوم وتكاليف المساعدة العلمية والتكنولوجية التي تفيد في تطوير واتقان طاقة جنوب افريقيا في مجالي الاستخراج والتجهيز . وقد ارتفع انتاج جنوب افريقيا من اليورانيوم من الصفر في عام ١٩٥٠ الى ٦٤٠٠ طن في عام ١٩٥٩ (٤٥) .

(٤٥) المرجع نفسه .

٥٧ - وانتهت حكومة الولايات المتحدة استيرادها لأكسيد اليورانيوم من جنوب افريقيا عام ١٩٧١ ، رغم أن هناك شركات أمريكية ما انفكت تستورده . ويمثل يورانيوم جنوب افريقيا نسبة ٢٠ في المائة من الـ ٢٨٠٠ طن من اليورانيوم التي استوردتها الولايات المتحدة في عام ١٩٧٨ . وتعتمد الحكومة البريطانية على يورانيوم جنوب افريقيا وناميبيا لسد نصف استهلاكها السنوي تقريبا ، وتصدر جنوب افريقيا اليورانيوم الى فرنسا وجمهورية ألمانيا الاتحادية واليابان وسويسرا . وعمما قريب ستحصل بلجيكا وهولندا أيضا على اليورانيوم من جنوب افريقيا (٤٦) .

٥٨ - ولبريطانيا العظمى مصالح حيوية في انتاج اليورانيوم في جنوب افريقيا وناميبيا ليست اقلها أهمية ما تمتلكه عن طريق حيازة شركتها ريو تنتو زنك Rio Tinto Zinc التي يوجد مقرها في لندن لنسبة ٢٥ في المائة من الأسهم في مشروع روسنغ Rossing بنا ميبيا . وفي عام ١٩٧٦ بدأ الانتاج من مشروع روسنغ - الذي يعد أكبر مشروع تعدين في ناميبيا - وفي مقدوره أن ينتج ٥٠٠٠ طن من اليورانيوم ذي الرتبة المنخفضة عندما ينتج بكامل طاقته (٤٧) .

٥٩ - ومن بين المصالح الاجنبية الأخرى التي تساهم في مشروع روسنغ شركة ريو ارغو Rio Argo وهي تابعة لشركة ريو تنتو زنك في كندا وشركة ميناتوم Minatome الفرنسية . أما شركة أورانجسلشافت Urangesselechaft ، وهي كونسورتيوم تابع لجمهورية ألمانيا الاتحادية ، فقد سحبت مساهمتها في عام ١٩٧٢ (٤٨) .

٦٠ - ان أهم عقد وقّعه شركة روسنغ هو الذي ابرمته مع الشركة البريطانية المحدودة للوقود النووي - وهي شركة شبه حكومية ترتبط بوكالة الطاقة الذرية بالمملكة المتحدة ، بشأن تزويد ها بـ ٧٥٠٠ طن من اليورانيوم فيما بين عام ١٩٧٧ وعام ١٩٨٢ (S/13157) . ومع أن شركة ريو تنتو زنك تنفي ان لجنوب افريقيا أية سيطرة فعالة على مجلس روسنغ ، فان المنجم يخضع ، باعتراف الجميع ، لقانون اغناء جنوب افريقيا لعام ١٩٧٤ الذي يسمح لحكومة جنوب افريقيا بالحصول على أي قدر من اليورانيوم لاستخدامه في أي غرض تشاء (٤٩) . وبطبيعة الحال فان استخراج او انتاج أو شراء يورانيوم شركة روسنغ بأي شكل من الأشكال يمثل انتهاكا للمرسوم رقم ١ الذي اصدره في عام ١٩٧٤ مجلس الأمم المتحدة لناميبيا بشأن حماية الموارد الطبيعية لناميبيا . ان انتاج جنوب افريقيا من اليورانيوم تضاعف منذ عام ١٩٧٤ ، وتقدر غرفة مناجم جنوب افريقيا أن الانتاج سيزيد مرة اخرى بنسبة ٥٠ في المائة في اوائل الثمانينات . أما سعر اليورانيوم فقد ارتفع بسرعة من ٧٧٠ دولار من الدولارات الأمريكية للرطل في عام ١٩٧٤ الى ٤٣ دولارا للرطل في عام ١٩٧٨ .

Dan Smith, South Africa's Nuclear Capability, World Campaign against (٤٦)
Military and Nuclear Collaboration with South Africa, February 1980.

"Can South Africa Bring Back Foreign Capital", Euromoney, June 1979. (٤٧)

. Dan Smith, op. cit. (٤٨)

Zdenek Cervenka and Barbara Rogers, The Nuclear Axis: Secret Colla- (٤٩)
borations between West Germany and South Africa, (New York Times Books, 1978).

وكانت الزيادة في الانتاج ترجع جزئيا - حتى عهد قريب - الى مشاكل تموين ظهرت في كندا و استراليا ، وقد استأثرت جنوب افريقيا بحدد كبير من زبائن هذين البلدين (٥٠) . وقد تعاقدت فرنسا عام ١٩٧٧ مع جنوب افريقيا لتموين فرنسا ب ٩٠٠ طن سنويا من أكسيد اليورانيوم لمدة (١) أعوام . وكذلك وقعت شركة بلجيكية مؤخرا عقدا طويل الأجل ، يشتمل على ضمانات تمت الموافقة عليها على الصعيد الحكومي ، لشراء يورانيوم من جنوب افريقيا (٥١)

٦١ - ويجرى الاستكشاف على نطاق واسع للبحث عن احتياطات جديدة لليورانيوم في بعض المناطق في ناميبيا والرأس الشمالي . وتقوم الشركة الانغلو - امريكية وإسو ويونيون كاربايد بالاستكشاف في صحراء كارو . والشركة الانغلو - أمريكية هي الشركة الرئيسية ، التي تستكشف في الرأس الشمالي وفي الرواسب الثانوية المحيطة بمنجم روسنغ (٥٢) . ومن بين الشركات الاجنبية الاخرى التي اشتركت وتشترك في التنقيب والاستكشاف في ناميبيا وجنوب افريقيا يونيون كاربايد ، ويوتاه للتعدين ، وشركة نيومنت Newmont للتعدين ، وشركة الصلب بالولايات المتحدة (وكل هذه الشركات من الولايات المتحدة) ؛ والشركة الفرنسية للنفط ، وأكيتان Aquitaine ، وميناتوم (وكل هذه الشركات فرنسية) ؛ وشركة فالكونبرج Falconbridge لمناجم النيكل (كندا) (٥٣) .

٦٢ - وابرمت الولايات المتحدة في ٨ تموز/يوليه ١٩٥٧ اتفاقا مع جنوب افريقيا وذلك في اطار برنامج ايزنهاور " الذرة من أجل السلم " . ودعا الاتفاق الى التعاون الكامل بين البلدين في مجال التطور النووي حتى عام ٢٠٠٧ ، ونص على انشاء سافاري الأول Safari I ، أول مفاعل نووي لتوليد الطاقة في جنوب افريقيا ، وذلك في بلندا با . وقد قدمت شركة الييس تشالمرز Allis Chalmers ، وهي من الولايات المتحدة ، لمفاعل الماء الخفيف الذي يستخدم اليورانيوم شديد الاغناء . وبدأ العمل في اقامة مفاعل البحوث في عام ١٩٦١ وانتهى في عام ١٩٦٥ بالتعاون مع منظمات البحث التالية من الولايات المتحدة : معمل أرغون الوطني ، والمعامل الوطنية في بروكهافن ، واوكرج ، وجامعة روتشستر ، وجامعة الينوى ، وجامعة نيويورك ، ومعهد ساشوستس للتكنولوجيا ، ومركز رينولد للبحوث (S/13157) (٥٤) . والشركات الاخرى التي قدمت المععدات وساهمت في تشييد المفاعل والمرافق المتصلة به هي شركات كروب فريدريش وبراون ، ويوفري وشركاه بالمانيا الغربية ، والصانعون الفرنسيون الذين ينتمون الى الرابطة الفرنسية للصناعة النووية للمعدات (٥٥) . ويستخدم المفاعل الذي تبلغ قدرته ٢٠ ميغاواط يورانيوم شديد الاغناء مـ

(٥٠) Euromoney ، مرجع سبق ذكره .

(٥١) Dan Smith ، مرجع سبق ذكره ، انظر ايضا الحاشية ٤٤ .

(٥٢) Euromoney ، مرجع سبق ذكره .

(٥٣) Nuclear Axis; and Euromoney ، مرجع سبق ذكره .

(٥٤) انظر الحاشية ٤٤ .

(٥٥) "التعاون العسكري الامبريالي مع جنوب افريقيا" . مجلس السلم العالمي ،

(هلسنكي) ، ١٩٧٨ . انظر الحاشية ٢ .

يستخدم في الاغراض الحربية ، وهو يوفر مساحة للتدريب الأساسي للعلماء والتقنيين في جنوب افريقيا وتشمل شركات الولايات المتحدة ، التي زودت مجلس الطاقة الذرية بجنوب افريقيا وشركة اغناء اليورانيوم بأنظمة الحاسبات الالكترونية الحيوية ، شركة آي بي ام ، وكنترول داتا ، وهيلولت - باكارد ، وكمبيوتر ساينسز ، وفكسبورو (٥٦) .

٦٣ - تلقى المفاعل سافارى الأول ، في الفترة من عام ١٩٦١ الى عام ١٩٧٦ ، ٢٢٨ رطلا من اليورانيوم المغنى من الولايات المتحدة الأمريكية ، وحتى زمن ليس ببعيد كانت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة تعيد تجهيز ما يستهلكه من عناصر وقود (S/13157) (٥٧) . وفي عام ١٩٧٦ ، أوقفت الولايات المتحدة بيع اليورانيوم الشديد الاغناء الى جنوب افريقيا في انتظار نتيجة المفاوضات التي تجرى بشأن توقيع جنوب افريقيا معاهدة عدم الانتشار النووي . ويتردد أيضا أن الولايات المتحدة قد زودت سافارى الأول بكميات كبيرة من الماء الثقيل ومن اليورانيوم قليل الاغناء وبكميات أصغر من البلوتونيوم والثوريوم والكوبالت . ٦٠ وغيرها من المواد الاولية من اجل البحث والتطبيقات الصناعية (A/AC.115/L.493) .

٦٤ - وفي عام ١٩٧٧ ، وبعد مرور عامين على بداية تشغيل سافارى الاول ، افتتح مفاعل بحوث ثان في المكان نفسه . وقد قام مجلس الطاقة الذرية بجنوب افريقيا ببناء بلندا با (صفر) ، أو سافارى الثاني ، مستخدما في ذلك ما اكتسبه من معرفة ومهارات في تشييد المفاعل الاول . ولا يستخدم سافارى الثاني الا اليورانيوم طفيف الاغناء ، وخلافا لسافارى الاول ، الذي تخضع عملياته لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية والولايات المتحدة ، فان الاشراف على المفاعل الثاني مقصور على جنوب افريقيا . وتقوم بصنع عناصر الوقود للمفاعلين الاثنيين في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ، بابكوك آند ويلكوكس ، الشركة النووية للولايات المتحدة ووكالة الطاقة النووية في المملكة المتحدة .

٦٥ - ولعل شروط الاتفاق المبرم في عام ١٩٥٧ بين الولايات المتحدة وجنوب افريقيا ، التي لها ابعاد الآثار على تنمية المقدرة النووية الداخلية لجنوب افريقيا ، هي تلك التي تسمح بالتبادل الحر للمعلومات والتدريب والمعونة التقنية بين البلدين . وحتى عام ١٩٧٧ زار جنوب افريقيا ما يزيد على ١٥٥ من التكنولوجيا والعلماء النوويين الامريكيين ، وعمل وتدريب في مرافق الولايات المتحدة . ٩٠ من جنوب افريقيا . وأدى استمرار هذا النوع من المبادلات الى احتياج قام به في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٩ الموظفون السود في المختبرات الوطنية في أرغون في الولايات المتحدة ضد مشاركة مهندسين اثنين من البيض من جنوب افريقيا في برنامج نقل التكنولوجيا للوكالة

David Liff, The Computer and Electronics Industry in South Africa (٥٦)
(Investor Responsibility Research Center), Washington, D.C., March 1979.

(٥٧) انظر الحاشية ٤٤ .

الدولية للطاقة الذرية A/AC.115/SR.444 . وقد كان تشغيل مصنع بلندا ابا عنصرا أساسيا في تدريب العلماء النوويين من جنوب افريقيا الذين استتبطنوا عملية الاغناء التي تفتح الآن السبيل لانتـاج الأسلحة النووية (A/AC.115/L.493) . ان سرعة تكوين فريق من العلماء والتقنيين والمهندسين من جنوب افريقيا من المدرسين تدريبا عاليا يمكن عزوها بصورة مباشرة الى المساعدة التقنية والتعليمية المقدمة في جنوب افريقيا وخارجها من بلدان مثل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا وجمهورية المانيا الاتحادية (٥٨) .

٦٦ - وتقوم حاليا لجنة مرفق الكهرباء الذي تملكه الدولة ، ببناء محطة للطاقة النووية قوتهم ٢ . ٠ . ٠ ميغاواط ، من المقرراتامها فيما بين عامي ١٩٨٢ و ١٩٨٤ . ويتألف المشروع الواقع في كوبرغ على مقربة من كيب تاون ، من مفاعلين نوويين يبردان بالماء المضغوط ، وهما كوبرغ ألف وكوبرغ با Koeberg B و A . وسيكون المفاعلان قادرين ، في أوج طاقتهما ، على انتاج ٩٢٢ ميغاواط من الطاقة الكهربائية المولدة . ويمثل الوقود المستخدم في مصنع توليد الكهرباء مصدرا أساسيا للبلوتونيوم ، المادة الرئيسية في صنع الأسلحة النووية . وبما كان مفاعلي كوبرغ أن ينتجا في كل عام ٤٠٠ كيلوغرام من البلوتونيوم ، تكفي بعد اعادة معالجتها لصنع قبلة نووية من نوع قبلة ناغازاكي في كل اسبوع . وقد التزمت الولايات المتحدة بامداد هذا المرفق باليورانيوم المفضى اعتبارا من عام ١٩٨١ (٥٩) (S/13157) .

٦٧ - واشتمل التنافس الدولي من أجل المشروع ، الذي تبلغ قيمته بليوناً من الدولارات على عروض من أربعة اتحادات : شركة جنرال الكتريك (الولايات المتحدة) ؛ ويراون و بوفري وشركاهما (جمهورية المانيا الاتحادية) ؛ وفريق مكون من ثلاث شركات هولندية برئاسة ريجن - شلدى فيرولمسي ؛ وشركة كرافت فيرك وموراى وروبرتس (جنوب افريقيا) Rigin-Schelde-Verolme, Kraftverk, Murry and Roberts ؛ واتحاد فرنسي يتألف من فراماتوم وألستوم وسبي باتيولي Framatome, Alsthom, Spie Batignole . وسحبت مؤسسة ميتسوبيشي التي يوجد مقرها في اليابان عرضها في عام ١٩٧٥ (٦٠) .

٦٨ - وتسببت عدة عوامل ، من بينها احتجاج الجماهير ، والاعاقة المحتملة لتسليم المرافق ، وعدم توفر الضمانات الاثمانية ، في ابعاد اتحادات هولندا والمانيا الغربية والولايات المتحدة . بيد أن المجموعة الفرنسية هي التي استجابت لمعظم شروط حكومة جنوب افريقيا ، وبالتالي فقد كسبت العقد . ومن المقرر ان تتولى فرماتوم المرتبطة بمجموعة كريزو- لوار Creusot-Loire تسليم المفاعلين المصنوعين بترخيص من مؤسسة وستنكهواس الكتريك وتقوم ألستوم بصنع مولدات العنفه بينما تتحمل سبي باتيولي مسؤولية بناء محطات توليد الطاقة وإدارة الموقع . وتقوم سودرن Sodern ، وهي فرع فرنسي لمجموعة فيليبس (هولندا) ، بتوفير المكونات الالكترونية للمفاعل المزودج ، ويوفر التمويلات اتحاد مصارف فرنسية يترأسها الكريدى لىسونيه الذي تملكه الدولة ، وبانك دى ليندوشين Banque de

• Dan Smith, op. cit (٥٨)

• انظر الحاشية ٤٤ (٥٩)

See "The Activities of Transnational Corporations in the Industrial, (٦٠)

Mining and Military Sectors of Southern Africa, "(United Nations publication, Sales No.

L'Indochine وستقوم الولايات المتحدة حتى عام ١٩٩٢ اليورانيوم المغنى بنسبة ٣ في المائة المستخدم في المفاعلات وتقوم يوروفويل Eurofuel وهي شركة بلجيكية فرنسية ، بتحويل اليورانيوم الى قضبان وقود (٦١) . وطلبت الحكومة الفرنسية بالحاح ، متمشية في ذلك مع العروغ الاخرى ، أن تطبق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية على مرافق كوبرغ ، وقد حصلت على ذلك .

٦٩ - ان استقلال جنوب افريقيا بوصفها دولة نووية يرتكز على مقدرات هذا البلد على اغناء اليورانيوم واعادة معالجة البلوتونيوم . وجنوب افريقيا معفاة بسبب رفضها توقيع معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية ، من الامثال لاي ضمانات للوكالة الدولية للطاقة الذرية تمنع تحويل اليورانيوم والتسهيلات النووية للأغراض العسكرية . ولذلك فان الاكتفاء الذاتي في مجال الاغناء واعادة المعالجة يمثل أولوية قصوى بالنسبة لنظام جنوب افريقيا .

٧٠ - ان جنوب افريقيا ، التي تحتل المرتبة الثالثة في العالم الغربي من حيث حجم احتياطي اليورانيوم ونتاجه لديها مواد خام وفيرة صالحة للانتاج النووي . وفي عام ١٩٥٩ شرعت هيئة الطاقة الذرية لجنوب افريقيا التي انشئت عام ١٩٤٨ للإشراف على استخراج وبيع اليورانيوم ، في برنامج للبحث والتنمية . وبدأ تطوير تكنولوجيا الاغناء في عام ١٩٦٠ تحت رعاية هيئة الطاقة الذرية ، وانشئ في عام ١٩٦٨ مصنع تجريبي في بلنندابا .

٧١ - وفي عام ١٩٧٩ كانت مؤسسة الوقود النووي (NUFCOR) وهي اتحاد شركات منتجة لليورانيوم ، قد شرعت في انتاج رابع فلوريد اليورانيوم ، وهو تطوير تقني أسهم في النجاح الذي أحرز فيما بعد في اتمام عملية اعداد سادس فلوريد اليورانيوم . ان هذه العملية تضع اليورانيوم في مستهل مرحلة الاغناء ، ان توفر " مادة التغذية " لمصانع الاغناء (٦٢) .

٧٢ - وبدأ منذ عام ١٩٧٥ تشغيل مصنع نموذجي للاغناء في فيلندابا بالقرب من مرافق بلنندابا . ان السرية التي اكتتفت تنفيذ برنامج الاغناء دفعت المجتمع الدولي الى تكهنات بخصوص مدى التقدم الذي بلغته عمليات جنوب افريقيا في هذا الميدان الخطير .

٧٣ - وادت الاتصالات الموسعة والمساعدة المقدمة من علماء أجاناب الى استنباط تقنية سريعة للاغناء بواسطة فوهة النافورة ، وهي شديدة الشبه بتلك التي استنبطتها GESELLSCHAFT FÜR KERNFORSCHUNG (جمهورية المانيا الاتحادية) في عام ١٩٥٩ . بيد أن عملية فوهة النافورة المشتملة على فصل النظائر بواسطة الأنايب تستهلك كميات مفرطة من الكهرباء . ولذلك لم تكن قادرة على منافسة تقنيات الاغناء الأخرى (٦٣) وفي عام ١٩٧٣ وقعت STEINHOHLN-EUEKTRIZITATS AG (STEAG) ، التي تنفرد بحقوق الاستخدام الصناعي لتقنية فوهة النافورة ، عقدا مع شركة جنوب افريقيا لاغناء اليورانيوم (أوكور) لاجراء مقارنة بين الجدوى التقنية والكفاءة الاقتصادية لتقنية المانيا الغربية وعملية محلية مزعومة في جنوب افريقيا . وبسبب التكلفة المنخفضة نسبيا للكهرباء في بلد لديه

• Dan Smith, op. cit (٦١)

• Cervenka and Rogers, the Nuclear Axis, op. cit (٦٢)

• "Imperialist Military Collaboration with South Africa ", op. cit (٦٣)

احتياجات وافرة من الفحم ومن اليد العاملة الرخيصة فان تقنية فوهة النافورة تكون عملية في جنوب افريقيا . ولقد انشئ مصنع بلندا با النموز جي في هذه الفترة ، ومن المسلم به عموما أن تقنية فوهة النافورة المستخدمة في المصنع نسخة محسنة من تلك التي ابتكرتها GESELLSHAFT FUR KERFORSCHUNG على الرغم من أن STEAG لم تمنح أو كور أبدا ترخيصا رسميا بتطوير العملية .

٧٤ - ونتج عن نجاح مصنع الاغناء النموز جي أن وضعت خطط لانشاء مصنع اغناء تجارى سيوفر لجنوب افريقيا ما يكفي من الوقود ، ليس فقط لتلبية احتياجاتها الخاصة ، بل وكذلك للتصدير الى بلدان أخرى . بيد أن ما يمكن أن تتسبب فيه هذه المحاولة من استنزاف ليورانيوم جنوب افريقيا ومواردها المالية ، فرض الغناء المصنع التجارى ، وتهدف الخطط الحالية الى رفع مستوى المرافق القائمة في المصنع النموز جي . وجهات التوريد الرئيسية للتجهيزات ذات الأهمية الحاسمة لمصانع فاليندا با هي شركات من جمهورية المانيا الاتحادية ، وكذلك بعض الشركات من فرنسا والولايات المتحدة وسويسرا .

٧٥ - لقد أحيط البرنامج النووى لجنوب افريقيا بالسرية . وبما أن العديد من التسهيلات لا يخضع لأي نوع من الرقابة الخارجية ، فان من الصعب أن يحدد بدقة مدى نجاح جنوب افريقيا في مسعاها نحو الاكتفاء الذاتى النووى . بيد أنه من المعروف ان التوايح الاصلناعية السوفياتية كشفت في عام ١٩٧٧ مرفقا في موقع تجارب للانفجارات النووية في صحراء كالا هارى . وأكدت سلسلة من بيانات أدلى بها أعضاء حكومة جنوب افريقيا ، بما في ذلك رئيس الوزراء السابق فورستر أن جنوب افريقيا ، على الرغم من نواياها النووية السلمية الصرفة ، تمتلك مقدرة نووية كاملة ، ولم توقع معاهدة منع الانتشار ، وسوف تستخدم مرافقها على النحو الذى تستتسه . ان جنوب افريقيا لديها موارد وافرة من اليورانيوم ، ويكاد يكون من المقطوع به انها تمتلك وسائل الاغناء ، بل وربما تكنولوجيا إعادة معالجة البلوتونيوم . ولديها أيضا تقنيون وعلماء ومهندسون مديون في مجال التكنولوجيا النووية ، وكذلك نظام يمكنها من اطلاق الاسلحة النووية الى مدى قصير فعال . وبلاضافة الى الرادار المتقدم والمعدات الالكترونية الاخرى تمتلك جنوب افريقيا نظم صواريخ مثل صواريخ كاكوتس (كروتال) الفرنسية التصميم وصواريخ غابرييل الاسرائيلية وصواريخ باكانير وكانبيرا البريطانية وطائرات مسيراج الفرنسية (٦٤) .

٧٦ - وفي وقت لاحق لاكتشاف التوايح الاصلناعية التجربية النووية المشتبه فيها ، في جنوب الأطلسي في شهر ايلول / سبتمبر ١٩٧٩ ، أعلن أن قوة عمل بحرية جنوب افريقية كانت تقوم بمناورة عسكرية بالقرب من تلك المنطقة في الوقت نفسه . ويمثل كشف موجات صدى رادارى ، و " تموج " في الجو دليل اثبات آخر على أن التجربة النووية قد وقعت فعلا (٦٥) .

"Buying Time in South Africa, Counter Information Services (LONDON), (٦٤)

1978. انظر ايضا الحاشية ٤٤ .

(٦٥) الفارديان (The Guardian) ، (لندن) ، ٣١ كانون الثاني / يناير ١٩٨٠ .

٧٧ - وزعم تقرير لأبناء شبكة اذاعة كولومبيا على أساس أعمال صحفيين اسرائيليين اثنين ، ان اسرائيل هي التي أجرت انفجار ٢٢ أيلول / سبتمبر . وقد كذبت اسرائيل هذا الادعاء ، الا أنه ذكر أن وكالة المخابرات المركزية للولايات المتحدة صرحت للجان تابعة للكونغرس ان المصدرين الأكثر احتمالاً لهذا التفجير هما اسرائيل وجنوب افريقيا ، وان التجربة يمكن أن تكون جهداً تعاونياً بين الدولتين (٦٦) .

٧٨ - ومن تخمينات العلماء أيضاً ان الانفجار يمكن أن يكون تجربة لقنبلة نيوترونية ، الامر الذي قد يفسر عدم وجود سقطة مشعة (٦٧) وفي ١٤ آذار / مارس ١٩٨٠ ذكر الصحفي ويليام سكوت مالون الذي كان يدلي بشهادة أمام لجنة مجلس الامن المنشأة عملاً بالقرار ٤٢١ (١٩٧٧) ان قوة كيلوطنين الى ثلاثة كيلو أطنان الناجمة عن الانفجار تساوي قوة المقذوفات النووية من عيار ١٥٥ ملليمترا التي يملكها جيش الولايات المتحدة . وقامت مؤسسة البحوث الفضائية ، وهي شركة أسلحة مشتركة بين كندا والولايات المتحدة بشحن ٥٥٠٠٠٠ مقذوفة من عيار ١٥٥ ملليمترا ، على أقل تقدير ، أرسلت بصورة غير شرعية الى جنوب افريقيا في فترة ١٩٧٧ - ١٩٧٨ (S/AC.20/SR.26) .

٧٩ - ان من الجلي أن جنوب افريقيا لديها مقذوفة نووية . وليس نياً حدوث انفجار نووي محتمل سوى أحدث تذكير للمجتمع الدولي بالضرورة العاجلة لاتخاذ تدابير فعالة بغية وقف تطوير برنامج التسليح النووي لجنوب افريقيا .

-
- (٦٦) واشنطن بوست (Washington Post) ، ٢٢ شباط / فبراير ١٩٨٠ .
(٦٧) واشنطن بوست ، ٩ آذار / مارس ١٩٨٠ .

دال - تنفيذ قرارات الأمم المتحدة المتصلة بالعلاقات الاقتصادية مع جنوب افريقيا

٨٠ - تقلب اقتصاد جنوب افريقيا تقلبا شديدا في العقد الماضي . وهناك عدة عوامل ، تتعلق جميعها بالتكلفة المتزايدة للابقاء على نظام حكم الفصل العنصرى القمعي ، وهي المسؤولة عن عبء الدين الخارجى وعن العجز في ميزان المدفوعات اللذين أصابا جنوب افريقيا ، في خلال جزء كبير من عقد السبعينات .

٨١ - وقد قام نظام الحكم في جنوب افريقيا في أوائل السبعينات بحملة ضخمة لتحقيق الاكتفاء الذاتى ، ادراكا منه بأن اقتصاده يعتمد اعتمادا كبيرا على المصادر الأجنبية في ميادين حيوية تتمثل في التكنولوجيا والمالية والسلع الانتاجية والنفط ، مما يجعله على وجه الخصوص عرضة للجزاءات الدولية . وقد جرى التوكيد على تنمية المشاريع المتعلقة بالهياكل الأساسية الكبرى في القطاعات الاقتصادية الاستراتيجية مثل النقل ، والاتصالات ، والطاقة ، ونتاج الصلب ، وصنع الأسلحة ، وتخزين النفط . ولم تكن هذه الحملة الاستثمارية الهائلة ، المتزامنة مع انخفاض سعر الذهب في منتصف السبعينات ومع ارتفاع أسعار النفط ، ممكنة بدون مشاركة أجنبية واسعة في الاقتصاد .

٨٢ - واتبع نظام الحكم في جنوب افريقيا في النصف الأخير من العقد سياسة التوكيد على تشديد القيود على الاستيراد والانفاق الحكومى . وعلى الرغم من أن ازدياد الصادرات ، في الوقت الذى كانت فيه أسعار الذهب والبلاتين والماس وغيرها من المعادن مواتية لجنوب افريقيا في الأسواق الدولية ، قد أدى الى ميزان مدفوعات ايجابى في الحساب الجارى منذ سنة ١٩٧٧ ، إلا أن اقتصاد جنوب افريقيا لم يحقق مستوى مضمونا من الاستقرار على المدى البعيد .

٨٣ - وقد تأثرت جنوب افريقيا تأثرا شديدا من الزيادات في سعر النفط ، خاصة منذ أن أجبرها انقطاع النفط الايرانى على اللجوء الى سوق النفط الحاضرة الأعلى سعرا . وبلغت تكاليف استيراد النفط في سنة ١٩٧٩ نحو خمسة بلايين دولار ، أى ما يزيد عن ضعف تلك التكاليف في سنة ١٩٧٨ على الرغم من أن حجم واردات النفط الخام انخفض بنسبة ٢٥ في المائة ، بينما بقي حجم الواردات من النفط المكرر ثابتا تقريبا (٦٨) . ومع أنه قد تم حتى الآن التعويض عن هذه التكاليف بما يقابلها من زيادات في صادرات جنوب افريقيا من الذهب والمعادن ، إلا أن كلفة النفط أدت الى تآكل الفائض في الحساب الجارى بما يتراوح بين ١ر٢ و ٢ر٣ بليون راند في الربع الثانى من سنة ١٩٧٩ . وزاد معدل التضخم في تموز/يوليه ١٩٧٩ بمعدل سنوى ، يبلغ ١٢ر٩ في المائة ، وكان ذلك ، في الجزء الأكبر منه نتيجة لارتفاع سعر الوقود (٦٩) . وقد تضطر جنوب افريقيا الى اللجوء الى الاقتراض على نطاق واسع من الخارج ، مثلما فعلت في أوائل العقد ، لتعويض أى حالات عجز في المستقبل .

(٦٨) Martin Bailey, "Oil Sanctions: South Africa's Weak Link" ، ورقة

مقدمة الى الحلقة الدراسية الدولية المعنية بفرض حظر نفطى ضد جنوب افريقيا ، امستردام ١٤ - ١٦ آذار/مارس ١٩٨٠ .

(٦٩) فايننشال تايمز (Financial Times) ، (لندن) ، ٢٢ آب/اغسطس ١٩٧٩ .

٨٤ - وهناك عقبات أخرى تقف في وجه الاستقرار الاقتصادي على المدى البعيد ، من بينها معدل البطالة ، الآخذ في الارتفاع السريع بين السود والذي يقدر الآن بنسبة ٢٠ في المائة ، وكذلك معدل التضخم المرتفع والمتزايد ، والتهديد المائل دائما بفرض جزاءات اقتصادية وليمة جزئية أو شاملة (٧٠) . ان تحقيق معدل عال من النمو الاقتصادي أمر حاسم لتخفيض البطالة في جنوب افريقيا . وليس من المتوقع أن يكون لهدف نظام الحكم في جنوب افريقيا تحقيق معدل نمو حقيقي في سنة ١٩٧٩ يبلغ ٤ في المائة أي أثر ملحوظ على البطالة بين السود ، وتشير جميع المصادر الى أن تدفق مزيد من رأس المال الأجنبي على شكل استثمارات وقروض طويلة الأمد ضروري لتحقيق نمو أكثر فعالية بمعدل نمو حقيقي يبلغ ٥ الى ٦ في المائة (٧١) . وكما قال أوين هورود ، وزير المالية ، فإنه " بغض النظر عن جانب ميزان المدفوعات ، فإن الاستثمار الأجنبي في الجمهورية مهم لأغراض التنمية في اقتصاد آخذ في التوسع ، كما أنه مهم أيضا للمعرفة التقنية التي تصاحب عادة مثل هذه المعاملات " (٧٢) . ولا تزال قدرة نظام حكم الفصل العنصري في جنوب افريقيا على البناء اقتصاديا وعسكريا تعتمد على قبول المجتمع الدولي الاستمرار في أنشطته في الاستثمار والتجارة والاقراض مع جنوب افريقيا وتوسيع تلك الأنشطة .

٨٥ - وتجرى في الفصول التالية دراسة مختلف أشكال الاستثمار الاقتصادي في جنوب افريقيا بما في ذلك التجارة والنفط ، والاستثمار المباشر من قبل الشركات ، والأنشطة المصرفية ، والنقل الجوي والبحري ، والهجرة . ولقد تغلفت المصالح الأجنبية في كل جانب من جوانب الاقتصاد في جنوب افريقيا ، بل انها ، في معظم الحالات ، مسؤولة مسؤولية مباشرة عن تنمية القدرة الانتاجية المحلية لجنوب افريقيا . أما مدى المشاركة الأجنبية في اقتصاد جنوب افريقيا فهو أكبر وأبعد من أن يعالج بالتفصيل في هذا التقرير . والهدف هنا هو تحديد المشاركة الاقتصادية الدولية في جنوب افريقيا تحديدا عاما .

١ - العلاقات التجارية بما فيها الذهب والنفط

٨٦ - رجحت الجمعية العامة في قرارها رقم ١٧٦١ (د - ١٧) جميع الدول أن تمتنع عن الاتجار مع جنوب افريقيا . وقد استجابت دول كثيرة لهذا القرار ولقرارات لاحقة بما فيها القرارات ٣٢ / ١٠٥ زاي ، ٣٣ / ١٨٣ حاء ، ٣٤ / ٩٣ ألف ، على ما في ذلك من تضحية قومية كبيرة . وهناك بلدان معينة أخرى ، منها على وجه الخصوص الشركاء التجاريون الرئيسيون لجنوب افريقيا ، لم تنفذ توصيات الجمعية العامة بل ، على العكس من ذلك ، زادت تجارتها مع نظام حكم الفصل العنصري .

(٧٠) نيويورك تايمز ، ١٤ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٩ ؛ راند ديلي ميل (جوهانسبرغ) ، ٢٢ آب / أغسطس ١٩٧٩ .

(٧١) " Foreign Economic Trends ... " ، مرجع سبق ذكره ؛ فايننشال ميل (جوهانسبرغ) ، ١٠ آب / أغسطس ١٩٧٩ .

(٧٢) "Can South Africa Bring Back Foreign Capital ?" , Euro money, June 1979, supplement.

٨٧ - لقد عانى ميزان مدفوعات جنوب افريقيا في الحساب الجارى من تقلب شديد في السبعينات . فاقْتَصَاد جنوب افريقيا يعتمد اعتماداً شديداً على التجارة العالمية وهو بالتالي عرضة على وجه الخصوص للجزائرات الدولية . وفي أوائل السبعينات شنت حكومة جنوب افريقيا حملة واسعة هدفها الاكتفاء الذاتي وذلك على شكل استثمار رأسمالي كبير في تنمية الهياكل الأساسية وتوسيعها . إلا أن أحداثاً داخلية حدثت بين سنتي ١٩٧٤ - ١٩٧٦ أسهمت في ازدياد العجز السنوي . وتضمنت تلك الأحداث فرض حظر نفطي على جنوب افريقيا من قبل الدول العربية في سنة ١٩٧٣ ، وأثر الدورة التضخمية التي عمت العالم ، وانخفاض سعر الذهب في العام ١٩٧٥ وهو المصدر الرئيسي للدخل الخارجي بالنسبة لجنوب افريقيا ، وازدياد الميزانية الدفاعية ثلاثة أضعاف بين سنتي ١٩٧٤ - ١٩٧٦ الذي استوجبه تدخل جنوب افريقيا في أنغولا وقمع الانتفاضات المحلية المتزايدة . وقد انعكس أثر هذه الحملة الاستثمارية في مجال الهياكل الأساسية والمجال الاستراتيجي في العجز المتراكم الذي بلغ في الحساب الجارى ٦٥ بليون راند في نهاية سنة ١٩٧٦ (٧٣) .

٨٨ - ومع حلول سنة ١٩٧٨ أدت السياسة الاقتصادية الصارمة للحكومة الى فائض بلغ مجموعه في الحساب الجارى ١٤١٢ مليون راند ، أى ما يزيد عن ثلاثة أضعاف فائض السنة السابقة . ويمكن عزو معظم هذا الفائض الى صادرات سنة ١٩٧٨ من الذهب التي بلغت قيمتها ٣٨٦٣ مليون راند (٧٤) . وقد تضاعف فائض الحساب الجارى في سنة ١٩٧٩ فتجاوز ثلاثة بلايين راند مما يعكس أيضاً ارتفاع أسعار الذهب .

٨٩ - وعلى الرغم من العجز في ميزان المدفوعات من سنة ١٩٧٠ الى سنة ١٩٧٦ فقد ازداد الحجم الفعلي للتجارة العالمية مع جنوب افريقيا ازدياداً مطرداً . فقد ازداد مجمل التجارة في تلك السنوات من ٣٩٦١ مليون راند الى ١٠٣٩١ مليون راند ، ومع حلول سنة ١٩٧٨ بلغ ١٤٦١٨ مليون راند . وقد قابلت الزيادة في صادرات جنوب افريقيا من ١٤٢١ مليون راند سنة ١٩٧٠ الى ٧٧٨٥ مليون راند سنة ١٩٧٨ زيادة في نمو الواردات من ٢٥٤٠ مليون راند الى ٦٨٣٣ مليون راند خلال الفترة ذاتها .

الجدول ٣

واردات جنوب افريقيا وصادراتها السنوية*

(بملايين الراندات)

السنة	الواردات	الصادرات	المجموع
١٩٧٠	٢٥٤٠	١٤٢١	٣٩٦١
١٩٧١	٢٨٨٠	١٤١٨	٤٢٩٨

(يتبع)

* South African Reserve Bank, Quarterly Bulletin, March 1979 (٧٣)

(٧٤) المرجع نفسه .

الجدول ٣ (تابع)

السنة	الواردات	الصادرات	المجموع
١٩٧٢	٢ ٨٢٤	١ ٨٣٨	٤ ٦٦١
١٩٧٣	٣ ٢٧٥	٢ ٤٢١	٥ ٦٩٦
١٩٧٤	٤ ٩٠٩	٣ ٣٥٠	٩ ٢٥٩
١٩٧٥	٥ ٥٤٥	٣ ٩٨٣	٩ ٥٢٨
١٩٧٦	٥ ٨٥٩	٤ ٥٣٢	١٠ ٣٩١
١٩٧٧	٥ ١٣٥	٥ ٨٦٣	١٠ ٩٩٨
١٩٧٨	٦ ٢٧٤	٧ ٢٧٠	١٣ ٥٤٤

المصدر : Department of Customs and Excise, Monthly Abstract of Trade Statistics, Pretoria, January-April 1973; January-December 1978 .

* لا تشمل التجارة في المواد الدفاعية والنفط .

والسلع الأولية مثل الذهب والفلزات الأساسية والمعادن والماس ، والأحجار شبه الثمينة ، والأغذية الجاهزة ، والتبغ ، على رأس صادرات جنوب افريقيا . وفي المقابل تتلقى جنوب افريقيا واردات من السلع الانتاجية الحيوية التي تضم الآلات والمعدات الكهربائية ، والحاسبات الالكترونية ، ومعدات النقل والمواد الكيميائية والمنتجات المتصلة بها .

٩٠ - وزادت صادرات ألمانيا الغربية الى جنوب افريقيا في سنة ١٩٧٨ بنسبة ٣٧ في المائة مما جعل من ألمانيا الاتحادية المصدر الرئيسي للبضائع الواردة الى جنوب افريقيا تتبعها في ذلك المملكة المتحدة فالولايات المتحدة . وفي السنة ذاتها انخفضت بعض الشيء الواردات البريطانية من جنوب افريقيا وحلت الولايات المتحدة محل بريطانيا بوصفها السوق الرئيسي لصادرات جنوب افريقيا . وبقيت اليابان تحتل المرتبة الثالثة وألمانيا الاتحادية المرتبة الرابعة من حيث حجم استيراد البضائع من جنوب افريقيا للسنة الثانية على التوالي . وعلى الرغم من أن سوق الاستيراد / التصدير كانت تسودها تقليدياً البلدان الغربية الرئيسية ، إلا أن بضع دول أصغر منها زادت أنشطتها التجارية مع جنوب افريقيا زيادة كبيرة في السنة الماضية . إن صادرات الأرجنتين الى جنوب افريقيا ، وإن بلغت ٩٨ مليون راند فقط ، فإنها قد ازدادت بنسبة ١٠٠ في المائة عن السنة السابقة ، كما ازدهرت السياحة بين البلدين في سنة ١٩٧٨ . وازدادت واردات سويسرا بنسبة ١١٣ في المائة معظمها راجع الى مبيعات الذهب . أما نمو واردات اسرائيل من جنوب افريقيا بنسبة ٩٥ في المائة في سنة ١٩٧٨ ، فيتوقع أن يستمر في السنوات القادمة عندما تبدأ جنوب افريقيا في تصدير الفحم الى ذلك البلد (٧٥) .

. Euromoney, op. cit. (٧٥)

٩١ - وبلغت واردات جنوب افريقيا في الأحد عشر شهرا الأولى من سنة ١٩٧٩ ما قيمته ٦ ٥١٩ مليون راند ، أما صادراتها في خلال هذه الفترة فقد بلغت ٨ ٤٧٥ مليون راند مما يختلف اختلافا شديدا عن الحال في الفترة ذاتها من سنة ١٩٧٨ . أما مبيعات جنوب افريقيا الى سويسرا ، والمؤلفة بصورة رئيسية من الماس والكروغراند ، فقد تضاعفت أربع مرات عن السنة السابقة مما جعل سويسرا أكبر مستورد للبضائع من جنوب افريقيا ، وارتفعت المبيعات الى ايطاليا بنسبة ٧٦ في المائة لتتجاوز نسبة الزيادة في مجموع صادرات جنوب افريقيا في هذه السنة وهي ٣٢ في المائة . وزادت المانيا الاتحادية والولايات المتحدة وفرنسا واليابان من وارداتها من جنوب افريقيا من ١٩ في المائة الى ٢٧ في المائة .

٩٢ - وارتفع مجموع الصادرات الأجنبية الى جنوب افريقيا بنسبة ١٣ في المائة في الأرباع الثلاثة الأولى لسنة ١٩٧٩ . أما الولايات المتحدة ، وهي أكبر شريك تجارى لجنوب افريقيا فتبلغ حصتها ١٩ في المائة من مجموع تجارة جنوب افريقيا الثنائية تليها المملكة المتحدة وألمانيا الاتحادية (٧٦) .

(٧٦) فايننشال ميل (جوهانسبرغ) ١٨ نيسان / ابريل ١٩٨٠ .

الجدول ٤

شركة جنوب أفريقيا للتصاريح الرشيدون
(ببلايين الراند المحليات)

	١٩٧٨	١٩٧٧	١٩٧٦	١٩٧٣	١٩٧٠	
الواردات الصادرات	١٣٥٠	٩٨٧	٧٩١	٩٧٥	٤٦٠	١٢٦٧
الواردات الصادرات البارات الصادرات	٦٦٧	١٢٧٥	٥٢٩	٩٣٣	٤٩٠	١٠٥٨
	١٢١٨	١٠٤٤	١٣٣٠	٨٤٥	١٠٠١	١٠٣٠
٧٦٢	٨٢٤	٦٤٦	٦٢٦	٥٢٧	٦٠٠	٩٢٨
٢٧٦	٤٧٥	٢٨	٢٤٠	٤٥٩	٢٥٥	١١٥
١٩٨	٢٢١	١٥٢	٢١٢	١٤٤	٢١١	٩٢
٤٦٣	١٦٨	٢١٧	١٢٠	١٦٦	١٢٤	١٧١
٢٠٠	١٥٠	١٤٦	١١٥	١٢٧	١٤٨	٨٩
٢٤٧	١١٣	١٨٤	١٠١	١٧١	٨٦	١٢٠
١٦	٧٩	١٥	٧٤	٢٧	٩٠	١١٩
١١٣	٨٣	١١٧	٦٤	١٢٥	٨٦	١٣٣
٥٣	٦٧	٤٤	٦١	٤١	٨٦	٢٩

١٣

١٤

المصدر: Department of Customs and Excise, as cited in "South Africa Survey", Bureau of Economic Research, June 1979. لا تشمل سيارتك الذهب والنقل والتجارة في المعدلات الدفنية.

٩٣ - ان الدول الصناعية ، التي يتوقف مستوى معيشتها بصفة خاصة على استعمال الموارد المعدنية على نطاق واسع ، تعتمد بشدة على صادرات الحديد والمعادن من جنوب افريقيا . ولدى جنوب افريقيا احتياطيات وموارد ضخمة من معادن عديدة ، وهي في الواقع الدولة الرابعة بسنين كبرى الدول المنتجة في العالم للمعادن التي لا تستعمل كوقود . كما انها أحد المنتجين الرئيسيين في العالم للذهب والماس والمعادن من مجموعة البلاتين ، وخام الكروم والمنجنيز والفاناديوم والانتيمون والاسبستوس والفيرميكيوليت واليورانيوم . ويعتبر التعدين إحدى الصناعات الأساسية في جنوب افريقيا ، فان الصادرات من المعادن تشكل ما يزيد على ٥٠ في المائة من حصائل البلد من العملات الأجنبية . ولقد ازدادت قيمة المبيعات السنوية من ١٥٦٣ مليون راند في سنة ١٩٧٠ الى ٦٨٧٦ مليون راند في ١٩٧٨ (٧٧) . ومع ارتفاع أسعار الذهب ، ازداد مجموع مبيعات جنوب افريقيا المعدنية بنسبة ٤٢ في المائة في سنة ١٩٧٩ ، وبلغت قيمتها ١١٩٩ بليون دولار (٧٨) . أما الجهات الرئيسية التي وصلت اليها هذه الصادرات فهي الولايات المتحدة وأوروبا الغربية واليابان .

٩٤ - وتعتبر جنوب افريقيا موردا رئيسيا لما لا يقل عن أربعة معادن استراتيجية لهذه البلدان . وهذه المعادن هي : الكروميوم والمنجنيز والفاناديوم والبلاتين . وهي ضرورية لصناعات الكيماويات والصلب والأسلحة وتكرير النفط والالكترونيات والكهرباء والسيارات . وعلى سبيل المثال فان توفر المعادن من مجموعة البلاتين له أهمية حاسمة ، اذا أريد تنفيذ برنامج الولايات المتحدة للتحكم في نواتج احتراق السيارات بنجاح . ويأتي الآن ما يقرب من ٥٠ في المائة من انتاج جنوب افريقيا من البلاتين من منطقة بانتوستان بوفوثانسفانا التي منحت ما يدعي بأنه " الاستقلال " ، غير ان المنتجين من جنوب افريقيا هم الذين يتولون كل شؤون الانتاج فيها . وتأخذ اليابان ٤٥ في المائة من انتاج جنوب افريقيا من البلاتين (٧٩) . ولقد رفعت اليابان مؤخرا القيود على واردات خام الكروم من جنوب افريقيا ، وأدى ذلك الى ابرام اتفاق لتوريد ٥٠ طن من الخام من جنوب افريقيا تقدر ب ٤ ملايين من الراندات (٨٠) .

٩٥ - ان السبائك الحديدية ، بما في ذلك الكروم الحديدي والمنجنيز الحديدي ، تزداد أهميتها كسلع للتصدير بالنسبة الى جنوب افريقيا ، التي تورد للعالم الغربي الآن ٦٣ في المائة من احتياجاته من الكروم الحديدي (٨١) . وتورد جنوب افريقيا كذلك ٨٠ في المائة من احتياجات الولايات المتحدة من الكروم الحديدي ، و ٧٢ في المائة من احتياجات اليابان ، و ٧٨ في المائة

(٧٧) صنداى تايمز ، بيزنس تايمز (جوهانسبرغ) ، ٢٦ اب / أغسطس ١٩٧٩ .

(٧٨) ستار (جوهانسبرغ) ، ١٥ اذار / مارس ١٩٨٠ .

(٧٩) Euromoney, op. cit.

(٨٠) راند ديلي ميل (جوهانسبرغ) ، ٢٧ اب / أغسطس ١٩٧٩ .

(٨١) صنداى تايمز ، بيزنس تايمز (جوهانسبرغ) ، ٢٦ اب / أغسطس ١٩٧٩ .

من احتياجات الاتحاد الاقتصادي الأوروبي (٨٢) . وبالمثل تفي جنوب افريقيا بحاجات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي من المنجنيز الحديدى ، وتمت الولايات المتحدة ب ٥٥ في المائة من استهلاكها من المنجنيز الحديدى . ان جزءا كبيرا من واردات الولايات المتحدة من المنجنيز الحديدى من جنوب افريقيا يتم تجهيزه من الخام في اليابان وفرنسا قبل شحنه الى الولايات المتحدة (٨٣) .

٩٦ - ولقد تضاعفت صادرات جنوب افريقيا من الفحم الى الاتحاد الاقتصادي الأوروبي ثلاث مرات في خلال السنوات الثلاث الماضية ، ان زادت من ٣٥ مليون طن في ١٩٧٦ الى ١٠٥ مليون طن في عام ١٩٧٨ (٨٤) . أما واردات الدانمرك من الفحم في عام ١٩٧٨ فانها تمثل زيادة تبلغ ١١٨ في المائة عما كانت عليه في عام ١٩٧٧ ، ويذهب معظم هذا الفحم الى شركات ايلسام الاندماجية لانتاج الطاقة الكهربائية ، بالرغم من اعراب الحكومة عن قلقها في هذا الشأن (٨٥) . ويذهب ما يقرب من ٣٠ في المائة من صادرات جنوب افريقيا من الفحم الى اليابان ، والدولتان على وشك التوقيع على عقود ، ستوفر جنوب افريقيا بموجبها ٢٥ في المائة من احتياجات اليابان من الفحم البخارى ، وستصبح أيضا مصدرا رئيسيا لخام الحديد لليابان من سنة ١٩٨٠ الى سنة ١٩٨٥ على الأقل (٨٦) . وفي سنة ١٩٧٩ أبرمت شركة الكهرباء الاسرائيلية عقدا لشراء فحم بمبلغ ٢٣ مليون دولار سنويا (٨٧) . وانعكس توسع سوق الفحم ، وازدياد طاقة ميناء ريتشارد باى في مبيعات الفحم في سنة ١٩٧٩ التي بلغت ١٣ بليون دولار (٨٨) .

٩٧ - أما معظم انتاج جنوب افريقيا من فحم الانثراسيت العالي الدرجة فيذهب الى صناعة الصلب ومستعملي محطات الطاقة في فرنسا وبلجيكا . وفي سنة ١٩٧٨ اشترت كوريا الجنوبية من جنوب افريقيا فحم الانثراسيت بمبلغ ١٢ مليون راند ، وكانت تتفاوض على شراء مليون طن آخر في سنة ١٩٧٩ تبلغ قيمته ٣٠ مليون راند (٨٩) .

(٨٢) المرجع نفسه ، ١٢ اب/اغسطس ١٩٧٩ .

(٨٣) United States Bureau of Mines Commodity Data Summaries, 1977 and 1978.

(٨٤) ستار (جوهانسبرغ) ، ٢٨ شباط/فبراير ١٩٧٩ .

(٨٥) ساوث افريكا دايجست (South African Digest) ، (بريتوريا) ،
١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٨ .

(٨٦) Euromoney ، مرجع سبق ذكره ؛ ديلي نيوز (جوهانسبرغ) ، ٢٨ شباط/
فبراير ١٩٨٠ .

(٨٧) أنظر وثائق الجمعية العامة ، الدورة الرابعة والثلاثون ، الملحق رقم ٢٢ ألف
(A/34/22/Add.1) .

(٨٨) ستار (جوهانسبرغ) ، ٣١ آذار/مارس ١٩٧٩ .

(٨٩) صنداى تايمز ، بيزنس تايمز (جوهانسبرغ) ، ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٨ .

٩٨ - ولقد ازدادت مبيعات اليورانيوم في سنة ١٩٧٨ فبلغت قيمتها ٥٠٠ مليون راند ، وكانت ٧٠ مليون راند قبل ذلك بخمس سنوات . وأبرمت شركة الوقود النووي (NUFCOR) ، وهي تمثل اتحاد شركات منتجي اليورانيوم المنشأ في عام ١٩٦٧ ، عقوداً اضافية مع زبائن فيما وراء البحار بمبلغ ٣٠٠ مليون راند . واليورانيوم الذي يتم انتاجه في ناميبيا يخضع لسيطرة هذا الاتحاد ، وهو المصدر الرئيسي الذي يلبي احتياجات المملكة المتحدة من اليورانيوم (٩٠) .

٩٩ - وكانت جنوب افريقيا ، الى عهد قريب ، تصدر حوالي ثلث اجمالي انتاجها الزراعي (٩١) . وتعتبر بربلانيا العظمى أهم سوق لصادرات جنوب افريقيا من الموالح ، وتليها جمهورية ألمانيا الاتحادية وفرنسا (٩٢) وتحصل كل من اليابان وكندا على ما يقرب من ٦٠ في المائة و ٣٠ في المائة على التوالي من حصة صادرات جنوب افريقيا من السكر المبدلة لبيعيته (٩٣) . وثمة سلعة زراعية أخرى ازدادت صادراتها بشكل كبير هي الذرة . فلقد قامت تايوان مؤخراً بمد فترة عقد يقضي بشراء ١٤٥ مليون طن من الذرة من جنوب افريقيا في ايار/مايو ١٩٨١ (٩٤) .

١٠٠ - وتتزايد الصادرات الى جنوب افريقيا من شركائها التجاريين الرئيسيين في مجال الآلات ، والأجهزة الميكانيكية والكهربائية ، ومعدات النقل بما في ذلك الطائرات ، والكيماويات ، والحاسبات الالكترونية ، والمعدات الالكترونية ، ومعدات الاتصالات السلكية واللاسلكية ، ومعدات تجهيز البيانات . ولا يمكن تقدير المغزى من وراء كل المنتجات المرسله الى جنوب افريقيا الا اذا وضعت ضمن الحار أوسع وهو التنمية الاقتصادية الشاملة لجنوب افريقيا في خلال هذا العقد . فالتهديد بتطبيق جزاءات انتقائية أو كاملة ضد جنوب افريقيا ، واستمرار الكفاح من أجل استقلال ناميبيا ، والمعارضة الداخلية المتزايدة لسياسات الفصل العنصري ، كل هذا ساهم في ضرورة وضع برنامج حكومي لاستثمارات الاستراتيجية . وعليه ، فالواردات لا توفر البضائع الضرورية لتطبيق هذه الاستراتيجية الوطنية فحسب ، بل تسمح كذلك بالتحويلات المالية والتكنولوجية الحيوية ، وكلها تستخدم لدعم قدرة نظام الفصل العنصري الاقتصادية والعسكرية على البقاء .

١٠١ - ان لبعض شركاء جنوب افريقيا التجاريين علاقات مباشرة مع مشاريع حكومية معينة ، ومثال ذلك ، اهتمام الفرنسيين بمحطة الطاقة النووية في كوبرغ . غير ان التجارة ككل ، تؤدي بطريقة أو أخرى الى دعم قدرة نظام الحكم في جنوب افريقيا على مقاومة الضغوط الداخلية والخارجية . فمثلا تعتبر الحاسبات الالكترونية وشبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية ذات أهمية حاسمة في تنظيم غالبية سكان جنوب افريقيا ومراقبتهم . وبالمثل ، فان الطائرات وعربات النقل والمعدات الالكترونية

(٩٠) ستار (جوهانسبرغ) ، ٣١ آذار/مارس ١٩٧٩ .

(٩١) Euromoney, op. cit.

(٩٢) راند ديلي ميل (جوهانسبرغ) ، ٢٤ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٨ .

(٩٣) المرجع نفسه ، ٢٠ اب/اغسطس ١٩٧٩ .

(٩٤) ساوث افريكان دايجست (بريتوريا) ، ١٧ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٨ .

والكيماويات تساهم في زيادة طاقات جنوب افريقيا العسكرية بما يشكل ، بحكم الواقع ، مراوغة من الحظر الدولي الالزامي على الأسلحة . (للاطلاع على مزيد من المعلومات عن تطبيق الحظر على الأسلحة ، أنظر الفرع الثاني بـ) . ووفقا للتقرير السنوي في عام ١٩٧٨ لمصرف جنوب افريقيا للاحتياطي ، فان مشتريات الآلات والمعدات الكهربائية وبضائع النقل والمنسوجات والمنتجات الكيماوية والمواد الدفاعية من الخارج ارتفعت ارتفاعا كبيرا في تلك السنة .

١٠٢ - والذهب هو المصدر الرئيسي للدخل في اقتصاد جنوب افريقيا ، ومبيعات الذهب بما فيها راندات كروغر ، هي العامل الأساسي في فائض الحسابات الجارية منذ عام ١٩٧٧ . وقد عادت صادرات الذهب بمبلغ ٣٨٦ مليون راند من القطع الأجنبي في عام ١٩٧٨ ، أي بزيادة قدرها ٣٨ في المائة عن عام ١٩٧٧ ، وكان متوسط السعر ١٩٠ دولارا للأوقية الواحدة . وبوصول متوسط سعر الذهب الى ٣٠٧ دولارا للأوقية الواحدة في عام ١٩٧٩ تجاوزت المبيعات من هذا المعدن النفيس ٦ مليارات راند في العام الماضي (٩٥) . ويذهب حوالي ٧٠ في المائة من ذلك الدخل المزاد الى حكومة جنوب افريقيا كضرائب (٩٦) . وفي وقت سابق من العقد اضطرت حالات العجز في ميزان المدفوعات جنوب افريقيا الى وضع عدة ترتيبات من أجل "مقايسة الذهب" مع المصارف السويسرية ، ولكن الفائض الحالي في الحساب الجاري يسمح لجنوب افريقيا بالامتناع عن طرح الذهب في الأسواق للمحافظة على ارتفاع أسعاره .

١٠٣ - وقد أتت الزيادة في دخل صناعة الذهب من الارتفاع في أسعار الذهب ، لا من زيادة حدوث في الانتاج . فقد بلغ الانتاج ذروته في عام ١٩٧٠ فوصل الى ١٠٠٠ طن في السنة وأخذ يتناقص منذ ذلك الحين . وتشير التقديرات الأولية الى أن الانتاج بلغ ٧٠٣ أطنان في عام ١٩٧٩ ، أي أقل بقليل من الانتاج في عام ١٩٧٨ (٩٧) .

١٠٤ - ويسوق ذهب جنوب افريقيا دوليا على هيئة سبائك و راندات كروغر . وكان Zurich gold Pool ، الذي أنشأه Swiss Credit Bank و Swiss Bank Corporation و Union Bank of Switzerland ، يكاد يحتكر سبائك ذهب بريتوريا في أواخر الستينات ولكنه لا يأخذ الآن الا حوالي ٦٠ في المائة ؛ ويأخذ التجار البريطانيون نسبة أخرى تبلغ ٢٠ في المائة ، ويسوق الباقي عن طريق تجار السبائك من الولايات المتحدة وجمهورية ألمانيا الاتحادية ، مثل J. Aron and Company و Republic National Bank و Deutsche Bank و Dresdner Bank (٩٨) .

١٠٥ - وقد استخدم ما يقرب من ٢٢ في المائة من انتاج جنوب افريقيا من الذهب في عام ١٩٧٩

(٩٥) صنداى تايمز ، (جوهانسبرغ) ، ١٧ آذار/مارس ١٩٨٠ .

(٩٦) لوس انفلوس تايمز ، ١٧ شباط/فبراير ١٩٨٠ .

(٩٧) ستار (جوهانسبرغ) ، ٢ شباط/فبراير ١٩٨٠ .

(٩٨) ستار (جوهانسبرغ) ، ٢ شباط/فبراير ١٩٨٠ ؛ راند ديلي ميل (جوهانسبرغ) ،

٩ تموز/يوليه ١٩٧٩ .

في صنع راندات كروغر ، وهي عملة ذهبية يبلغ وزن القطعة منها أوقية واحدة بالوزن الترويسي وقد ارتفعت قيمتها مؤخرا ارتفاعا كبيرا نظرا للأسعار القياسية التي بلغها الذهب . وتسوق هذه العملة في الخارج International Gold Corporation Ltd. ، وهي مؤسسة التسويق التابعة لـ لفرقة المناجم في جنوب افريقيا . وقد بلغت المبيعات من هذه العملة رقما قياسيا عاليا يزيد قليلا على ستة ملايين قطعة في عام ١٩٧٨ ، مما عاد على جنوب افريقيا بمبلغ ٤٥٠ مليون راند من القطع الأجنبي (٩٩) . وكانت Swiss Bank Corporation هي على الاطلاق أكبر مشتر واحد لهذه العملة في عام ١٩٧٩ ، فقد اشترت حوالي ٤٠ في المائة من القطع النقدية التي بيعت في الخارج والتي كان عددها ٤٩٩ مليون قطعة (١٠٠) وأكبر الأسواق لهذه العملة هي الولايات المتحدة وجمهورية المانيا الاتحادية ، وينتظر حدوث زيادة حادة في الاستثمارات في هذه العملة فـ في المملكة المتحدة حيث ان مصرف انكلترا Bank of England رفع الحظر الذي فرضه منذ أربع سنوات على بيع راندات كروغر ، وذلك في حزيران/يونيه ١٩٧٩ (١٠١) . وقد أسفرت مبيعات راندات كروغر عن زيادة قدرها ١١٣ في المائة في صادرات جنوب افريقيا الى سويسرا في عام ١٩٧٨ .

١٠٦ - وقد أصبح النفط أحد الجوانب ذات الأهمية المتزايدة في العلاقات التجارية مع جنوب افريقيا . فعلى الرغم من الثروة المعدنية التي تملكها جنوب افريقيا فانها تفتقر الى الاحتياجات المحلية من النفط ، ولذلك فهي تعتمد اعتمادا كبيرا على الواردات من هذه المادة الخام الحيوية لتلبية احتياجات استهلاكها من الطاقة . ويغطي النفط ما يقرب من ٢٥ في المائة من احتياجات جنوب افريقيا الداخلية من الطاقة ، ويستخدم ٦٦ في المائة من هذا القدر لتلبية احتياجات النقل ، وتوجه مقدار أقل من ذلك الى التعدين والأغراض المنزلية والزراعة ، والى قطاعي الصناعة والتجارة (١٠٢) . ويؤدي النفط دورا حاسما في القدرة العسكرية لنظام جنوب افريقيا بالنظر الى أن قدرة التحرك لقوات جنوب افريقيا البرية والبحرية والجوية تعتمد على توفر منتجات النفط . ورغم ان النفط يعتبر بموجب قانون جنوب افريقيا " ذخيرة حرب " ، فانه غير مشمول بهذه الصفة في أحكام حظر الأسلحة الالزامي الذي قرره الامم المتحدة في عام ١٩٧٧ .

• Euromoney, op. cit. (٩٩)

• (١٠٠) ستار (جوهانسبرغ) ، ٢ شباط/فبراير ١٩٨٠ .

• (١٠١) راند ديلي ميل (جوهانسبرغ) ، ١٣ حزيران/يونيه ١٩٧٩ .

• (١٠٢) مالم يذكر خلاف ذلك فان جميع البيانات الواردة في هذا الفرع مستقاة من :

Martin Bailey and Bernard Rivers, Oil Sanctions Against South Africa, United Nations Centre Against Apartheid, Notes and Documents No: 12/78, June 1978 ; and, Martin Bailey; The Impact on South Africa of the Cut-off of Iranian Oil, United Nations Centre Against Apartheid, Notes and Documents No: 16/70, July 1979.

١٠٧ - وتسيطر خمس شركات نفط أجنبية الملكية على ٨٥ في المائة من صناعة النفط في جنوب أفريقيا: Shell (هولندية بريطانية) ؛ British Petroleum (بريطانية) ؛ Mobil (الولايات المتحدة) ؛ Caltex (الولايات المتحدة) ؛ Total (فرنسا) . وهناك أربع شركات أخرى تقوم بعمليات أصغر في جنوب أفريقيا هي : Sasol (جنوب أفريقيا) ؛ Trek (خاضعة لجنوب أفريقيا) ؛ Esso (الولايات المتحدة) ؛ Sonarep (البرتغال) . ولما كانت جنوب أفريقيا ذات جاذبية لشركات النفط العالمية الكبرى بوصفها سوقا مربحة فان ذلك لم يضمن لها فقط امدادات من النفط الخام ومنتجات النفط ، وانما أتاح لها أيضا سبل الوصول الى خبرة تقنية دقيقة في مجال استكشاف النفط وتكريره وصناعة البتروكيماويات والتعدين ، وكذلك الى رأس المال اللازم لتنمية هذه المجالات . وتقوم شركات النفط الكبرى نفسها بزيادة توسيع استثماراتها في الجنوب الافريقي في قطاع استراتيجي هي قطاعات الكيماويات ، والطاقة النووية ، والتنقيب عن الغازات ، واليورانيوم ، واستخراج الفحم . وقد حصلت شركات النفط مؤخرا ، وخاصة بريتش بتروليوم وشل وتوتال ، على امتيازات من الحكومة للقيام باستثمارات كبيرة في استخراج الفحم وتصديره (١٠٣) .

١٠٨ - وقد أدى خوف نظام جنوب أفريقيا من فرض حظر نفطي دولي ضده الى اصداره تشريعات محلية تقتضي من شركات النفط ، بين أمور أخرى ، أن تنتج منتجات النفط المتخصصة المطلوبة لأسباب استراتيجية ، بصرف النظر عن امكانيتها التجارية ؛ وأن تحصل على موافقة رسمية لبناء أية معامل جديدة لتكرير النفط أو لتوسيع أية معامل قائمة ؛ وأن تخصص نسبة مئوية معينة من نفطها المكرر لتشييدها الحكومة . وكما تقدمت الاشارة ، تخضع المعلومات المتصلة بصناعة النفط لرقابة مشددة لدرجة تمنع معها الوصول الى معلومات عن شركات النفط الفرعية العاملة في جنوب أفريقيا حتى على الشركات الأم فيما وراء البحار .

١٠٩ - وقد صدر التشريع المشار اليه أعلاه على اثر قرار اتخذته الجامعة العربية في عام ١٩٧٣ بفرض حظر على جميع شحنات النفط المتجهة الى جنوب أفريقيا . وقد أخفق الحظر في معظمه وذلك ، في المقام الاول ، بسبب رفض ايران ان تعمل بقرار الدول العربية . وكانت ايران ، الى أن تغير الحكم فيها في نهاية عام ١٩٧٨ ، تمد جنوب أفريقيا بنسبة ٩٠ في المائة من احتياجاتها النفطية . ولا يوجد اليوم بلد يمد جنوب أفريقيا النفط علنا باستثناء سلطنة بروني ، التي تسيطر المملكة المتحدة على شؤونها الخارجية . وتصدر بروني حوالي ٢٥٠٠٠ برميل من النفط يوميا الى جنوب أفريقيا بموجب عقد بين شركة Shell International Petroleum (وهي شركة متفرعة عن شركة شل الهولندية الملكية) التي مقرها لندن وشركة ساسول لجنوب أفريقيا (١٠٤) . وتشكل المنتجات النفطية المكررة التي يأتي معظمها من ايطاليا ، والولايات المتحدة ، والمملكة المتحدة ، وهولندا ، وجمهورية ألمانيا الاتحادية ، ٤ في المائة فقط من مجموع الواردات النفطية لهذا البلد من حيث الحجم ، ولكنها في غاية الأهمية لأن المنتجات المتخصصة لا يمكن انتاجها في معامل التكرير في جنوب أفريقيا .

(١٠٣) . Euromoney, op.cit.

" Fueling Apartheid", African National Congress of South Africa, (١٠٤)
paper presented to the International Seminar on an Oil Embargo against South Africa,
. Amsterdam, 14-16 March 1980

١١٠ - وقد كان لمنع حكومة ايران الجديدة شحنات النفط الى جنوب افريقيا في عام ١٩٧٩ تأشير كبير على النظام العنصرى . وبالرغم من ان المصادر التي تحصل منها جنوب افريقيا حاليا على الجزء الأكبر من نفطها منذ انقطاع الامدادات الايرانية في عام ١٩٧٩ ليست معروفة ، فمن المعروف انها تحصل على جزء كبير منه من سوق " البضاعة الحاضرة " ، التي يوجد مركزها الرئيسي في روتردام . ومن الصعب رصد أماكن منشأ النفط الخام الذى تشتريه جنوب افريقيا من سوق البضاعة الحاضرة عن طريق سماسرة ، نظرا لأن النفط يمر بعدد من الوسطاء . ومن الممكن أن النفط المصدر من بلدان تفرض حظرا رسميا على شحنه الى جنوب افريقيا يصل رغم ذلك الى تلك الوجهة دون علم الحكومات المعنية ، أو أن شركات النفط الدولية وسماسرة النفط ينتهكون عمدا شروط مبيعات النفط المفروض عليها الحظر . ففي عام ١٩٧٤ اعترف رئيس شركة بريتش بترولسيوم ان شركات النفط الدولية اضطلعت عمدا باحباط المحاولات العربية لتنفيذ الحظر المفروض ضد بلدان كجنوب افريقيا . وشركات النفط العاملة في جنوب افريقيا هي نفس الشركات التي كشف عن اشتراكها في الأعباء مضملة معقدة لشحن النفط بصورة غير قانونية الى روديسيا .

١١١ - ومن الممكن أيضا أن يكون النفط مستمرا في الوصول الى جنوب افريقيا من عدة بلدان . فقد أبلغ أن ناقلتين صهريجيتين تحملان نفلا من بلدان في أمريكا الجنوبية أفرغتا حمولتهما فسي موانئ جنوب افريقيا في كانون الثاني /يناير ١٩٧٩ (١٠٥) . وذكر أن الناقلة " سالم " قامت فسي كانون الاول /ديسمبر ١٩٧٩ بتفريغ ١٩٣ .٠٠٠ طن من النفط الخام الكويتي ، تقدر قيمتها بمبلغ ٥٦ مليون دولار ، في ميناء دربان في جنوب افريقيا . وقد ادعت الشركة المشترية الأصلية للنفط ، وهي شركة Pontoil الايطالية للنفط ، انها باعت حمولتها الى شركة شل للنفط قبل تفريغه في جنوب افريقيا بحوالي أسبوعين . وقد قامت حكومة الكويت ، وفقا للحظر الذى تفرضه على مبيعات النفط الى جنوب افريقيا ، بوقف جميع مبيعات النفط الى شركة بونتويل الى أن تعرف نتيجة التحقيق في الموضوع (١٠٦) . وقد جاء في تقارير أولية أن مصرف Vclkskas زود صاحب الناقلة سالم بخطاب الاعتماد اللازم لشراء السفينة . وقد نفذ الصفقة مصرف Marine Midland في لندن . ويعمد أن قامت الناقلة سالم بتفريغ حمولتها في جنوب افريقيا أغرقت بالقرب من ساحل السنغال (١٠٧) .

١١٢ - وثمة وسيلة أخرى يصل النفط بواسطتها الى جنوب افريقيا هي اتفاقات المقايضة التي يتم بموجبها استبدال النفط المحظور بنفط غير محظور قبل أن ينقل الى جنوب افريقيا . وقد كان رفع الحكومة البريطانية الحظر المفروض على اتفاقات مقايضة نفط بحر الشمال الذى دام أربع سنوات سببا عاجل بتأميم حكومة نيجيريا عام ١٩٧٩ مصالح شركة البترول البريطانية في انتاج النفط وتكريره فسي نيجيريا (١٠٨) .

(١٠٥) راند ديلي ميل (جوهانسبرغ) ، ١٩ كانون الثاني /يناير ١٩٧٩ .

(١٠٦) المرجع نفسه ، ٨ شباط /فبراير ١٩٨٠ .

(١٠٧) المرجع نفسه ، ٢٥ شباط /فبراير ١٩٨٠ ؛ و تايمز ، ١٨ شباط /فبراير ١٩٨٠ .

(١٠٨) انتي ابارتيد نيوز (لندن) ، ايلول /سبتمبر ١٩٧٩ .

١١٣ - وكانت نيجيريا ، في وقت سابق من ايار/مايو ، قد حجزت الناقله كولو التي تملكها شركة Safmarine لجنوب افريقيا . وكانت الناقله قد صنعت في اليابان في عام ١٩٧١ لحساب شركة سافمارين ، وكانت حين حجزها مؤجرة لشركة بريتش بتروليوم . وقامت حكومة نيجيريا بمصادرة حمولة الناقله من النفط والتي بلغت قيمتها ٣٠ مليون دولار ليكون ذلك " درسا أخيرا " للشاحنين المصممين على تزويد جنوب افريقيا بالنفط (١٠٩) .

١١٤ - والنفط الذي تتلقاه جنوب افريقيا هذه الأيام يتكلف أكثر بسبب التكلفة العالية لسوق البضاعة الحاضرة ، بالإضافة الى حدوث ارتفاع في مصاريف الشحن . وتلقي الزيادة في التكلفة عبئا ثقيلا على الاقتصاد ، وهو عبء يعوضه حاليا الارتفاع في أسعار صادرات جنوب افريقيا من الذهب والمعادن . وقد أمكن التعويض جزئيا عن الزيادات في أسعار الغاز الى الآن برفع أسعار البيع بالتجزئة ، ولكن تكاليف النفط سيكون لها أثر شديد على البلاد . ومما يصور خطورة حالة النفط في جنوب افريقيا التشريع الذي سن في وقت سابق من هذا العام والذي يحظر تعميم أى معلومات بشأن مصدر أى منتج نفطي تحصل عليه جنوب افريقيا أو تصنعه أو بشأن تصنيع ذلك المنتج أو نقله أو وجهته أو تخزينه أو كميته أو مستوى المخزون منه (١١٠) .

١١٥ - وقد أنشئت Southern Oil Exploration Corporation (Soekor) في عام ١٩٦٥ ، وتملكها شركتان شبه حكوميتين . وقد مضى على بداية مشروع التنقيب عن النفط أربعة عشر عاما . وقد زود بمجموعة متنوعة من معدات التنقيب الأمريكية الصنع ، بما فيها حفارة Sedco 708 المصنوعة في كاليفورنيا والتي تعمل في المنطقة المغمورة في المحيط الهندي ، ولم يكن المشروع مثمرا . وقد بدأت أعمال تنقيب جديدة على خط ساحل المحيط الأطلسي ، وخصص نظام الحكم منذ وقت قريب جدا مبلغا اضافيا لشركة Soekor قدره ٣٧٧ مليون راند لتمويل ثلاث حفارات بحرية (١١١) .

١١٦ - وقد جاء الجزء الأكبر من التمويل اللازم لصندوق النفط الاستراتيجي لجنوب افريقيا الذي تسيطر عليه الدولة والذي يستخدم لتمويل انشاء خزانات سرية للنفط بالإضافة الى مصنعي استخراج النفط من الفحم وهما Sasol II و Sasol III ، من مصارف ألمانيا الغربية التي قدمت الى الصندوق قروضا تزيد على ٢٢١ مليون مارك الماني منذ عام ١٩٧٦ . ومن بين هذه المصارف ما يلي :

Dresdner Bank ، و Commerzbank ، Deutsche Bank ، و Bayerische Vereinsbank ، Westdeutsche Landesbank (BHF) ، و Berliner Handels-und Frankfurter Bank ، و Bayerische Landesbank Girozentrale . ويتبع المصرفان الأخيران القطاع العام ولذلك فهما خاضعان لادارة حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية (١١٢) .

(١٠٩) ستار (جوهانسبرغ) ، ١٩ ايار/مايو ١٩٧٩ ؛ صنداى تايمز ، بيزنس تايمز (جوهانسبرغ) ، ١٣ حزيران/يونيه ١٩٧٩ .

(١١٠) ستار (جوهانسبرغ) ، ٢٨ نيسان/ابريل ١٩٧٩ .

(١١١) نيويورك تايمز ، ١٣ تموز/يوليه ١٩٧٩ ؛ ستار (جوهانسبرغ) ، ٤ كانون

الثاني/يناير ١٩٧٩ ، راند ديلي ميل (جوهانسبرغ) ، ١١ اذار/مارس ١٩٨٠ .

(١١٢) Gottfried Wellmer, Oiling Apartheid: The Role of West German Loans

.for South Africa's Strategic Oil Fund, Issa (Ecnm), April 1979

١١٧ - وترجع محاولات جنوب افريقيا لاستحداث مصادر وقود بديلة الى عام ١٩٥٥ عندما انشئ مصنع تجريبي تابع لشركة (Sasol) South African Oil, Coal and Gas Corporation, Ltd. وتقوم ساسول باستغلال احتياطيات الفحم الهائلة في جنوب افريقيا بعملية تستخدم طريقة التضيؤ التي استحدثت في المانيا النازية مقترنة بطريقة ابتكرتها ساسول يطلق عليها اسم سينثول "Synthol". وينتج مصنع ساسول الاصلي ، عند تشغيله بطاقة الكاملة ، ٥ في المائة من احتياجات جنوب افريقيا النفطية ، ويزود ٦٠٠ شركة صناعية لجنوب افريقيا بالمواد الخام ، ويصدر مواد كيميائية الى ٣٥ بلدا (١١٣). وقد ادى نجاح المصنع التجريبي الى اقامة مشروع ساسول الثاني في عام ١٩٧٤ والى التوسع في وقت لاحق ليشتمل على مصنع آخر هو ساسول الثالث . ومشروع تحويل الفحم الى نפט الذي يتكلف ٦٨ مليار دولار هو ، من حيث التكاليف أعلى مشروع صناعي ، يجري بناؤه في العالم حاليا وسيعالج المصنعان ساسول الاول وساسول الثاني ، عندما يعملان بكامل طاقتهما ، حسبما قال ج . كريس هيونس ، وزير الشؤون الاقتصادية وقتئذ ، ٦٠ مليون طن من الفحم سنويا ، وعند اكتمالهما في عام ١٩٨٢ ، سيلبيان ما يقرب من ٤٧ في المائة من احتياجات جنوب افريقيا الحالية من الوقود السائل (١١٤) . وقد كشفت مؤسسة General Mining و Sentrachem مؤخرا عن خطط أولية لبناء مصنع رابع خاص الملكية لتحويل الفحم الى نפט (١١٥) .

١١٨ - والشركة المقاوله التي تدير مشروع ساسول هي شركة متفرعة من Fluor Corporation التابعة للولايات المتحدة ، ويأتي الجزء الأكبر من معدات المصانع من الولايات المتحدة وفرنسا وجمهورية المانيا الاتحادية (١١٦) . وقد منحت عقود الهندسة والمعدات المتعلقة بالمشروع ساسول الثالث الى مجموعة Siemens في بريتوريا و General Electrics (الولايات المتحدة والمملكة المتحدة) (١١٧) . وهناك اربع شركات امريكية اخرى على الاقل - هي Honeywell و Control Data و Raytheon و Westinghouse - تملك عقودا ولها صلات عمل اخرى مع المشاريع (١١٨) . واعتمادات التصدير ، التي تقوم باتخاذ الترتيبات بشأن الجزء الأكبر منها مصارف فرنسية وألمانية غربية ، توفر قسما كبيرا من التكاليف الرأسمالية لمشروع ساسول الاول

(١١٣) Euromoney ، مرجع سبق ذكره ؛ واشنطن بوست ، ٢٩ تموز/يوليه ١٩٧٩ .

(١١٤) "Fluor Corporation", South African Review Service, Investor Responsibility Research Center, (Washington, D.C.), March 1980 .

(١١٥) واشنطن ستار (واشنطن العاصمة) ، ١٨ شباط/فبراير ١٩٨٠ .

(١١٦) نيويورك تايمز ، ٨ آذار/مارس ١٩٧٩ ؛ "Fluor Corporation" ، مرجع سبق ذكره .

(١١٧) ملحق راند ديلي ميل (جوهانسبرغ) ، ٣١ تموز/يوليه ١٩٧٩ .

(١١٨) "Fluor Corporation", op. cit .

والثاني (١١٩) . وقد كان مشروع ساسول الى وقت قريب مملوكا بكامله للحكومة ، ولكن طرحت للمستثمرين الخاصين في جنوب افريقيا في عام ١٩٧٩ اسهم في ساسول قيمتها ٥٢٥ مليون دولار (١٢٠) . وقد وضع Hill Samuel and Company Ltd. ، وهو احد المصارف في المملكة المتحدة ، ترتيبات لتقديم ائتمان لساسول الثاني قدره ٢٥٥ مليون دولار بالعملة الأوروبية في عام ١٩٧٦ (١٢١) .

١١٩ - وبازدياد الاهتمام على الصعيد الدولي بانتاج الوقود التركيبي ، تفيد التقارير ان بلداناً عدة ، من بينها الولايات المتحدة ، وكندا ، والبرازيل ، واستراليا ، أعربت عن رغبتها في الحصول على تكنولوجيا جنوب افريقيا الخاصة بتحويل الفحم (١٢٢) . والفائدة التي ستعود على هذه البلدان من ذلك هي انه يمكنها اتباع طريقة جنوب افريقيا بدلا من ان تعتمد الى استحداث تكنولوجيا خاصة بها لتحويل الفحم الى نפט (١٢٣) . وتفيد التقارير ان وزارة الطاقة في الولايات المتحدة ، رغم عدم تعاملها مباشرة مع نظام جنوب افريقيا ، ترغب في شراء معلومات عن طريقة التحويل المتبعة في جنوب افريقيا من شركات خاصة في الولايات المتحدة . وقد طلبت احدي الشركات هي Texas Eastern Corporation of Houston ان تشرع ساسول ، بالتعاون مع Fluor Engineers and Constructors Inc وهي شركة تسويقية متفرعة عن شريكها في الولايات المتحدة ، في اجراء دراسة للمجدوى بخية تطبيق تكنولوجيا ساسول على ظروف الولايات المتحدة . ولا بد من الدخول في اتفاقات مع ساسول لحفظ السرية قبل ترخيص بيع التكنولوجيا لعملاء اجانب بشروط مواتية تجاريا لساسول . وسيساهم بناء مصانع في بلدان اجنبية على غرار مصنعي ساسول في آخر الامر في ارباح ساسول بصورة مباشرة (١٢٤) . وتفيد التقارير ان كونسورتيوم من شركات يابانية قد تعاقد مع ساسول لتقوم بتزويده بالخبرة الفنية اللازمة لتحويل الفحم البني الاسترالي ذي الدرجة المنخفضة الى فحم كوك ميتالورجي عالي الدرجة (١٢٥) .

"Campaign against the Financing of Sasol", End Loans to South (١١٩)

Africa (ELTSA), paper presented to the International Seminar on an Oil Embargo

. against South Africa, Amsterdam, 14-16 March 1980

. "Fluor Corporation", op. cit (١٢٠)

Corporate Data Exchange, "Bank Loans to South Africa, 1972-1978", (١٢١)

.United Nations Centre against Apartheid, Notes and Documents No. 5/79, May 1979

. (١٢٢) نيويورك تايمز ، ١٥ ايلول / سبتمبر ١٩٧٩ .

. (١٢٣) واشنطن بوست ، ٢٩ تموز / يوليه ١٩٧٩ .

. (١٢٤) سيتزن The Citizen ، (جوهانسبرغ) ، ٣١ آب / اغسطس ١٩٧٩ .

. (١٢٥) ستار (جوهانسبرغ) ، ٢٦ نيسان / ابريل ١٩٧٩ .

٢ - الاستثمار

١٢٠ - ان مسألة الاستثمار الاجنبي في جنوب افريقيا هي منذ زمن طويل موضع قلق الجمعية العامة وقد اعترفت في قراراتها ٦/٣١ كاف و ١٠٥/٣٢ سين و ١٨٣/٣٣ سين و ٩٣/٣٤ فا* بأن الاستثمارات المستمرة التي تقوم بها الشركات عبر الوطنية والمؤسسات المالية الأجنبية مسألة لها أهميتها بالنسبة لجنوب افريقيا . وبالتالي فقد حثت الجمعية العامة في هذه القرارات مجلس الأمن على النظر في المسألة بغية اتخاذ خطوات فعالة لتحقيق وقف هذه الاستثمارات . ومرة أخرى حثت الجمعية العامة في القرار ٩٣/٣٤ فا* مجلس الأمن على النظر في مسألة الاستثمار الاجنبي في جنوب افريقيا بغية اتخاذ خطوات فعالة لتحقيق وقف هذا الاستثمار . وفي تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٩ نظمت الحركة البريطانية لعناضة الفصل العنصرى ، بالتعاون مع اللجنة الخاصة ، حلقة دراسية دولية بشأن دور الشركات عبر الوطنية في جنوب افريقيا . ودعا التقرير الصادر عن هذه الحلقة الدراسية الى القيام بحملة مستعجلة لفرض جزاءات شاملة على جنوب افريقيا (انظر ٨/34/655 ، المرفق) .

١٢١ - ولقد جرى الحال منذ وقت بعيد ، ولا يزال على اعتماد تنمية اقتصاد الفصل العنصرى الى حد بعيد على الاستثمار الاجنبي الواسع . فالشركات عبر الوطنية تسهم في نمو صناعات جنوب افريقيا في مجالات تشمل الحديد والصلب والكيماويات والنقل والتعدين والمعدات الكهربائية والآلات والحاسبات الالكترونية وكانت هي التي قامت بصورة أساسية ببناء القاعدة الصناعية المتقدمة اللازمة لتجهيز قوات دفاع جنوب افريقيا وشراؤها بجميع الاسلحة فيما عدا أكثرها تعقيدا وتعزز قدرتها الانتاجية النووية .

١٢٢ - ومع استيعاب صناعات جنوب افريقيا للتكنولوجيا الأجنبية فان المستثمرين الاجانب انتقلوا بصورة متسقة الى القطاعات الأقل نموا في اقتصاد جنوب افريقيا موفرين لها تكنولوجيا معقدة يتجاوز تقدمها كثيرا جميع قدراتها الانتاجية المحلية . وهكذا فان الاستثمار الاجنبي يركز حاليا على الميادين الاستراتيجية لانتاج الطاقة (الطاقة النفطية والطاقة النووية) فضلا عن الحاسبات الالكترونية والالكترونيات وهي ميادين كلها تشعبات عسكرية واسعة المدى .

١٢٣ - وقد زاد الاستثمار الاجنبي في جنوب افريقيا من ٨ر بلليون راند في عام ١٩٧٠ الى ٢١٣ر بلليون راند في عام ١٩٧٧ . وفي عام ١٩٧٧ كانت النسبة المئوية للاستثمار الاجنبي الذى صدره بلدان أعضاء في الاتحاد الاقتصادى الاوروبى ٦٣ في المائة ، وللاستثمار الذى صدره بقية بلدان أوروبا ٨٢ في المائة ، وللاستثمار الذى صدره امريكا الشمالية والجنوبية ٢٤ر في المائة (١٢٦) . بيد أن النسبة المئوية للاستثمار المباشر من اجمالي الاستثمار الاجنبي أخذت تنهبا منذ عام ١٩٧٠ وفي نهاية عام ١٩٧٨ كان اجمالي الاستثمار الاجنبي في جنوب افريقيا يزيد على ٢٢ بلليون راند

South African Reserve Bank, Quarterly Bulletin (December 1977 and (١٢٦) 1978), Cited in "The Activities of Transnational Corporations in the Industrial, Mining and Military Sectors of Southern Africa," (United Nations publication, Sales No. E.80.II.A.3); para. 35.

(٢٧ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة) وكانت نسبة . ٤ في المائة منه فقط
تمثل استثمارا مباشرا (١٢٧) . ويعكس نمو الحصة النسبية من اجمالي الالتزامات الأجنبية
التي تتألف من استثمارات غير مباشرة ، الأهمية المتنامية للقروض الأجنبية واستثمارات
الأقلية في الأسهم .

(١٢٧) ساوث أفريكان نيوز/ريفيو South African News Review (نيويورك) ، ٨ أيار /
مايو ١٩٨٠ .

الجدول •

الالتزامات الأجنبية في جنوب افريقيا (أ)

بملايين الراندات (ب)

استثمار غير مباشر (د)				استثمار مباشر (ج)			
اجمالي الالتزامات الأجنبية		قطاع الحكومة		قطاع الحكومة		السنة المركزية والمصارف	
المجموع	القطاع الخاص	المركزية والمصارف	المجموع	القطاع الخاص	السنة المركزية والمصارف		
٥ ٨١٨	١ ٨٧٥	١ ٣١٨	٥٥٧	٣ ٩٤٣	٣ ٦٧٧	٢٦٦	١٩٧٠
٧ ٠٣٣	٢ ٥٠٨	١ ٥٧٢	٩٣٦	٤ ٥٢٥	٤ ٢٢٠	٣٠٥	١٩٧١
٧ ٧٨٦	٢ ٨٩١	١ ٨٨٥	١ ٠٠٦	٤ ٨٩٥	٤ ٥٥٠	٣٤٥	١٩٧٢
١٠ ٤٢٦	٤ ٨١٣	٢ ٦٩٧	٢ ١١٦	٥ ٦١٣	٥ ٤٥١	١٦٢	* ١٩٧٣
١٢ ٧٧٥	٦ ٠٧٢	٣ ١٠٥	٢ ٩٦٧	٦ ٧٠٣	٦ ٤٨٤	٢١٩	* ١٩٧٤
١٦ ٤٦٣	٩ ٠٢٠	٣ ٨٦٠	٥ ١٦٠	٧ ٤٤٣	٧ ٢١٦	٢٢٧	* ١٩٧٥
١٩ ٨٣٠	١١ ٦٤٩	٤ ٥٨٢	٧ ٠٦٧	٨ ١٨١	٧ ٩٢٨	٢٥٣	* ١٩٧٦
٢١ ٣٣٢	١٢ ٦٣١	٥ ٢٣٩	٧ ٣٩٣	٨ ٧٠١	٨ ٤٣٠	٢٧١	* ١٩٧٧
٢٢ ٨٨٦	١٣ ٢٠٣	٥ ٧٩٥	٧ ٤٠٨	٩ ٦٨٣	٩ ٣٨٤	٢٩٩	* ١٩٧٨

المصدر : South Africa Reserve Bank, Quarterly Bulletin

(*) اعتبارا من عام ١٩٧٣ ، يدخل الاستثمار غير المباشر في الشركات العامة والسلطات المحلية في قطاع الحكومة المركزية والمصارف .

(أ) الالتزامات الأجنبية هي مختلف ما للمقيمين الاجانب من أصول رأسمالية ومطالبات في جنوب افريقيا . وتضم جنوب افريقيا ناميبيا في هذه الارقام .

(ب) في وقت اعداد هذا الجدول كان الراند الواحد يعادل ١.٥٠ من دولارات الولايات المتحدة .

(ج) يعرف الاستثمار الاجنبي المباشر بأنه الاستثمار الذي يقوم به اجانب لديهم حصة سيطرة في مؤسسات نسي جنوب افريقيا والاستثمار الذي تقوم به في هذه المؤسسات مؤسسات أو اشخاص تابعون لهم أو مرتبطون بهم في بلدان أجنبية . وتتبين الحصة المسيطرة عندما يملك مقيم أجنبي أو عدة مقيمين اجانب مرتبطين ما لا يقل عن ٢٥ في المائة من حقوق التصويت أو الملكية في مؤسسة ما أو عندما يملك عدة مقيمين منتبئين الى بلد واحد ما لا يقل عن ٥٠ في المائة من حقوق التصويت . أو عندما يشترك اجانب في تكوين شركة .

(د) الاستثمار الاجنبي غير المباشر هو الفرق بين اجمالي الالتزامات الأجنبية والاستثمار الاجنبي المباشر .

١٢٤ - وقد ازداد في اثناء هذا العقد عدد المؤسسات التي يسيطر عليها الأجانب أو المرتبطة بأجانب وتظهر قائمة بالشركات التي لها استثمارات ومصالح في جنوب افريقيا ، جمعها الاتحاد الدولي للنقابات الحرة ، وجود ١ ٨٨٣ شركة في عام ١٩٧٨ بالمقارنة مع ٦٢٣ شركة أبلغ عن وجودها في عام ١٩٧٤ (١٢٨) . بيد أن هذه القائمة ليست شاملة وتفيد مصادر أخرى أن عدد الشركات في جنوب افريقيا اكبر من ذلك بكثير وتمارس شركات اجنبية كثيرة علاقاتها التجارية مع جنوب افريقيا عن طريق الوكالات والممثلين في هذا البلد .

١٢٥ - وقد اتخذت بريتوريا مؤخرا عدة خطوات هامة لتشجيع زيادة الاستثمار الاجنبي في جنوب افريقيا ، ومن هذه الخطوات اصدار أنظمة جديدة لمراقبة القطاع الاجنبي تراعي مصالح المستثمرين الاجانب . ويسمح الآن للمستثمرين الجدد بشراء " راندات مالية " بخصم كبير ما يزيد بشكل أساسي من قيمة رأس المال الجديد المستثمر (١٢٩) . ويدخل في عداد الحوافز الاضافية للاستثمار تخفيض معدل الفائدة في جنوب افريقيا من ٨ الى ٨ في المائة وزيادة كمية رأس المال الذي يمكن للشركات الفرعية الاجنبية أن تحصل عليه من سوق جنوب افريقيا (١٣٠) .

١٢٦ - وقد تاهرت سلطات جنوب افريقيا على تشجيع تنمية الصناعات المحلية في المجالات التي لا تزال معتمدة اعتمادا كبيرا على المدخلات الاجنبية . ويدخل في ذلك قطاعا التكنولوجيا العالية والسلع الانتاجية ، مع التشديد حاليا على صناعات الطاقة والالكترونيات والحاسبات الالكترونية . وكثير من فروع الشركات عبر الوطنية يندمج مع شركات تابعة لجنوب افريقيا بغية زيادة سيطرة جنوب افريقيا محليا على الصناعة ، فضلا عن تخفيف بروز الشركات الاجنبية التي تواجه انتقادات تقوم على مناهضة الفصل العنصرى في بلدانها الأصلية . والاستغناء عن الواردات مع زيادة الاهتمام بالاستعاضة عنها بالانتاج المحلي ، هو برنامج طويل الأمد للنظام الحاكم في جنوب افريقيا ، ويتضح نجاحه بصورة خاصة في مجال الصناعة العسكرية وصناعة النقل . وقد أثر سلبا على الرقابة الخارجية وعلى عمليات الشركات الاجنبية في جنوب افريقيا سن جنوب افريقيا لتشريعات مختلفة ، منها قانون حماية الاعمال التجارية رقم ٩٩ لعام ١٩٧٩ ، تحد بشدة من اذاعة معلومات في الخارج عن عمليات الشركات الفرعية للشركات عبر الوطنية .

١٢٧ - وقد حاولت عدة دول تخفيف حدة النقد المتزايد القائم على مناهضة الفصل العنصرى والموجه الى الاستثمار في جنوب افريقيا ، وذلك عن طريق اعتماد " مدونات قواعد السلوك " للشركات الفرعية وللشركات الأجنبية العاملة في جنوب افريقيا . وقد اعتمدت الولايات المتحدة وكندا وسويسرا والدول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادى الاوروبى مبادئ توجيهية طوعية تختلف من حيث شمولها ولكنها لا تطعن أبدا في التركيب الاساسى لنظام الفصل العنصرى ، ولهذا فان تأثيرها تافه على تغيير المجتمع العنصرى .

International Confederation of Free Trade Unions, "Investment in (١٢٨)
Apartheid," United Nations Centre against Apartheid, Notes and Documents No. 14/78,
June 1978.

(١٢٩) سانرن افريكا (نيويورك) ، ايلول/سبتمبر ١٩٧٩ .

(١٣٠) المرجع نفسه ، آذار/مارس ١٩٧٩ .

١٢٨ - وقد اعتمد وزراء خارجية دول الشمال في عام ١٩٧٨ برنامج عمل مناهض لجنوب افريقيا ينص على الاثناء عن القيام باستثمارات جديدة في جنوب افريقيا أو على حظرها ، وقد رفضت حكومة النرويج طوال السنوات الثلاث الماضية أن تمنح أذون تحويل العملة للاستثمارات في جنوب افريقيا . ولعل أعظم الاجراءات المتخذة أهمية هو اعتماد الحكومة السويدية في عام ١٩٧٩ لقانون يحظر قيام الشركات عبر الوطنية التي يوجد مركزها في السويد باستثمارات جديدة في جنوب افريقيا .

١٢٩ - ولقد كانت الشركات الاجنبية ، وما زالت ، مسؤولة بشكل مباشر عن تنمية جانب كبير من القدرة الحالية العسكرية والصناعية لجنوب افريقيا . فقد قدمت هذه الشركات في البداية التمويل والتكنولوجيا والمضامع الانتاجية واليد العاملة الماهرة اللازمة لبناء مختلف قطاعات الاقتصاد . أما اليوم فقد استوعب معظم التكنولوجيا والطرائق في الصناعة " المحلية " في جنوب افريقيا ، ولكن البلد ما زال يعتمد على المصادر الخارجية من حيث رأس المال والتجديد التكنولوجي . ويرد في الصفحات التالية تلخيص للعلاقات الاقتصادية بين جنوب افريقيا وبعض شركائها المستثمرين الرئيسيين .

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية

١٣٠ - تمثل المملكة المتحدة منذ وقت طويل أهم شركاء جنوب افريقيا في التجارة وأهم مصادرها لرأس المال الاجنبي ومستثمرا أجنبيا مباشرا . فكانت المملكة المتحدة في عام ١٩٧٨ لا تتجاوزها الا الولايات المتحدة من حيث التجارة الاجمالية مع جنوب افريقيا ، ولكن بما أن جنوب افريقيا كان يحصل فيها نحو ٢٠٠ شركة خاضعة للسيطرة البريطانية فقد احتفظت المملكة المتحدة بمركزها بوصفها أهم مستثمر مباشر (١٣١) . وأكثر من نصف الاستثمار الأجنبي المباشر في صناعة جنوب افريقيا بريطانيا ، وهو يمثل نحو ١٠ في المائة من مجموع الاستثمار البريطاني في الخارج (١٣٢) . وأن توفر رأس المال والتكنولوجيا البريطانيين في المراحل التكوينية للتنمية الاقتصادية والصناعية في جنوب افريقيا قد ساهم في بلوغ جنوب افريقيا الدرجة التي هي عليها الآن من القدرة الصناعية والعسكرية وكان رأس المال البريطاني هو الذي بنى صناعات تعدين الذهب والمعادن الخسيسة في جنوب افريقيا ، وكان ما صدرته الشركات البريطانية من رؤوس أموال وآلات وخبرة فنية هو الذي أعاد جنوب افريقيا الصناعة الهندسية وصناعة المنسوجات والمتفجرات . وبحلول أواسط الستينات تجاوز استثمار بريطانيا في الصناعة التحويلية استثمارها في التعدين ، وهو اتجاه سائر التحول الذي شهده اقتصاد جنوب افريقيا نفسه . وتضاعف استثمار المملكة المتحدة في الصناعة التحويلية اكثر من مرتين في الفترة بين ١٩٧١ و ١٩٧٦ فبلغ ٩٩٧٢ مليون جنيه استرليني ، وكان أكثر من نصف هذا في الصناعات الأساسية ذات الصلة بالميدان العسكري وهي الصناعات الكيماوية والمعدنية والهندسية الكهربائية (١٣٣) .

(١٣١) فايننشال ميل (جوهانسبرغ) ، ٢٢ ايلول / سبتمبر ١٩٧٨ .

(١٣٢) كلمة للقتل العام البريطاني في ٧ آب / أغسطس ١٩٧٩ نقلتها صحيفة ساوث

افريكان دايجست (بريتوريا) ، ٥ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٧٩ .

(١٣٣) Ann Seidman and Neva Makgetla, "Transnational Corporations and the

South African Military-Industrial Complex," United Nations Centre against Apartheid, Notes and Documents No. 24/79, September 1979.

١٣١ - وبلغ صافي استثمار المملكة المتحدة ١٠٦٦ مليون جنيه في عام ١٩٧٧ بعدما كان ٢٠٠٦ مليون جنيه عام ١٩٧٦ (١٣٤) . وخلال عام ١٩٧٨ فان عددا من الشركات عبر الوطنية التي يوجد مركزها بالمملكة المتحدة اما ادمج في شركات لجنوب افريقيا أو آلت ملكيته الى شركات لجنوب افريقيا ومع أن هذه الممارسة ليست جديدة فان الزيادة التي طرأت في الآونة الأخيرة على عمليات تكويين الشركات أو بيعها تشمل صناعات ذات أهمية أساسية لاقتصاد جنوب افريقيا ، وتعكس الضغوط القانونية والسياسية المسلطة على الشركات الأجنبية لكي تقلل من بروز ممتلكاتها في جنوب افريقيا .

١٣٢ - وفي شهر حزيران /يونيه ١٩٧٨ باعت شركة Racal Electronics Ltd. (United Kingdom) التي تنتج معدات الكترونية لها صلة بمجال الدفاع ، الشركة التابعة لها في جنوب افريقيا لشركة Grinaker Holdings Ltd. وفي نفس السنة باعت شركة General Electric (GEC) التي يوجد مركزها في المملكة المتحدة ، وهي أكبر شركة لصنع المعدات الكهربائية في جنوب افريقيا ، ٥٠ في المائة من GEC South Africa لشركة Barlow Rand ، متخلفة في نفس الوقت عن حصتها المسيطرة من مناصب مجلس الادارة . وحاولت شركة British Leyland اتمام عملية دمج مع شركة Sigma غير أن المفاوضات بين هاتين الشركتين لصنع السيارات توقفت بعد عدة أشهر . وباعت شركة United Dominos and Trust Ltd. شركتها المصرفية لشركة Standard Bank Investment Corp. Ltd ، وطارحت شركات التأمين البريطانية بما فيها Pearl Assurance و Guardian Royal Exchange و Royal Insurance و Yorkshire Insurance جزءا من أسهمها لكي يشترها المستثمرون من مواطني جنوب افريقيا (١٣٥) .

الولايات المتحدة الأمريكية

١٣٣ - على الرغم من أن استثمار الولايات المتحدة في جنوب افريقيا يقدر رسميا بمبلغ ١٨ بليون دولار ، فان مجموع الاستثمار يتضمن مبلغا اضافيا قدره ٢٢٦ بليون دولار في شكل قروض مصرفية خاصة وما لا يقل عن مبلغ بليون دولار في شكل استثمار في سندات وأوراق مالية . وبما أن هذا النوع الأخير من الاستثمار يكون أساسا في شكل امتلاك اسهم خاصة بالذهب فان قيمة هذا الاستثمار ارتفعت ارتفاعا كبيرا بفضل الزيادة التي طرأت مؤخرا على أسعار الذهب . وقد ازداد حجم استثمار الولايات المتحدة كجزء من مجموع الاستثمار الاجنبي في جنوب افريقيا فارتفع من ١١ في المائة في عام ١٩٦٠ الى أكثر من ٢٠ في المائة من عام ١٩٧٩ ، وهو مرگز في مجالات الحاسبات الالكترونية والنقل والهاقة والصلب (١٣٦) . والابتكار التكنولوجي الواسع النطاق الذي يرافق جميع أشكال الاستثمار الأجنبي في جنوب افريقيا يلعب دورا أساسيا في تطوير القطاعات الحيوية لاقتصاد نظام الفصل العنصرى ويفوق كثيرا القيمة الدلارية لهذه الاستثمارات .

Department of Trade and Industry, Business Monitor, 23 March 1979, (١٣٤)
as cited in Christable Gurney, "Recent Trends in the Policies of Transnational Corporations" United Nations Centre against Apartheid, Notes and Documents, Seminar 7/79, Feb, 1980.

(١٣٥) انظر الحاشية ٦ .

Willian Raiford, "South Africa: Foreign Investment and Separate Development", Issue, Volume IX, Nos.1/2 Spring/Summer 1979. (١٣٦)

١٣٤ - وبلغت قيمة الاستثمار الخاص المباشر الجديد من جانب الشركات الأمريكية عبر الوطنية في جنوب افريقيا ٨٤ مليون دولار في عام ١٩٧٦ و ١٣٠ مليون دولار في عام ١٩٧٧ و ١٨٥ مليون دولار في عام ١٩٧٨ (١٣٧) . وكان من المتوقع أن تبلغ النفقات الرأسمالية للشركات الأمريكية في ١٩٧٩ ما مقداره ٢٧٧ مليون دولار ، وأن يكرس أكبر انفاق رأسمالي لقطاع الصناعة التحويلية كما كان من المتوقع أن يصبح الانفاق ثلاثة أضعافه تقريبا في صناعة التعدين والصهر . وكان من المنتظر أن تذهب معظم الزيادة في الانفاق في مجال التعدين الى عمليات اليورانيوم وتعددين النحاس واستخلاصه (١٣٨) .

١٣٥ - ويتبين من احدث دراسة استقصائية أعدها قنصل الولايات المتحدة العام بجوهانسبرغ أن الولايات المتحدة لها استثمار جوهري مباشر في ٣٣٨ شركة تعمل في جنوب افريقيا ، وانها تسيطر على ٥٠ في المائة على الأقل من أسهم ٢٧٥ شركة من بينها (١٣٩) . غير أن أكثر من ١٠٠٠ شركة من شركات الولايات المتحدة ممثلة في جنوب افريقيا عن طريق وكلاء لها ، وهو ما يماثل حالة شركات من بلدان أخرى (١٤٠) . ومن بين الأسماء ال ٦٦ الجديدة التي ظهرت في أحدث قائمة تورد شركات Intermagnetic Celanese Plastics & Specialities L and M Radiators ، وهي أول شركة امريكية تستثمر في الترانسكي .

١٣٦ - وقامت شركة General Motors مؤخرا باستثمار ٢٠ مليون راند اضافي في General Motors South Africa عن طريق الرائدات المالية الجديدة (١٤١) . وشركة جنرال موتورز مثال جيد للصناعة ذات الغرضين التي في امكان منتجاتها أن تستخدم في كل من الأغراض المدنية والعسكرية ، وهو ما يحدث فعلا . وقد اعتبرت حكومة جنوب افريقيا هذه الشركة صناعة وطنية أساسية بسبب مساهمتها الاستراتيجية في دعم القوات المسلحة لجنوب افريقيا .

١٣٧ - وشركة Tsuemb ، الشركة الفرعية لشركة Newmont Mining ، هي أكبر رب عمل حيث يعمل لديها ٥٠٠٠ موظف من الموظفين البالغ عددهم نحو ١٠٠٠٠٠ الذين تشغلهم شركات الولايات المتحدة العاملة في جنوب افريقيا وتامبيا . وتليها شركات فورد وجنرال موتورز Palabora Mining

United States Department of Commerce, Survey of Current Business, (١٣٧)
June 1979.

(١٣٨) راند ديلي ميل (جوهانسبرغ) ، ١٣ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٨ ؛ شعار
(جوهانسبرغ) ، ٢٨ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٧٨ .

(١٣٩) فايننشال ميل (جوهانسبرغ) ، ٣ آب / أغسطس ١٩٧٩ .

United States Foreign Service, United States Department of State, (١٤٠)
" Foreign Economic Trends and Their Implications for the United States: Republic of
South Africa", United States Department of Commerce, May 1979.

(١٤١) سيتزن (بريتوريا) ، ٤ آب / أغسطس ١٩٧٩ .

Sigma وكوكاكولا . والشركات الأخرى التي يعمل لدى كل منها أكثر من ٢٠٠٠ عامل هي (١٤٢) Firestone و General Tyre و Goodyear و Lion Match و Mobil و O'okiep Copper .

١٣٨ - وكما هو الحال بالنسبة للشركات عبر الوطنية الأخرى ، فإن شركات الولايات المتحدة سائرة في الاتجاه نحو التوسع في مشاركة شركات جنوب افريقيا . ففي عام ١٩٧٦ باعت شركة Chrysler أغلبية أسهم فرعها في جنوب افريقيا لفرع The Anglo American Corp. وتحتفظ كرايسلر بملكية نسبة ٢٥ في المائة من أسهم الشركة الجديدة ، Sygma وهو ما يمكّن كرايسلر من الاتصال من ممارسة أية سيطرة على عمليات الشركة ولو أن سيغما لا تزال تعتمد على مساهمات كرايسلر الهامة في مجال المهتمات الادارية والبحث والتطوير وبعض المكونات (١٤٣) . وهناك مثال آخر لتخلي شركة امريكية عن السيطرة والسماح لشريك من جنوب افريقيا بالاستمرار في الحصول على قسط هام من التكنولوجيا المتقدمة ، هو بيع شركة (ITT) International Telephone & Telegraph سنة ١٩٧٧ لأغلبية أسهم شركتها الفرعية Standard Telephone & Cables لمجموعة من جنوب افريقيا ، هي Allied Technologies . وفي صناعة الالكترونيات أيضا انضمت شركة Sperry Univac التي يقع مقرها في الولايات المتحدة الى شركة Barlow Rand في أوائل سنة ١٩٧٩ في مشروع مشترك للحاسبات الالكترونية (١٤٤) . وتشكل كل هذه المشاريع خطى حاسمة في تخطيط جنوب افريقيا لانشاء اقتصاد مكتف ذاتيا .

جمهورية المانيا الاتحادية

١٣٩ - يجب ايلاء اهتمام خاص لعلاقات المانيا الغربية المتزايدة بجنوب افريقيا . فجمهورية المانيا الاتحادية تمثل حاليا ثالث أكبر البلدان التي تزاول الاستثمار المباشر في جنوب افريقيا ، حيث تلي المملكة المتحدة والولايات المتحدة . وفي عام ١٩٧٨ قدر أن عدد الشركات العاملة في جنوب افريقيا التي تمتلك المانيا الغربية اغلبية أسهمها هو ٣٥ شركة (١٤٥) . وهناك شركات المانية غربية يبلغ مجموعها ٦٠٠٠ شركة ترتبط بعلاقات أعمال بجنوب افريقيا ، تشمل الاستثمار المباشر وامتلاك حصص أقلية من اسهم الشركات كما تشمل عقود الأعمال والتجارة (١٤٦) . وازدادت الاستثمارات بنسبة ٣ في المائة في عام ١٩٧٨ حتى بلغت ما يقدر بـ ١٤٧) .

(١٤٢) فايننشال ميل ، مرجع سبق ذكره .

(١٤٣) Gurney, "Recent Trends...", op. cit.

(١٤٤) المرجع نفسه .

(١٤٥) ساوث افريكان دايجست (بريتوريا) ٢٤ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٨؛ فايننشال

ميل (جوهانسبرغ) ، ٢٢ أيلول / سبتمبر ١٩٧٨ .

(١٤٦) صنداى تايمز ، بيزنس تايمز (جوهانسبرغ) ، ١٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٨ .

(١٤٧) راند ديلي ميل (جوهانسبرغ) ، ٣٠ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٨ بأسعار

(جوهانسبرغ) ، ١٠ كانون الثاني / يناير ١٩٧٦ .

١٤٠ - وبلغ مجموع صادرات جمهورية المانيا الاتحادية الى جنوب افريقيا ٢٧٥ مليون راند في عام ١٩٧٨ (وهذا المبلغ لا يشمل الذهب والنفط والدفاع) ، وهو ما يمثل زيادة تبلغ نحو أربعة أضعاف منذ عام ١٩٧٠ (١٤٨) . وكانت واردات جنوب افريقيا من هذا البلد تتمثل في منتجات تقنية من نوع رفيع كالألات المكنسية والجلد والمنسوجات والمعدات الآلية والمنتجات التقنية الكهربائية والسيارات (١٤٩) . وتعتمد جمهورية المانيا الاتحادية على الجنوب الافريقي في سد نسبة تتراوح بين ٤٠ و ٨٦ في المائة من وارداتها من الكروم والمغنيز والاسبتوس الأزرق . وازداد كذلك نشاط الاقراض حيث استقيت من جمهورية المانيا الاتحادية اكبر حصة من الائتمانات القصيرة الأجل (التي تشمل أساسا التمويل التجاري) (١٥٠) . وفي نهاية شهر حزيران / يونيه ١٩٧٨ كانت نسبة ٦٣ في المائة من الدين الخارجي العام الطويل الأجل لجنوب افريقيا مقومة بالمارك الالمانى (١٥١) . وكانت أغلبية القروض المقدمة لجنوب افريقيا خلال السنتين الماضيتين سندات خاصة طرحت في أسواق السندات الالمانية والسويسرية (١٥٢) . وتوفر جمهورية المانيا الاتحادية والولايات المتحدة معا السوق الاساسية لكرؤبراندات جنوب افريقيا .

١٤١ - وشركة Siemens هي واحدة من أهم الشركات الالمانية التي تعمل في جنوب افريقيا ، وهي شركة صناعية رائدة في مجال معدات المواصلات السلكية واللاسلكية ، وهندسة الطاقة ، والحاسبات الالكترونية ، وغيرها من المعدات . وشركة Siemens هذه من أهم المنتفعين من العقود الجديدة لمشروع توسيع شركة Sasol وبحلول سنة ١٩٨٤ ستكون هي المتولبة لتوريد معظم معدات التحكم واجهزة القياس لمحطات توليد الكهرباء التي تقيمها شركة Escom في كريل وماتلا ودفا (١٥٣) . وشركة Hoechst شركة المانية أخرى في جنوب افريقيا حيث تقوم بتشغيل ثمانية مصانع وتشارك بنسبة ٥ في المائة مع شركة Sentrachem شبه الحكومية في ملكية شركة Safripol . وفي جنوب افريقيا انشأت شركة Telefunken التابعة لجمهورية المانيا الاتحادية واحدة من اكثر شبكات الارسال والاستقبال التلفزيوني تقدما من الناحية التقنية في العالم (١٥٤) .

. Euromoney, op. cit. (١٤٨)

. ساوث افريكان دايجست (بريتوريا) ، ٢٤ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٨ . (١٤٩)

. ستار (جوهانسبرغ) ، ١٢ نيسان / ابريل ١٩٧٩ . (١٥٠)

. Euromoney, op. cit. (١٥١)

Corporate Data Exchange, "Bank Loans to South Africa," op. cit. (١٥٢)

" Gurney, "Recent Trends.." ، بيزنس تايمز مرجع سبق ذكره (١٥٣)

المرجع نفسه (١٥٤)

فرنسا

- ١٤٢ - تبليغ الاستثمارات الأجنبية المباشرة في جنوب أفريقيا ما يزيد على ١١ بليون راند ، منها ٥٠٠ مليون راند عبارة عن مصالح فرنسية (١٥٥) . ولقد تم أول استثمار صناعي فرنسي رئيسي في جنوب أفريقيا في منتصف الخمسينات عندما أنشأت الشركة الفرنسية للنفط (CFP) شركة توتال - جنوب أفريقيا (١٥٦) . واليوم ، تعتبر توتال - جنوب أفريقيا وإلفا - أكيتين من بين الشركات الفرنسية النشطة في التنقيب عن النفط وتكريره في جنوب أفريقيا وناميبيا (١٥٧) .
- ١٤٣ - وتشارك الصناعة الفرنسية الآن اشتراكا هائلا في أكبر مشاريع البنية التحتية للطاقة والاتصالات في جنوب أفريقيا . وتقدر العقود الفرنسية في محطة الطاقة النووية في كوهبرغ بما يقرب من ١٣٦ من بلايين الراندات ، كما أن عقدي إيوليكيد لمصنعي ساسول الثاني والثالث ، المهيمنين بالاشتراك مع شريكة المجموعة الفرنسية من جنوب أفريقيا ألا وهي شركة يونيون ليكويد إير ، يقدران بمبلغ ٢٠٠ مليون راند . والمشاريع الأخرى التي تشارك فيها الشركات الفرنسية هي مشاريع سكك حديد سيشين - سالدهانا وايسكور وايسكوم (١٥٨) .
- ١٤٤ - وفي مجال النقل ، حصلت الشركات الصناعية الفرنسية على عقود للنقل الجوي والبحري ، إذ سلمت شركة إيرباص اند وستريز الى جنوب أفريقيا في عام ١٩٧٧ ، أربع طائرات من نوع إيرباص تقدر قيمة الواحدة منها ب ٢١ مليون راند ، وتم طلب طائرة خامسة قيمتها ٣٣ مليون راند . كما أن أحواض السفن الفرنسية بنت سفينة حاويات ضخمة قيمتها ١٠٠ مليون راند وذلك لصالح شركة "سافمرين" ، وهناك شركات أخرى بصدد الوفاء بطلبات ضخمة للمعدات الملاحية (١٥٩) .
- ١٤٥ - وأفلحت مؤخرا شركة فولمن - أفريقيا ، وهي شركة فرعية تابعة للشركة العامة للكهرباء التي تملكها الدولة في فرنسا ، في تقديم عطاء للحصول على حصة في مشروع جنوب أفريقيا لتحويل نظام اتصالاتها ، وهي عقد يضا هي عقد كوهبرغ . والجدير بالذكر ان فرنسا كانت في السابق موردا مهما للمعدات العسكرية لجنوب أفريقيا (١٦٠) .

اليابان

١٤٦ - ان السياسة الرسمية لحكومة اليابان تسعى الى حصر علاقتها الاقتصادية مع جنوب أفريقيا

- (١٥٥) فايننشال ميل ، ٢٢ شباط/فبراير ، (ملحق خاص) .
- (١٥٦) ساوث أفريكان دايجست ، (هريتوريا) ٣١ آب/أغسطس ١٩٧٩ .
- (١٥٧) Euromoney ، مرجع سبق ذكره .
- (١٥٨) فايننشال ميل ، مرجع سبق ذكره .
- (١٥٩) المرجع نفسه .
- (١٦٠) المرجع نفسه .

ضمن نطاق أنشطة "التجارة العادية" . وبناء عليه ، فإن الشركات اليابانية محظور عليهم أن تستثمر مباشرة في جنوب أفريقيا ، كما أن المصارف لا تستطيع أن تقدم قروضا مباشرة ، باستثناء تقديم القروض المتصلة بالتجارة ، إلى المقترضين من جنوب أفريقيا (A/AC.115/L.513) . ومع ذلك ، هناك طرق متنوعة استطاعت بموجبهما الشركات اليابانية ، بما في ذلك المصارف ، أن تتفادى هذه اللوائح .

١٤٧ - فالشركات اليابانية ، ولاسيما مصانع السيارات والالكترونيات ، رخصت لشركات جنوب أفريقيا بتجميع المنتجات اليابانية وبيعها من أجل أن تستولي على حصة كبيرة من السوق هناك . وبالرغم من أن الشركة اليابانية الأم توفر التراخيص والتصاميم والتكنولوجيا الحديثة ومهارات في مجال الإدارة وتدريب العاملين ، فإنها لا تملك شرعيا الا حق الامتياز ، وعليه فإنها لم تنتهك قانونيا الحظر المفروض على الاستثمار المباشر . ولذلك ، فإن أسماء مثل داتسون وتويوتا وهيتاتشي وتوشيبا تظهر باستمرار في سوق جنوب أفريقيا . وهناك بعض الشركات اليابانية التي تستثمر في جنوب أفريقيا من خلال شركات امريكية لديها أسهم فيها (١٦١) . وهناك ما يقرب من ٩٠ شركة يابانية لها صلات تجارية في جنوب أفريقيا (١٦٢) . وتقدم المصارف اليابانية قروضا إلى المقترضين من جنوب أفريقيا من خلال فروعها الخارجية في أوروبا والولايات المتحدة (١٦٣) . وتستعمل قروض المصرف الياباني للاستيراد والتصدير ، وهو مصرف شبه عام ، من أجل تقديم سلف للمشتريين من جنوب أفريقيا (١٦٤) .

١٤٨ - ويجب ألا ينتقص من أهمية نطاق النشاط الذي يندرج تحت فئة التجارة العادية . فاليابان سوق في غاية الأهمية لمنتجات جنوب أفريقيا مثل خام الحديد والهلاتين واليورانيوم والكروم . وقد أبرمت الشركات اليابانية عقودا لبناء سفن لصالح سافمرين ، وهي شركة النقل البحرية الوطنية لجنوب أفريقيا ، ووردت معدات صناعية إلى شركات جنوب أفريقيا ذات الطابع الاستراتيجي مثل شركة الحديد والصلب (ISCOR) وهيئة مرفق الكهرباء (ESCOM) .

١٤٩ - كما أن شركة الفولاذ اليابانية قدمت استشارات تكنولوجية لشركة الحديد والصلب ، وباعت هيتاتشي ٥ قاطرة لسكك حديد جنوب أفريقيا ، وتقدم شركة نيهون الكتريك المساعدة في مجال صناعة معدات التوايح الاصطناعية (١٦٥) .

اسرائيل

١٥٠ - ظلت العلاقات بين اسرائيل وجنوب أفريقيا موضع قلق الأمم المتحدة لمدة طويلة . فقد

Seidman and Makgetla, *op. cit.* (١٦١)

(١٦٢) راند ديلي ميل ، (جوهانسبرغ) ١٩ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٩ .

Corporate Data Exchange, "Bank Loans to South Africa," *op. cit.* (١٦٣)

(١٦٤) راند ديلي ميل ، مرجع سبق ذكره .

(١٦٥) المرجع نفسه .

أدانت الجمعية العامة ، في قرارها ٣١٥١ زاي (د - ٢٨) المؤرخ في ١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٣ "التحالف الآثم بين . . العنصرية بجنوب أفريقيا . . والامبريالية الاسرائيلية" . وأدانت ، في قرارات لاحقة ، بما في ذلك القرار ٣٤ / ٩٣ عين المؤرخ في ١٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٩ تعاون اسراييل المستمر والمتزايد مع نظام الفصل العنصري وطالبت بانتهاء هذا التعاون .

١٥١ - ولقد تتهمت باستمرار اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري تطور العلاقات بين اسراييل ونظام الفصل العنصري بقلق متزايد ، وقدمت تقارير بهذا الشأن الى الجمعية العامة كلما دعت الضرورة الى ذلك (١٦٦) .

١٥٢ - ولقد ازدادت العلاقات الاقتصادية بين جنوب افريقيا واسراييل ازديادا كبيرا خلال السنوات القليلة الماضية . فاسراييل هي ثانية أسرع الاسواق نموا أمام صادرات جنوب افريقيا ، فقد بلغت صادرات عام ١٩٧٨ ، ما قيمته ٥٨ مليون راند (غير داخل فيها الذهب والنفط والدفاع) ، اي ضعفا ما كانت عليه السنة السابقة . وبلغ مجموع التجارة بين البلدين في تلك السنة ٨٢ مليون راند (١٦٧) . ويتوقع ان تزداد التجارة أكثر وأكثر عندما تبدأ جنوب افريقيا في الوفاء بعقد قيمته ٢٣ مليون دولار لتوريد الفحم الى شركة الكهرباء الاسرائيلية (A/34/22/Add.1) (١٦٨) .

١٥٣ - ويجري سنويا في اسراييل قطع ما تقدر قيمته بمبلغ ٦٥ مليون راند من الماس القادم من جنوب افريقيا ، وغير المذكور في البيانات التجارية . وانا أخذ بعين الاعتبار هذا الماس غير المقطوع (المورد عن طريق لندن) ومشتريات قوات الدفاع غير المعلنة ، فان اسراييل تعد أحد أكبر شركاء جنوب افريقيا التجاريين (١٦٩) .

(١٦٦) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الرابعة والثلاثون ، الملحق رقم ٢٢ ألف (A/34/22/Add.1) وللاطلاع على استعراض كامل للعلاقات بين اسراييل وجنوب افريقيا ، انظر ايضا A/AC.115/L.383 المؤرخة في ٢٩ نيسان / ابريل ١٩٧٤ ؛ و A/AC.115/L.396 المؤرخة في ١٤ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٧٤ ؛ و A/AC.115/L.411 المؤرخة في ٢٣ تموز / يوليه ١٩٧٥ ؛ و A/31/22/Add.2 المؤرخة في ٣ آب / اغسطس ١٩٧٦ ؛ و A/32/22/Add.2 المؤرخة في ٣١ كانون الثاني / يناير ١٩٧٨ ؛ و A/33/22/Add.2 المؤرخة في ٢٠ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٨ .

(١٦٧) Euromoney ، مرجع سبق ذكره .

(١٦٨) انظر الحاشية ١٦٦ .

(١٦٩) A/34/22/Add.1 ، نقلا عن فايننشال ميل (جوهانسبرغ) ، ملحق خاص

باسراييل ، ١٤ ايلول / سبتمبر ١٩٧٩ .

١٥٤ - ان ازدياد صادرات جنوب افريقيا الى اسرائيل يرجع في معظمه الى زيادة مشاريع الاستثمار المشتركة بين البلدين . فـ شركة الحديد والصلب لجنوب افريقيا (ISCOR) شريكة أكبر شركة لمعالجة الصلب في اسرائيل ، وهي مجموعة "كور" ، وذلك في مشروع كبير لصناعة الصلب يسمى باسم "ايسكور" كما ان عددا كبيرا من مشاريع الاستثمار الصغيرة رهن التنفيذ . ولقد تشجع المستثمرون بسبب قيام نظام الحكم في جنوب افريقيا بتخصيص ١٢ مليون راند من العملات الاجنبية للشركات التي تستثمر في اسرائيل ، كما تم توقيع اتفاق بشأن الضريبة المزدوجة بين البلدين في عام ١٩٧٨ و جنوب افريقيا مهتمة بتوجيه منتجاتها الى السوق الاوروبية من خلال اسرائيل . وتضم عضوية غرفة العلاقات الاقتصادية بين جنوب افريقيا واسرائيل ما يزيد على ٢٥٠ شركة من جنوب افريقيا (١٧٠) .

(١٧٠) فايننشال ميل ، (جوهانسبرغ) ، ٤ أيار/مايو ١٩٧٩ .

٣ - المصارف

١٥٥ - يلعب المجتمع المصرفي الدولي دورا هاما بشكل خاص في اقتصاد جنوب افريقيا . وان توافر الاعتمادات الدولية والقطع الاجنبي الحيوى هو عامل حاسم في قابلية تطبيق البرامج العسكرية والصناعية والاقتصادية لحكومة جنوب افريقيا . وقد مكنت الاعتمادات التي قدمتها المصارف الاجنبية في منتصف السبعينات جنوب افريقيا من انتعاج استراتيجية استثمار في الهياكل الأساسية واستثمار استراتيجي ، بما في ذلك زيادة الواردات الدفاعية والواردات من النفط ، على الرغم من وجود عجز في ميزان المدفوعات مدته تسع سنوات .

١٥٦ - وصلة المصارف الدولية بجنوب افريقيا هي صلة المستثمرين المباشرين وغير المباشرين . والاستثمار المباشر يعني ضمنا السيطرة النهائية لشركة اجنبية على شركة فرعية يوجد مقرها في جنوب افريقيا ، وذلك عن طريق حيازة الأسهم من قبل الأغلبية . وبما انه من الأصعب مراقبة المعاملات المالية التي تجرى في السوق المحلية ، فان الدرجة الاضافية من السرية التي توفرها الشركات الفرعية المصرفية الدولية التي توجد مقرها داخل جنوب افريقيا تقدر تقديرا عاليا . ويمثل الاستثمار غير المباشر حيازة أقلية لحصة من الأسهم ، وبالتالي لا تتسم الحيازة بالسيطرة ، أو مديونية في شكل ائتمانات . وتقدم المصارف الأجنبية ، في كلتا الحالتين ، مجموعة كبيرة من الخدمات للزبائن العامين والخاصين في جنوب افريقيا . وتقوم المصارف الأجنبية ، بالاضافة الى جمع رؤوس الأموال في أسواق المال الأجنبية والدولية ، بضمان اصدارات جنوب افريقيا من الأسهم والسندات ، وتقديم التمويل التجاري والتأمين ، وتسويق سبائك جنوب افريقيا وعملة الكروفر راند ، وبالعمل بوصفها وكلاء للشراء بالتقسيط وللتأجير .

١٥٧ - وتشغل الشركات الاجنبية مركز مهيمن في الصناعة المصرفية بجنوب افريقيا . فبحلول عام ١٩٧٨ ، كانت المصارف الاجنبية تسيطر على أكثر من ٥٠ في المائة من جميع الأصول في كامل القطاع المصرفي الخاص ، مع وجود أكبر قدر من التركيز في الأعمال المصرفية التجارية . وتبلغ الأصول المشتركة للمجموعات المصرفية الرئيسية الخمس في جنوب افريقيا ١٦٠٨٥ مليون راند . وثمة مجموعتان مصرفيتان بريطانيتان ، هما باركليز وستاندارد ، تحتلان المرتبتين الأولى والثانية بالترتيب بين أكبر مصارف جنوب افريقيا ، حيث يبلغ مجموع أصولهما كمجموعة حوالي ٩ بلايين راند (١٧١) . وقد تم تعديل قانون مصارف جنوب افريقيا في عام ١٩٧٦ لمطالبة المصالح الأجنبية بالتقليل من حيازاتها في الشركات الفرعية التابعة لجنوب افريقيا بحيث تقل عن ٥٠ في المائة من أسهم رؤوس الأموال الصادرة بحلول عام ١٩٨٦ ، وذلك في محاولة لزيادة السيطرة المحلية على قطاع التمويل .

١٥٨ - ومصرف باركليز هو المصرف الرئيسي في جنوب افريقيا ، حيث يوجد أكثر من ١٠٠٠ فرع لمصرف باركليز الوطني وغيره من المصارف الفرعية والمصارف التابعة له في جميع أنحاء البلاد وفي

(١٧١) Euromoney ، مرجع سبق ذكره .

ناميبيا . ومصرف ستاندرد تشارترد بانك ليتمد ، التابع للمملكة المتحدة ، هو الشركة الأم لثاني أكبر مصارف جنوب افريقيا ، وهو ستاندرد بانك أوف ساوث افريكا . وكانت فروع مصرف ستاندارد الـ ٨٤٠ ، بما فيها ٣٢ فرعا في ناميبيا ، مسؤولة عن ٢٠ في المائة مما جنته الشركة الأم من أرباح في جميع انحاء العالم في منتصف السبعينات (١٧٢) . وعلى الرغم من أن المركز المهيمن الذي يتمتع به مصرفا باركليز وستاندارد في الصناعة المصرفية بجنوب افريقيا يستند الى تاريخيهما كمصرفين تجاريين ، فان كلا المصرفين قد نوعا من عملياتهما الى حد كبير جدا في السنوات الأخيرة . كما يحتفظ المصرفان بمكاتب في "البانتوستانات" . وقد قامت الحكومة النيجيرية ، احتجاجا على تورط مصرف باركليز على نطاق واسع في جنوب افريقيا ، باصدار أمر بسحب أموال القطاع العام من مصرف باركليز بانك أوف نيجيريا ليتمد ويتخفيض عدد موظفيه الأجانب (١٧٣) .

١٥٩ - وثمة مصارف فرعية تابعة لثلاثة مصارف عبر وطنية أخرى ، هي هيل صامويل ساوث افريكا ليتمد (المملكة المتحدة) ، وسيتي بانك (الولايات المتحدة) ، وفرنش بانك أوف ساذرن افريكا ليتمد (فرنسا) ، تعتبر من بين المصارف الرئيسية الـ ٢٢ في جنوب افريقيا . وقد تأسس مصرف هيل صامويل في عام ١٩٦٠ للاضطلاع بالأعمال المصرفية التجارية في جنوب افريقيا . والمساهم الرئيسي في مصرف فرينش بانك أوف ساذرن افريكا ليتمد هو مصرف بانك دي ليندوشين اى دي سويزن طريق شركته الفرعية المحلية ، وهي فرينش ساوث افريكا انفستمنت ترست (١٧٤) التي لديها سبعة مكاتب في جنوب افريقيا ، ومكتب واحد في ناميبيا . والمصرف الوحيد من مصارف الولايات المتحدة الذي يعمل كمصرف تجارى في جنوب افريقيا هو سيتي بانك . وقد خفض هذا المصرف عدد أفرعه الثمانية الأصلية الى ثلاثة فروع ، وهو يركز الآن على الأعمال المصرفية الخاصة بالشركات فقط (١٧٥) .

١٦٠ - وثمة مصارف غربية كثيرة ليس لها وجود ظاهر هام في جنوب افريقيا ، ممثلة هناك عن طريق حيازات الأقلية في مصارف جنوب افريقيا أو المصارف عبر الوطنية ، أو عن طريق الاشتراك في النقابات الدولية للائتمان والسندات ، وصفقات الذهب .

١٦١ - ان المساهمة التي تقدمها هذه المصارف في اقتصاد جنوب افريقيا تتجاوز الى حد بعيد قيمة أصولها محسوبة بالدولار . وترتبط مصالح الصناعة المصرفية ارتباطا وثيقا بمصالح زبائنها من شركات وحكومات وأفراد ، ويوفر وجود المصارف الدولية في جنوب افريقيا اتصالات لا تقدر بثمن في مجال التسويق والاستثمار والتمويل لزيائنها . وقد قدمت المصارف الأجنبية التي توجد مقارها في جنوب افريقيا مبلغا يقدر بأربعة بلايين راند من القروض في السوق المحلية في عام ١٩٧٥ فقط (١٧٦) .

Ann Seidman and Neva Makgetla, "Transnational Corporations and the South African Military-Industrial Complex," United Nations Centre against Apartheid, Notes and Documents No. 24/79, September 1979.

(١٧٣) ستار ، (جوهانسبرغ) ، ٢٢ آذار/مارس ١٩٧٨ .

(١٧٤) ستيزن (جوهانسبرغ) ، ١٧ آب/أغسطس ١٩٧٩ .

(١٧٥) Euromoney ، مرجع سبق ذكره .

(١٧٦) Seidman and Makgetla ، مرجع سبق ذكره .

وفي عام ١٩٧٧ ، قدم مصرفا ستاندارد وباركليز أكثر من بليون دولار لتمويل شراء أجهزة ومعدات
 كما بعد ذلك بتأجيرها لمؤسسات شبه حكومية وشركات خاصة (١٧٧) . كما ان المصارف منهكة
 بعمليات حيوية لنقل التكنولوجيا ، مثل استثمار مصرف باركليز بمبلغ ٥٩ مليون راند في مشروع يهدف
 الى ربط جميع فروع مصرف باركليز في جنوب افريقيا بشبكة رئيسية للحاسب الالكتروني (١٧٨) . والقانون
 يقتضي أيضا من المصارف في جنوب افريقيا أن تستثمر في الأوراق المالية الحكومية ، بما فيها السندات
 الدفاعية (١٧٩) . وأفضل مثال معروف عن هذا النوع من المشاركة هو قيام مصرف باركليز بشراء
 سندات دفاع بمبلغ ١٠ ملايين راند في عام ١٩٧٦ . وقد أدى الضغط الذي مارسته المجموعات
 الدولية المناهضة للفصل العنصري الى ارقام المصرف على التخلص من السندات . اما ما اذا كانت
 القروض تمنح الى كيان عسكري مباشرا لا تمنح فهو أمر موضع نقاش ، حيث أن أى اعتماد يقدم للحكومة
 يحرر اشكالا أخرى من الإيرادات لاستخدامها في تنمية المشاريع العسكرية - الصناعية في جنوب
 افريقيا .

١٦٢ - وتحوز المصارف التي ليس لديها عمليات فرعية في جنوب افريقيا في كثير من الأحيان أسهما
 في مصارف أو شركات يكون لديها مثل تلك العمليات . فمصرف ميدلاند (المملكة المتحدة) على
 سبيل المثال يملك فائدة في مصرفي ستاندارد وتشارترد تبلغ نسبتها ١٦ في المائة ، وتملك مصارف
 جمهورية المانيا الاتحادية ، مثل دويتش بانك ودرسدنر بانك ، وكومرتسبانك أسهما كثيرة في
 شركات ذلك البلد ، ولها استثمارات كبيرة في جنوب افريقيا . وتحفظ مصارف كثيرة أخرى ، مثل
 تشيس منهاتن (الولايات المتحدة) وبنك طوكيو (اليابان) بمكاتب تمثلها في مدن جنوب افريقيا
 الرئيسية .

١٦٣ - ان احدى أهم الوسائل التي تشترك بها المصارف الدولية في اقتصاد جنوب افريقيا هو عن
 طريق حشد الاعتمادات في أسواق رؤوس الأموال الاجنبية والدولية . وكان عدم توافر رؤوس الأموال
 الخارجية والقطع الاجنبي في السبعينات سيحول دون سير برامج جنوب افريقيا الاقتصادية الشاملة
 وتوسيع نطاق الواردات العسكرية والنفطية . وقد عينت عدة مئات من المصارف من ٢٢ بلدا بوصفها
 مشتركة في أكثر من ١٥٠ قرضا واصدارا للسندات لجنوب افريقيا في الفترة من عام ١٩٧٢ الى عام
 ١٩٧٨ . والاقلبية العظمى من هذه القروض ، التي تقدر قيمتها بحوالي ٥٥ بلايين من الدولارات ،
 قدمتها مصارف من جمهورية المانيا الاتحادية والولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا
 وسويسرا (١٨٠) . وتزيد كل من القيمة الدلارية للقروض وعدد المصارف المشتركة عندما توضع في

(١٧٧) فايننشال ميل ، (جوهانسبرغ) ٣١ آذار/مارس ١٩٧٨ .

(١٧٨) ستار (جوهانسبرغ) ، ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ .

Senator Dick Clark, "United States Corporate Interests in South Africa," Report to the Subcommittee on Foreign Relations, United States Senate, January 1978 .

Corporate Data Exchange, "Bank Loans to South Africa, 1972-1978," (١٨٠)

United Nations Centre against Apartheid, Notes and Documents No. 5/79, May 1979 .

الاعتبار المعاملات التي لا تسجل من قبل الحكومة بوجه عام ، ومن جملة هذه المعاملات ، القروض التي تقدم في سوق محلية تشمل مصارف من جنسية مشتركة ، والمعاملات الخاصة التي تجرئها مؤسسة مالية مع شركة تتعامل معها ، والتمويل التجاري ، والتسليف فيما بين المصارف . وعلى الرغم من أن معظم المصارف توجد في القطاع الخاص ، فإن القطاع العام يمتلك نسبة كبيرة من المقرضين ، بما في ذلك بعض المقرضين البارزين ، مثل مصرف بايريشيه لاندزبانك فيروتسنترالي (جمهورية ألمانيا الاتحادية) ، ومصرف فيست دويتشه لاندزبانك فيروتسنترالي (جمهورية ألمانيا الاتحادية) ، ومصرف بانك ناسيونال دي باريس (فرنسا) ، ومصرف كريد دي ليونيه (فرنسا) . وتسيلار حكومات هذه البلدان سيطرة مباشرة على أنشطة هذه المصارف ، وبالتالي فإنها تتحمل ، في نهاية المطاف ، المسؤولية عن اشتراكها في التمويل في جنوب افريقيا . والمصارف اليابانية ، المحظور عليها الاقراض مباشرة الى جنوب افريقيا ، تتحايل على القانون الوطني بتحويل الاموال الى جنوب افريقيا عن طريق المصارف التابعة لها فيما وراء البحار (١٨١) .

١٦٤ - وكان مجموع الديون الخارجية في القطاع العام لجنوب افريقيا ٥٠٥١ مليون راند (٨٠٩٥ دولارات) في نهاية حزيران / يونيه ١٩٧٨ (١٨٢) . وكما يبين الجدول السادس ، فإن ٩٣ في المائة من هذا الدين الطويل الأجل المقدم الى الحكومة المركزية والسلطات المحلية والشركات العامة محسوب بالمارك الألماني ودولار الولايات المتحدة والفرنك السويسري . والقروض الوحيدة التي تقدم للمؤسسات العامة أو شبه الحكومية ، التي وضعت في الاعتبار هنا هي تلك القروض التي ضمنها حكومة جنوب افريقيا . ولوعرفت جميع الديون ، بما في ذلك ، في جملة أمور ، القروض غير المضمونة والقروض القصيرة الأجل ، لكان المبلغ المتبقي أكبر من ذلك بكثير .

(١٨١) المرجع نفسه .

(١٨٢) Euromoney ، مرجع سبق ذكره .

الجدول ٦

المبلغ المستحق من الديون الخارجية الطويلة الأجل الخاصة
بالحكومة المركزية والسلطات المحلية ، والديون المضمونة
للشركات العامة ، حتى ٣٠ حزيران / يونيه ١٩٧٨ ، حسب
نوع العملة

(بملايين الراندات)

النسبة المئوية من المجموع	المجموع	الشركات العامة	السلطات المحلية	الحكومة المركزية	
٦٣٣	٣ ١٩٩	١ ٧٣٧	١٠٥	١ ٣٥٧	المارك الألماني
١٥٨	٧٩٨	٣٣٦	-	٤٦٢	دولار الولايات المتحدة
١٤٠	٧٠٧	٦٠٩	٧	٩١	الفرنك السويسري
					الجنية الاسترليني
١٥	٧٦	١٤	-	٦٢	البريطاني
٢٩	١٤٧	٩٦	-	٥١	الفرنك الفرنسي
١١	٥٨	٢٨	-	٣٠	الغيلدر الهولندي
٠١	١	-	-	١	الفرنك البلجيكي
١٣	٦٥	٦٥	-	-	الين الياباني
١٠٠٠	٥ ٠٥١	٢ ٨٨٥	١١٢	٢ ٠٥٤	المجموع

المصدر: South African Survey, Euromoney, June 1979.

١٦٥ - كانت المصارف الأجنبية ، حتى منتصف السبعينات ، متحمسة بشأن تقديم اعتمادات الى جنوب افريقيا لتمويل حملتها الرامية الى تحقيق الاكتفاء الذاتي والتغلب على العجز في ميزان مدفوعاتها . وقد اعتمدت جنوب افريقيا اعتمادا كبيرا على رؤوس الأموال الاجنبية لتمويل المشاريع الكثيرة الخاصة بالهياكل الأساسية والتي تم الاضطلاع بها في السبعينات . وقد حصلت جميع الشركات ذات الملكية العامة ، أو الشركات شبه الحكومية تقريبا ، على قروض في أسواق التسليف الدولية . وقد جمعت هيئة مرفق الكهرباء بمفردها ٥٠٠ مليون راند من مصادر اجنبية في عام ١٩٧٦ (١٨٣) .

(١٨٣) فايننشال ميل (جوهانسبرغ) ، ٢٣ أيلول / سبتمبر ١٩٧٧ ، الملحق .

١٦٦ - وقد تضاعف حجم القروض الخاصة التي قدمتها المصارف الى جنوب افريقيا ثلاث مرات تقريبا بين عامي ١٩٧٤ و ١٩٧٦ ، أي من ٢٧٢ من بلايين الدولارات الى ٧ بلايين دولار (١٨٤) . وبلغت مدة السندات الصادرة عن القطاع العام في الحالات النموذجية ١٥ سنة ، بشروط مؤاتية ، واشتركت المصارف الأجنبية بيسر في نقابات الأقرض .

١٦٧ - وعقب انتفاضة سويتو في عام ١٩٧٦ وما أعقبها من تكثيف للأنشطة الدولية المناهضة للفصل العنصري ، أصبحت المصارف الأجنبية أكثر حذرا في ممارساتها الخاصة بالتسليف والدعاية . وانخفضت الديون الاجنبية القابلة للتعيين علانية من حوالي ١٥٠٠ مليون دولار في عام ١٩٧٦ الى أقل من ٣٠٠ مليون دولار في عام ١٩٧٧ (١٨٥) . وقامت عدة مصارف ، بما فيها مصرفا سيتي بانك وتشيس منهاتن (الولايات المتحدة) ، باصدار بيانات في عام ١٩٧٨ اعلنت فيها التوقف عن تقديم قروض لحكومة جنوب افريقيا . ومع ان هذه التطورات كانت هامة من حيث انها أظهرت فعالية الاحتجاج العام على الدعم الدولي لنظام الفصل العنصري ، فقد استمر تقديم القروض بلا انقطاع الى المؤسسات شبه الحكومية والشركات الخاصة والتمويل التجاري والاقرض فيما بين المصارف . وعلاوة على ذلك ، فقد أصبح من الصعب بشكل متزايد التحقق من مدى النشاط الاقراضي ، حيث انجذبت المصارف نحو الأسواق الأكثر سرية . وكانت القروض المقدمة في عام ١٩٧٨ ، بلا استثناء تقريبا ، سندات مطروحة بشكل خاص في أسواق سويسرا أو جمهورية ألمانيا الاتحادية ، حيث يكون نظام السرية عادة على أشد ما يكون عليه .

١٦٨ - وعلى الرغم من أن المصارف في هذين البلدين هي في الوقت الراهن اكثر المقرضين فعالية ، فان المؤسسات المالية الوطنية الأخرى تظهر اهتمامها المتجدد بسوق جنوب افريقيا . وكما لوحظ سابقا ، فان رأس المال الاجنبي هو أمر أساسي للنمو الاقتصادي مستقبلا في جنوب افريقيا ، وقد خصص رسميا ٢٠٠ مليون راند من الاقتراضات الاجنبية التي تجريبها الحكومة للفترة ١٩٧٩ - ١٩٨٠ (١٨٦) . وفي حزيران /يونيه ١٩٧٩ ، قام أوين هارود ، وزير المالية في جنوب افريقيا ، باتخاذ ترتيبات للحصول على قرض بمبلغ ١٠٠ مليون فرنك سويسري من السوق المحلية السويسرية (١٨٧) وبالإضافة الى ذلك كان يتعين على مؤسسات الدولة ومرافقها ، بما فيها هيئة مرفق الكهرباء ومؤسسة الحديد والصلب ، ومؤسسة تطوير الأسلحة ونتاجها ، ومؤسسة اغناء اليورانيوم ، ومؤسسة التنمية الصناعية ، وهيئة اذاعة جنوب افريقيا ، أن تجمع ٤٥٩ مليون راند بحلول حزيران /يونيه ١٩٨٠ .

"US Corporate Interests in South Africa," op. cit. (١٨٤)

Corporate Data Exchange, Bank Loans to South Africa, op. cit. (١٨٥)

Euromoney ، مرجع سبق ذكره . (١٨٦)

(١٨٧) ستيزن (جوهانسبرغ) ٢٢ حزيران /يونيه ١٩٧٩ ؛ راند ديلي ميل (جوهانسبرغ)

٩ تموز /يوليه ١٩٧٩ .

وكانت بلديات جنوب افريقيا تأمل في جمع ١٩٥ مليون راند في الفترة ذاتها (١٨٨) .

١٦٩ - ويسعى بانتسوتان ترانسكي وبانتسوتان بوفوثا تسوانا ، ومؤسسة التنمية الاقتصادية ، التي تمول المشاريع في البانتسوتانات ، الى الحصول على ٦٦ مليون راند في عام ١٩٨٠ (١٨٩) . وقد قدمت مصارف اجنبية قروضا لهذه الكيانات في الماضي (١٩٠) .

١٧٠ - والقروض الخاصة بجنوب افريقيا والتي تم التفاوض عليها مؤخرا في السوق الأوروبية تشمل قرضا لسا سول بمبلغ ٥ مليون فرنك سويسرى قام كريدى سويس (سويسرا) باجراء الترتيبات اللازمة له ، وقرضا لهيئة مرفق الكهرباء بمبلغ ٢٥ مليون دولار يديره مصرف هيل صامويل في المملكة المتحدة . وتعكس هذه القروض اهتمام الشركات الاجنبية المتزايد بقدرة جنوب افريقيا على انتاج الطاقة . وعلى الرغم من وجود مستوى عال من السيولة في السوق المحلية نتيجة للارتفاع الكبير في أسعار الذهب ، فان شركات جنوب افريقيا مهتمة بالاستفادة من الأسواق الاجنبية لاعادة تأكيد جدارتها للحصول على ائتمانات ، وأيضا للتفاوض للحصول على صفقات أفضل بشأن سلع انتاجية هامة (١٩١) .

١٧١ - وبالإضافة الى ذلك ، فان المقترضين العامين في جنوب افريقيا ، بما في ذلك الحكومات المركزية والسلطات المحلية والمؤسسات شبه الحكومية ، تتحمل عبئا ثقيلا من الديون الخارجية . وتتولى المؤسسات شبه الحكومية ، أو المؤسسات العامة ، مثل مؤسسة الحديد والصلب وهيئة مرفق الكهرباء ، المسؤولية عن ٩٤٥ مليون دولار على الأقل من ذلك الدين ، نتيجة لاقتراضاتها الواسعة النطاق في السبعينات . وسيكون هذا العبء من الديون أكبر بكثير اذا ما ادرجت كل من ديون الشركات العامة غير المضمونة والتمويل القصير الأجل في هذه الأرقام . وسيلزم اجراء اقتراضات في المستقبل من رؤوس الأموال الأجنبية التي يتم التفاوض عليها بشروط أكثر مواتاة لتسديد هذه القروض الماضية .

١٧٢ - والمصارف الاجنبية ، ولاسيما ما يوجد منها في سويسرا ، هي بمثابة المنفذ الرئيسي لسبائك ذهب جنوب افريقيا ، وتقوم المصارف في بلدان عديدة بتسويق الكروفر راند الى زبائنهم . ومجال التمويل التجارى هو مجال يشمل عددا كبيرا من المصارف الأجنبية الأصغر التي لا تشترك عادة في قروض دولية رئيسية وصادرات كبيرة للسندات . فالطابع الخاص الذى يتصف به التمويل الجارى يجعل تدوين الاشتراك أمرا في غاية الصعوبة ، مع انه من المعروف جيدا أن برامج الائتمان الخاصة بالصادرات الحكومية في بلدان كثيرة تشجع على تصدير السلع الى جنوب افريقيا من خلال الضمانات على القروض ، والتأمين والتخفيضات . ومن بين الدول الأعضاء التي اوقفت أو حذت من

(١٨٨) راند ديلي ميل (جوهانسبرغ) ٢٧ تموز/يوليه ١٩٧٩ .

(١٨٩) راند ديلي ميل ، (جوهانسبرغ) ، ٢٧ تموز/يوليه ١٩٧٩ .

(١٩٠) المرجع نفسه ، ٢٧ تموز/يوليه ١٩٧٩ .

(١٩١) فايننشال ميل ، (جوهانسبرغ) ، ٢٤ آب/اغسطس ١٩٧٩ ؛ راند ديلي ميل ،

(جوهانسبرغ) ، ١٥ آب/اغسطس ١٩٧٩ .

ضمانات الائتمان التي تدعمها الدولة والتأمين على الصادرات الى جنوب افريقيا ، الدانمرك والنرويج وهولندا (A/AC.115/L.513). كما فرضت الولايات المتحدة قيودا محدودة على التسهيلات الائتمانية للصادرات الحكومية المقدمة للمستوردين من جنوب افريقيا .

١٧٣ - وقد ظلت المصارف المتعددة الجنسيات هدفا لحملة دولية فعالة جدا لانتهاء الدعم الاقتصادي لنظام الفصل العنصرى . وقد مارست المنظمات غير الحكومية ونقابات العمال والمنظمات الطلابية والكنيسة والمنظمات المناهضة للفصل العنصرى قدرا كبيرا من الضغط على المصارف التي ما زالت تستثمر في جنوب افريقيا وتقدم القروض اليها . وتتراوح أساليب الحملة المصرفية الدولية ما بين سحب كل من الحسابات الفردية والمؤسسية من مصارف التسليف ، وقيام المساهمين باصدار قرارات ، وشن حملات معادية للكروغر راند ، والقيام بمظاهرات ومقاطعات .

٤ - الخطوط الجوية والخطوط البحرية

الخطوط الجوية

- ١٧٤ - اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة منذ العام ١٩٦٢ قرارات تدعو الدول الأعضاء الى منع تسهيلات الطيران عن جميع الخطوط الجوية المتجهة الى جنوب افريقيا والقادمة منها .
- ١٧٥ - كما اتخذت منظمة الوحدة الافريقية في العام ١٩٦٣ قرارا يبرجو الدول الافريقية ان تنهي جميع الخدمات والتسهيلات المقدمة الى الطائرات والسفن الذاهبة الى جنوب افريقيا والآتية منها . وخلال فترة قصيرة جدا منعت معظم الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الافريقية جميع الطائرات المسجلة في جنوب افريقيا من الهبوط في تلك الدول أو العبور في مطاراتها أو الطيران في أجوائها .
- ١٧٦ - الا أن جنوب افريقيا واجهت ذلك الحظر مواجهة فعالة . ولا تزال طائرات شركة طيران جنوب افريقيا تطير الى أوروبا بالالتفاف حول غرب افريقيا ، كما تشارك في إيرادات الخطوط الجوية الرئيسية التي تتوقف في افريقيا وتطير فوق الاراضي الافريقية (انظر الجدول السابع) .
- ١٧٧ - وتعمل شركة طيران جنوب افريقيا بالاشتراك مع الخطوط الجوية التالية : الخطوط الجوية البريطانية ، الإيطالية ، ايبيريا ، الخطوط الجوية الهولندية ، لوفتهانزا ، اولمبيك ، الخطوط الجوية السويسرية ، الخطوط الجوية البرتغالية ، اتحاد النقل الجوي .
- ١٧٨ - وهناك خطوط جوية دولية أخرى تخدم جنوب افريقيا وهي العال (الاسرائيلية) ، والخطوط الجوية الاسكندنافية . أما الخطوط الجوية الاسترالية كوانتاس فقد أوقفت رحلاتها الى جنوب افريقيا في العام ١٩٧٧ لانها لم تكن مريحة الا أن هذه الشركة استأنفت رحلاتها في أواخر العام ١٩٧٩ بعد تجدد الطلب عليها (١٩٦٢) . وقررت شركة بان اميركان (الولايات المتحدة) ان توقف بصورة مؤقتة رحلاتها بين نيويورك وجوهانسبرغ منذ ٢٨ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٩ بسبب ارتفاع أسعار وقود الطائرات النفاثة في جنوب افريقيا (١٩٦٣) .

(١٩٦٢) ساوث افريقكان د ايجست (بريتوريا) ، ١٩ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٩ .

(١٩٦٣) المرجع نفسه ، ١٤ أيلول / سبتمبر ١٩٧٩ .

الجدول ٧

الرحلات الخارجية الاسبوعية لشركة طيران جنوب افريقيا

<u>عبر</u>	<u>من جنوب افريقيا</u>	<u>الى جنوب افريقيا</u>	
-	١	١	الأرجنتين
-	٢	٢	اسبانيا
موريشيوس	٢	٢	استراليا
-	١	١	اسرائيل
لاس بالماس، الهاو دو سال	٤	٤	ألمانيا (جمهورية - الاتحادية)
-	٣	٣	ايطاليا
-	١	٣	البرازيل
-	٤	٤	البرتغال
-	١	١	بلجيكا
-	٢	٢	سويسرا
-	٢	٢	فرنسا
-	٨	٨	المملكة المتحدة
-	١	١	النمسا
-	٢	٢	هولندا
سيشيل	١	١	هونغ كونغ
الهاو دو سال	٣	٣	الولايات المتحدة
-	٢	٢	اليونان

المصدر: South African Airways Time-Table, 1 November 1979 to 31 March 1980.

١٧٩ - وعلى الرغم من ان شركة طيران جنوب افريقيا قدرت تكاليف تشغيل طائراتها حول فـرب افريقيا بنحو ١٠ - ١٥ بالمائة أكثر من تكاليف الخطوط الجوية الأخرى (٢٠ مليون راند في السنة) ، فقد استطاعت تحقيق فائض مقداره ١٠٠٠٠٠٠ راند في الشهور التسعة الأولى من السنة المالية ١٩٧٩ - ١٩٨٠ (١٩٤) . وخلال السنة المالية ١٩٧٦ - ١٩٧٧ نقلت عددا قياسيا من المسافرين بلغ ٨٦٢ . ٩٧٥ مسافرا وحملت ما مجموعه ٩٥٧ ٤٩ طنا متريا من البضائع المشحونة جوا منها بضائع لا يعرف حجمها شحنت الى الخارج (١٩٥) وترك استخدام طائرة البوينغ ٧٠٧ في العام ١٩٦٠ أثرا عميقا على تطور شركة طيران جنوب افريقيا . ويتألف الاسطول الجوي حاليا من ثمانني طائرات بوينغ ٧٠٧ ، وخمس طائرات بوينغ ٧٤٧ سوبر بي ، وست طائرات بوينغ ٧٤٧ اس بي ، وتسع طائرات بوينغ ٧٢٧ ، وست طائرات بوينغ ٧٣٧ ، وثلاث طائرات هوكر سيدلي ٧٤٨ ، وأربع طائرات ايرباص اى ٣٠٠ (١٩٦) . وعلى الأقل ثلاث من طائرات ٧٤٧ جميعها تقدر قيمتها بمبلغ ١١٠ ملايين دولار جرى تمويلها من قبل شركة لتمويل التصدير الخاص (الولايات المتحدة) بضمانات قدمها مصرف التصدير والاستيراد (الولايات المتحدة) (١٩٧) . وبالمثل جرى تمويل طائرات ايرباص الأربع وقيمتها ٧٠ مليون راند بدرجة كبيرة من ائتمانات تصدير قدمتها الحكومة الفرنسية (١٩٨) . وقررت شركة طيران جنوب افريقيا شراء طائرات اضافية قيمتها ٢٥٠ مليون راند ينتظر وصولها الى جنوب افريقيا خلال السنوات الثلاث أو الاربعة القادمة . وسوف تضم الطائرات الخمس عشرة طائرتي بوينغ ٧٤٧ سوبر بي ، وطائرة ايرباص ، واثنتي عشرة طائرة بوينغ ٧٣٧ . وتقوم شركة السكك الحديدية في جنوب افريقيا بتمويل شراء طائرتي الجمبوجت اللتين ينتظر ان تسلما في تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٠ وفي كانون الثاني /يناير ١٩٨١ . اما مصانع طائرات ايرباص فقد عرضت سعرا منخفضا لاعتمادات التصدير ، وذكر ان هناك احتمالات قوية لأن يقوم مصرف فرنسي بترتيب اعتماد قيمته ٣٣ مليون راند (١٩٩) . وتقع الطائرات في " الجزء الرمادي " من الواردات العسكرية ، وهو الجزء الذي تقع فيه تلك المواد المشتراة في الظاهر لأفراض مدنية والتي يمكن تحويلها بسهولة للاستعمال العسكري .

-
- (١٩٤) ستار (جوهانسبرغ) ، ٢١ كانون الثاني /يناير ١٩٧٨ ؛ راند ديلي ميل (جوهانسبرغ)
٨ آذار /مارس ١٩٧٩ .
- (١٩٥) Official Yearbook of the Republic of South Africa, 1978
- (١٩٦) Official Yearbook of the Republic of South Africa, 1978
- (١٩٧) United States Bank Loans to South Africa, Corporate Data Exchange (New York), 1978.
- (١٩٨) "Black South Africa Explodes", Counter Information Services, 1977
- (١٩٩) فايننشال ميل (جوهانسبرغ) ، ٢٤ آب /اغتسطس ١٩٧٩ .

النقل البحري

١٨٠ - وعلى الرغم من أحكام قرارات الجمعية العامة العديدة التي تدعو إلى منع التسهيلات عن السفن المبحرة إلى جنوب أفريقيا أو منها فإن سافارين ، شركة الخطوط البحرية الوطنية ، مستمرة في النمو . وقد باشرت شركة سافارين خدماتها في العام ١٩٤٦ بشراء ثلاث سفن كانت مستخدمة أثناء الحرب من الولايات المتحدة . وتملك هذه الشركة وتشغل اليوم نحو خمسين سفينة ، وتحتل مكانة بين أكبر عشر شركات في جنوب أفريقيا ، وتساهم بنحو ٨٠ مليون راند في العائدات السنوية لجنوب أفريقيا من النقد الاجنبي (٢٠٠) . وتخدم الخطوط البحرية صادرات جنوب أفريقيا إلى الولايات المتحدة ، والمملكة المتحدة ، وأوروبا الغربية ، ومنطقة الكاريبي ، واليابان والشرق الاقصى ، وحوض المتوسط ، وأستراليا ، ووارداتها منها .

١٨١ - وقدمت شركة سافارين في العامين ١٩٦٤ و ١٩٦٦ طلبات في هولندا واليابان للحصول على خمس سفن للحمولة الجافة وثلاث سفن للحمولة السريعة . ودخلت شركة سافارين في العام ١٩٦٩ مجال ناقلات النفط العملاقة وذلك في شراكة مناصفة مع شركة الخطوط الملكية عبر المحيطات (الأسترالية) . وتملك شركة سافارين وتدير الخطوط الجوية ساوث وست .

١٨٢ - وفي العام ١٩٧٥ طلبت شركة سافارين من شركة يابانية سفينة لنقل الخامات السائبة تبلغ حمولتها الجافة ١٦٧ ٥٠٠ طن وذلك لنقل صادرات خام الحديد السائب من جنوب أفريقيا . والسفينة " سيشن " هي أكبر ناقلة تقليدية في العالم لنقل الخام السائب وقد بلغت تكلفة صنعها ٢٨ مليون راند (٢٠١) وقد اشترت هذه الشركة التابعة لجنوب أفريقيا أيضا أربع حاويات فرنسية الصنع بلغت قيمتها ٢٤ مليون راند (٢٠٢) . وشاركت سافارين شركة " جيرمان افريكا لاين " في توظيف استثمار قدره ١٤٧ مليون راند في الحاويات العاملة على خط جنوب أفريقيا / أوروبا (٢٠٣) . ومن بين السفن التجارية التسع المسجلة في جنوب أفريقيا والتي تم بناؤها في العام ١٩٧٨ ، اثنتان جرى بناؤهما في فرنسا واثنتان في اليابان والخمس الباقية في جنوب أفريقيا (٢٠٤) .

(٢٠٠) مالم يذكر خلاف ذلك فإن جميع البيانات في هذا الجزء مستقاه من

The Official Yearbook of the Republic of South Africa, 1978, op. cit.

(٢٠١) ستار (جوهانسبرغ) ، ٢٤ أيلول / سبتمبر ١٩٧٧ .

"Black South Africa Explodes", Counter Information Services (London), (٢٠٢)
1977 .

(٢٠٣) ساوث أفريكان دابجست (بريتوريا) ، ١٨ آب / أغسطس ١٩٧٨ .

Lleydis Register of Shipping, "Annual Summary of Merchant Ships (٢٠٤)
Completed in the World during 1978", London .

١٨٣ - وقد اكتشف في عام ١٩٧٧ أن السفينة " توغيلاند " ، التي تعود ملكيتها الى شركة سافارين والمسجلة في جمهورية ألمانيا الاتحادية ، تنقل بصورة غير قانونية قذائف لمدافع الهاوتزر من عيار ١٥٥ مم الى مدينة كيب تاون مرتكبة بذلك انتهاكا جسيما للحظر الالزامي الذي فرضته الأمم المتحدة على توريد الاسلحة الى جنوب افريقيا (٢٠٥) .

١٨٤ - وقبلت مجموعة كونه وناجل للشحن والنقل البحري بالتعاقد على عمل مرتبط بشركة Sasol III وذلك كجزء من خطط المجموعة لزيادة الاستثمارات في الجنوب الافريقي . ويشمل العقد الذي منحهته شركة ساسول وفلور (الولايات المتحدة) وضع الترتيبات لشحن . . . ٣٤٥ طن بحرا وجوا . كما يعتبر هذا العقد أحد أكبر العقود التي نفذتها الشركة . وهذه المجموعة هي شركة تأسست في ألمانيا واتخذت من سويسرا مركزا لها وتعمل في جنوب افريقيا منذ خمس وعشرين سنة (٢٠٦) .

(٢٠٥) ذى نيشن (نيويورك) ٢٨ تموز/يوليه ، ٤ آب/اغسطس ١٩٧٩ .

(٢٠٦) راند ديلي ميل (جوهانسبرغ) ١٣ آب/اغسطس ١٩٧٩ . تونى بوينست

(To the Point) ، (جوهانسبرغ) ١ حزيران/يونيه ١٩٧٩ .

٥ - الهجرة

١٨٥ - من الناحية التاريخية ، فاقت نسبة ما تطلبه جنوب افريقيا من العمال المهرة نسبة نسبو السكان المحليين البيض . ولما كان يتعذر على الافريقيين تلبية الطلب على العمال ، لانهم يحرمون من فرص العمل ، والتعليم والتدريب الضروريين ، في ظل نظام الفصل العنصري ، أصبح تشجيع دخول اصحاب المهارات من البيض برنامجا لتوليه الحكومة اهمية . ورغم اعتماد الجمعية العامة للقرار رقم ٢٣٩٦ (د - ٢٣) المؤرخ في ٢ كانون الاول / ديسمبر ١٩٦٨ ، الذي طلبت فيه الجمعية العامة علو وجه التحديد من جميع الدول اعاقا تدفق المهاجرين الى جنوب افريقيا ، وخصوصا هجرة المهرة والفينيين ، استمرت الهجرة الى هذا البلد . فبر أن عدد البيض الذين فادروه في ١٩٧٧ و ١٩٧٨ فاق عدد البيض الذين دخلوه (٢٠٧) .

١٨٦ - ويمثل وزارة الهجرة في الخارج موظفوها الملحقون بمختلف بعثات جنوب افريقيا الدبلوماسية والرسمية الاخرى في اثينا وباريس وبرن وبروكسل وبيون وفلاسغو وفيينا ولاهاي ولشبونه ولندن وميوننيخ وهامبورغ (٢٠٨) . وتعمل مكاتب وزارة الخارجية ، هي الاخرى ، باسم ادارة الهجرة ، كما تقوم كل من وزارة السياحة الخارجية ومكتب الاتصالات الوطنية والدولية بتوزيع المواد الاعلامية في بلدان عديدة . وتنشر بانتظام في الصحف والمنشورات الاخرى في المملكة المتحدة ، وهولندا ، وسويسرا ، وبلجيكا ، وفرنسا ، والنساء اعلانات عن فرص العمل في جنوب افريقيا ، وتقدم الحكومة الممنونة لمؤسسة خاصة هي the South African Immigration Organization (PTY) Ltd (Samorgan) عمالا بريطانيين مهرة . وفي كثير من الأحيان يقوم مسؤولون في حكومات اجنبية ، لديهم اهتمام بالهجرة ، بزيارة جنوب افريقيا بمفتمهم ليوفا على ادارة الهجرة .

١٨٧ - اما المهاجرون البيض من ذوى المهارات ، الذين تجتذبهم الى جنوب افريقيا فرص العمالة وارتفاع مستوى المعيشة ، فيخضعون بعد ذلك لعملية ترفيب بواسطة برنامج مساعدات تقدمها حكومة جنوب افريقيا في مجالات النقل والتسهيلات الجمركية الخاصة والسكن . ثم ان شركات الطيران الوطنية البريطانية والفرنسية والبلجيكية والسويسرية والنسايوية واليونانية والبرتغالية هي اطراف فسي اتفاقية مع شركة طيران جنوب افريقيا يمنح المهاجرون بموجبها تعرفه خاصة للسفر جوا الى هذا البلد .

١٨٨ - كان عدد المهاجرين الى جنوب افريقيا يفوق عادة عدد المهاجرين منها . ولكن القلق المتزايد في الميدانين السياسي والاقتصادي أدى ، في ١٩٧٨ ، الى ان يكون عدد المفسادين

(٢٠٧) انعكس الاتجاه من جديد في ١٩٧٩ مع ازدياد عدد المهاجرين الوافدين

من روديسيا .

(٢٠٨) ما لم يرد خلاف ذلك ، فان جميع المعلومات جرى استقاؤها من South African

Bureau of National and International Communication, South Africa 1978 : Official

.Yearbook of the Republic of South Africa, Pretoria, 1980

٢٠٦٨٦ شخصا ، وعدد الوافدين ١٨٦٦٩ شخصا فقط . وهذا الرقم هو ادنى رقم للوافدين منذ سنة ١٩٦١ . وكان نصف الوافدين تقريبا من روديسيا (٢٠٩) . وقد تكبدت جنوب افريقيا خسارة صافية في عدد سكانها قدرها ٢٠١٧ نسمة ، بعد ان كانت الخسارة في السنة السابقة ١١٧٨ نسمة (انظر الجدول ٨) . وحصل الانخفاض الاكبر في الوافدين من بريطانيا ، فقد تدنى عددهم من اكثر من ٧٠٠٠ شخص في عام ١٩٧٧ الى ٤٥٥٠ شخصا في عام ١٩٧٨ . كما تدنى عدد الوافدين من استراليا بنسبة ٥٩ في المائة ، وعدد الوافدين من جمهورية المانيا الاتحادية بنسبة ٤٢ في المائة ، ولم تحصل زيادة الا في عدد الوافدين من روديسيا ، وكانت نسبتها طفيفة بحيث بلغت ٧ في المائة (انظر الجدول ٩) . وكما يتبين من الجدول ١٠ ، يعمل معظم المهاجرين في المجال المهني ومجال الصناعة التحويلية والبناء والاعمال المكتبية والتنظيم والادارة . ولهذا كانت مساهمتهم في نمو اقتصاد الفصل العنصرى كبيرة .

الجدول ٨

عدد الوافدين والمغادرين

<u>الربح او الخسارة</u>	<u>المغادرون</u>	<u>الوافدون</u>	
٤٠٢٠٩ +	١٠٢٥٥	٥٠٤٦٤	١٩٧٥
٣٠٥٩٨ +	١٥٦٤١	٤٦٢٣٩	١٩٧٦
١١٧٨ -	٢٦٠٠٠	٢٤٨٢٢	١٩٧٧
٢٠١٧ -	٢٠٦٨٦	١٨٦٦٩	١٩٧٨

المصدر: ادارة الاحصاء ، بريتوريا .

(٢٠٩) فايننشال ميل (جوهانسبرغ) ، ٢٣ آذار/مارس ١٩٧٩ .

المستول ٩

البلدان التي يهد المهاجرون فيها

البلد	المجموع	افريقيا	المتحدة	المملكة	هولندا	جمهورية النمانيا الاتحادية	بقية بلدان	بقية بلدان	النسبة المئوية
٢٣٩٠	٣٥٨٤٧	٨٤١٨	١٧٣٨٠	٤٨٥	٤٧٦	٢١٩٩	٤٦٨٤	٢٣٩٠	٣٨١
٦٦٦	١٠٠	٢٢٥	٥٨٥	٢٦٢	٢٦٢	٦٦١	١٣١	٦٦٦	١٩٧٤
٢٨٧٦	٥٠٣٣٧	٦٢٤٩	٢٥٣٨٧	١٠٣	٨٠٠	٢٨٥٥	٥١٧٠	٢٨٧٦	١٩٧٥
٨٤٥	١٠٠	٢٦٣	١٠٣	١٠٣	١٠٣	٨٥	١٠٣	٨٤٥	١٠٠
٢٩٨٤	٤٦٠٧١	١٥٣٥٩	٢١٠٩٠	٤٥٨	٦٦٣	١٧٥٩	٤٢١٦	٢٩٨٤	١٩٧٦
٥٦	١٠٠	٢٣٣	٤٥٨	٣٥	٣٥	٣٩	١٦	٥٦	١٠٠
١٤٩٧	٢٤٧٢٤	١٢٦٦٦	٨١٨	٢٤٥	٢٤٥	٦٨٤	٢٣٤٤	١٤٩٧	٨١١
٦٥	١٠٠	٥١٦٢	٢٤٥	١٠٠	١٠٠	٢٨	٦٥	٦٥	١٠٠

المصدر : ادارة الاحصاء ، برنيسيا .

الجدول ١٠
مهن الوافدين والمفادرون (١٩٧٢)

المهنة	الوافدون	المفادرون	الربح او الخسارة
المهن الفنية	٣ ١١٩	٣ ٦٢٥	٥٠٧ -
التنظيم والادارة	٨٧٠	٧٩٤	٧٦ +
الاعمال المكتبية	١ ٩٤٨	١ ٥٤٨	٣٠٠ +
عمال المبيعات والعمال ذوو الصلة بالمبيعات	٦٥٠	٥٣١	١١٩ +
المهن الزراعية	١٩٨	٥٧	١٣١ +
الصناعة التحويلية والبناء	٢ ٤٣٢	٢ ٦٦١	٢٢٩ -
عمال الخدمات	٣٨٠	٣٥٩	٢١ +
مجموع الافراد ذوى النشاط الاقتصادى	٩ ٥٩٧	٩ ٦٨٦	٨٩ -
مجموع الافراد من غير ذوى النشاط الاقتصادى	١٥ ١٢٧	١٥ ٨٣٣	٧٠٦ -
المجموع	٢٤ ٧٢٤	٢٥ ٥١٩	٧٩٥ -

المصدر: ادارة الاحصاء، بريتوريا.

هـ* - التعاون الثقافي والتعليمي والرياضي وغيره
من اشكال التعاون مع جنوب افريقيا

١٨٩- من اهم الوسائل التي يتبعها نظام الحكم في جنوب افريقيا كي يكون مقبولا وشريا في المجتمع الدولي ، المبادلات الثقافية ، والتعليمية ، والرياضية وغيرها من انواع المبادلات الانسانية . ومع ذلك ، فلا تتوفر معلومات منتظمة تذكر عن تنفيذ قرارات الجمعية العامة بشأن هذه المسألة لأن معظم المبادلات الثقافية والتعليمية تتم خارج نطاق سلطة حكومات البلاد المعنية .

١٩٠- ان الايكويتي Equity (وهو اتحاد الممثلين الهريطانيين) بسبب موقفه القوي المعادي للفصل العنصري يمنع اعضاءه من التمثيل في جنوب افريقيا ، كما يحول دون توزيع الافلام التليفزيونية والتجارية التي مثل فيها اعضاء الاتحاد ، في جنوب افريقيا . وعلى الرغم من ذلك ظل هذا النظام ناجحا في اجتذاب العديد من الفنانين الاخرين في مجالات الفنون الادبية ، والبصرية والادائية ، وكذلك العلماء وغيرهم من ذوى المهارات . ان السياسات العنصرية لنظام الحكم القائم على الفصل العنصري لا تمنع الفنانين والزوار من جميع الاجناس الذين كثيرا ما يهتمون بما يقدم لهم من اجور مرتفعة ، اكثر من اهتمامهم بمثلهم نظام الفصل العنصري . ويأتي اغلب هؤلاء الفنانين من الولايات المتحدة ، والمملكة المتحدة واسرائيل . وتعتبر هذه الزيارات عاملا نفسيا وتعليميا حاسما يحول دون تزايد انعزال جنوب افريقيا دوليا .

الالعاب الرياضية

١٩١- نظرا للطابع الدولي للمنظمات الرياضية ، تتوفر بشكل ايسر معلومات عن موضوع مقاطعة جنوب افريقيا في مجال الالعاب الرياضية . ويرجع تاريخ اول محاولات قامت بها هيئات رياضية وطنية لتنظيم مقاطعة جنوب افريقيا في الالعاب الرياضية الدولية الى الخمسينات عندما اثار ، على سبيل المثال ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية مسألة اشتراك جنوب افريقيا في اللجنة الاولمبية الدولية في عام ١٩٥٨ . فقد منعت جنوب افريقيا من الاشتراك في الالعاب الاولمبية في عامي ١٩٦٤ و ١٩٦٨ .

١٩٢- وقد رجحت الجمعية العامة ، في قرارها ٢٣٩٦ (د-٢٣) المؤرخ في ٢ كانون الاول / ديسمبر ١٩٦٨ من جميع الدول وقف المبادلات الرياضية مع جنوب افريقيا . وقد ساعد هذا القرار الى حد بعيد الحركة الرامية الى منع الفرق الرياضية المكونة من البيض فحسب من جنوب افريقيا من الاشتراك في الالعاب الرياضية الدولية ، واستبعدت جنوب افريقيا من الحركة الاولمبية في عام ١٩٧٠ . ومنذ ذلك الحين طردت جنوب افريقيا او حرمت من عدد من الاتحادات الرياضية الدولية . كما انها منعت من مباريات السطولة العالمية الرئيسية بفضل الضغوط التي قامت بها بلاد افريقية واسيوية واشتراكية (٢١٠) .

(٢١٠) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الرابعة والثلاثون ، الملحق رقم ٢٢

(A/34/22) ، الفقرات ١١٤ - ١٣١ و ١٧٢ - ١٧٨ .

١٩٣- ودلت مقاطعة عدد من البلاد الافريقية وبلاد العالم الثالث - وكانت مقاطعة واسعة الانتشار - للالعاب الاولمبية في عام ١٩٧٦ ، على الامة التي توليها تلك البلاد نحو عزل جنوب افريقيا ومنعها من الاشتراك في الاحداث الرياضية الدولية . وفي صيف ١٩٧٦ ارسل اتحاد الركبي في نيوزيلندا فريقه التمثيلي الى جنوب افريقيا للقيام بجولة فيها . وعلى الرغم من ان حكومة نيوزيلندا - المنتخبة حديثا - اكدت من جديد معارضتها للفصل العنصرى ، الا انها اعلنت سياسة عدم تدخل في شؤون الهيئات الرياضية وبالتالي ، لم تحاول وقف جولة فريق الركبي . واطهر هذا الموقف اتجاهها معاكسا لسياسة دامت ثلاث سنوات كانت تتبعها الحكومة السابقة في حائل جميع الاتصالات الرياضية مع جنوب افريقيا . واحتجاجا على وجود نيوزيلندا في الالعاب الاولمبية في ١٩٧٦ انسحبت تسع عشرة دولة افريقية ، وكذلك غيانا والعراق من الالعاب (٢١١) .

١٩٤- واعتمدت الجمعية العامة القرار ٦/٣١ واوفي ٩ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٦ بانشاء لجنة مخصصة لصياغة اتفاقية دولية لمناهضة الفصل العنصرى في ميدان الالعاب الرياضية . وقامت اللجنة المخصصة بصياغة اعلان دولي لمناهضة الفصل العنصرى في الالعاب الرياضية ، كتدبير مؤقت واعتمدت الجمعية العامة هذا الاعلان في ١٤ كانون الاول /ديسمبر ١٩٧٧ (القرار ٣٢/١٠٥ ميم، المرفق) . ومنذ ذلك الوقت واللجنة المخصصة ، تعكف على صياغة اتفاقية دولية لمناهضة الفصل العنصرى في الالعاب الرياضية ستؤدى الى تقوية الحملة الرامية الى عزل جنوب افريقيا في ميدان الالعاب الرياضية عزلا كاملا (٢١٢) .

١٩٥- وامام مقاطعة البلدان الافريقية لالعاب الكومنولث في اذمنتون ، اعتمد رؤساء حكومات بلدان الكومنولث في حزيران /يونيه ١٩٧٧ اتفاق جلينيا جليز التي وافقت الحكومات بمقتضاه على الاشتراك بصورة نشطة في حظر الاتصالات الرياضية الثنائية مع جنوب افريقيا . ومن بين حلفاء جنوب افريقيا الرئيسيين في ميدان الالعاب الرياضية من بلدان الكومنولث قطعت كندا واوراليا فعلا جميع الاتصالات الرياضية الثنائية ، باستثناء عدد قليل منها ، مع جنوب افريقيا عن طريق تنفيذ جزاءات نافذة المفعول . وظلت المملكة المتحدة ونيوزيلندا اقل اكرثا فيما يتعلق بتنفيذ الاتفاق ، واستمرت مبادلاتهما الرياضية ولكن بصورة اقل عما كان عليه الحال قبل اتفاق جلينيا جليز .

١٩٦- واتخذ الاتحاد الاقتصادى الاوروبى في شباط/فبراير ١٩٧٨ ، سياسة شبيهة باتفاق جلينيا جليز ، اصبح بمقتضاها ، عدم تشجيع الاتصالات الرياضية بين الدول الاعضاء وجنوب افريقيا امرا رسميا .

١٩٧- ومنذ الالعاب الاولمبية لعام ١٩٧٦ اتخذ الكثير من الحكومات والهيئات الرياضية اجراءات ضد اشتراك الرياضيين والفرق الرياضية من جنوب افريقيا في الالعاب الرياضية الدولية . واوصى

Ramsamy, Sam, "Racial Discrimination in South African Sport" (Notes (٢١١) and Documents No.8/80), April 1980 .

(٢١٢) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الرابعة والثلاثون ، الملحق رقم ٣٦ (A/34/36) .

وزراء خارجية بلدان الشمال ، في اذار/مارس ١٩٧٨ ، بأن تتوقف الاتصالات مع جنوب افريقيا في ميدان الالعاب الرياضية . ورفض عدد من بلدان امريكا اللاتينية منح تأشيرات للرياضيين من جنوب افريقيا . الا ان عددا من البلدان ظلت محتفظة باتصالها الرياضية مع فرق جنوب افريقيا .

١٩٨ - وسمح لفريق كأس ديفز للتنس من جنوب افريقيا بمباراة فريق الولايات المتحدة في اذار/مارس ١٩٧٨ . وقامت جماعات الحقوق المدنية والجماعات المناهضة للفصل العنصرى بتنظيم احتجاجات جماهيرية في مكان المباراة في ناشفيل بولاية تينيسي ، حيث فاق عدد المتظاهرين عدد المتفرجين بنسبة ثلاثة الى واحد . وبعد مرور شهر على المباراة اضطرت جنوب افريقيا الى الانسحاب من المباريات المقبلة لكأس ديفز وكأس الاتحاد . الا انها مازالت عضوا في الاتحاد الدولي للتنس على الرغم من انها غير قادرة على المباراة لاهراز لقب البطولة لفرقها (٢١٣) .

١٩٩ - وصل كالي كوتزى الى الولايات المتحدة للملاكمة في كانون الثاني/يناير ١٩٧٩ ، وهو ابيض من جنوب افريقيا اطلق النار اثناء عمله في شرطة جنوب افريقيا ، على طفل من مدرسة سويتو فأصابه بالعرج ، وحكم عليه فيما بعد بأنه حاول " احباط اهداف العدالة " . والغيت تأشيرة عمل كوتزى بعد مباراة ملاكمة واحدة بسبب احتجاج المنظمات الرياضية والمنظمات المناهضة للفصل العنصرى ومنظمات الحقوق المدنية في الولايات المتحدة . وبعد ذلك تلاكم كوتزى مع جون تات الامريكي الأسود في بانتوستان بوفوثا تسوانا . وقام بوب اروز الامريكي من شركة توب رانك المعدودة بنيويورك بالترويج لهذه المباراة كجزء من سلسلة تصفية لبطولة الوزن الثقيل في اتحاد الملاكمة العالمي . ونقلت المباراة الشبكة التليفزيونية الأمريكية سي . بي . اس و اشار معلق هذه الشبكة الى " دولة بوفوثا تسوانا الافريقية المستقلة " . واصدرت حكومة بوفوثا تسوانا المزعومة طابعا بريديا تذكريا من فئة ١٥ سنتا احياء لهذه الملاكمة . وكان المنتصر الحقيقي لتلك المباراة هو جنوب افريقيا على الرغم من ان الملاكم الامريكي كان هو المنتصر ، لانها حققت دعاية دولية ايجابية لسياساتها في الالعاب الرياضية القائمة على الفصل العنصرى والبانتوستانات المستقلة (٢١٤) .

٢٠٠ - وجرت مباراة التصفية الثانية ، التي اشترك فيها جيرى كوتزى ، وهو ابيض من جنوب افريقيا ، ضد ليون سبنكس الامريكي الاسود ، في مونتي كارلو ونقلتها الشبكة التليفزيونية الأمريكية ان . بي . سي .

٢٠١ - وكانت اهم مباراة جرت ، المباراة بين جون تات وجيرى كوتزى في تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٩ لأن الشيء محل المباراة كان فيما يبدو اهم بكثير من تاج اتحاد الملاكمة العالمية للوزن الثقيل ، حيث كان من المقرر لهذه المباراة ان تتم في جنوب افريقيا ، وان تنقل دوليا عن طريق شبكة التليفزيون ان . بي . سي . وبات جنوب افريقيا تنتظر المكاسب الدعائية الكبرى ولكن لم تتحقق تلك المكاسب بسبب الاحتجاجات واسعة النطاق في الولايات المتحدة وادانة العديد من المنظمات بما فيها المجلس الاعلى للرياضة في افريقيا ، ولجنة الامم المتحدة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى ،

(٢١٣) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثانية والثلاثون ، الملحق رقم ٢٢

(A/32/22) ، الفقرات ١١٤ - ١٣١ .

(٢١٤) ساوث افريكان - (نيويورك) تموز/يوليه - اب/اغسطس ١٩٧٩ .

والاتحاد الافريقي للملاكمة الذي صرح بأنه لم يعد يعترف بتقييم اتحاد الملاكمة العالمي للملاكمين الافريقيين بسبب ما هو قائم بين الاتحاد وجنوب افريقيا من روابط (٢١٥) .

٢٠٢- ومنعت حكومة فرنسا فريق الركبي من جنوب افريقيا من القيام بجولة فيها في تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٩ عندما اشترطت ان يحصل اللاعبون من جنوب افريقيا على تأشيرات سياحة قبيل موعد جولتهم ، علما بأنه كان لفرنسا اتصالات متكررة مع فرق رياضية من نظام الفصل العنصرى حتى عام ١٩٧٩ (٢١٦) . وكانت الحكومة الفرنسية هي المسؤولة ايضا عن منع فريق فرنسا للفولف من زيارة جنوب افريقيا في نيسان / ابريل ١٩٧٩ .

٢٠٣- وكان لعدد من بلدان اوروبا الغربية وقليل من بلدان امريكا الجنوبية اتصالات رياضية في العامين الماضيين . والى جانب تأخير نهاية الالعاب الرياضية العنصرية لجنوب افريقيا ، فان هذه الاتصالات الرياضية ستساعد ايضا نظام الحكم في جنوب افريقيا على الترويج دوليا لسياسته " المعسولة " في الفصل العنصرى ، وخلقت لجنة الالعاب الاولمبية الاسرائيلية جوا مشوشا عندما ارتدت عن قرار سابق بقطع جميع الروابط الرياضية مع جنوب افريقيا . ورغم ان القرار الاصلي انما اتخذ من اجل عدم تعريض دخول اسرائيل في الالعاب الاولمبية لعام ١٩٨٠ للخطر ، فان الاسرائيليين يقولون الان انهم سيستمرون في مباراة فرق جنوب افريقيا (٢١٧) .

٢٠٤- وغالبا ما تدعو فرق جنوب افريقيا فرقا اخرى أو تدخل بلدانا سرا . وقد ساعد سهر اللجنة الخاصة المناهضة للفصل العنصرى والمجلس الاعلى للالعاب الرياضية في افريقيا على اطلاق الحكومات المختلفة على تلك المناورات ، واتخذت بعض الحكومات اجراءات ضد فرق واشخاص من جنوب افريقيا ممن يقومون بهذه المناورات .

٢٠٥- الا ان سلطات جنوب افريقيا دائبة على بدء مناورات جديدة للتخلص من الانعزال لانها تدرك اهمية الالعاب الرياضية كمحفل دولي لسياساتها العنصرية . واكتشف اخيرا ان حكومة جنوب افريقيا كانت وما تزال تستخدم منظمات عدة كواجهة تحصل من خلالها على احترام دولي في ميدان الالعاب الرياضية . ومن المعروف الان ان الحكومة كانت مصدر كثير من الاموال المصروفة على الجرائد وحملات الاعلان لاقناع الناس وخاصة في بريطانيا العظمى والولايات المتحدة بأن الالعاب الرياضية في جنوب افريقيا متكاملة . واتهم مجلس جنوب افريقيا للالعاب الرياضية ، وهو هيئة رياضية غير عنصرية في جنوب افريقيا ، وزارة الاعلام في جنوب افريقيا بانها انفقت اكثر من مليون دولار امريكى لترويج ملاكمة المحترفين ، من خلال سلسلة فنادق سوثرن سن في جنوب افريقيا (٢١٨) . وتشهد

(٢١٥) وكالة انباء رويتر ، ٤ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٩ .

(٢١٦) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الرابعة والثلاثون ، الملحق رقم ٢٢

(A/34/22) ، الفقرة ١١٩ .

(٢١٧) المرجع نفسه ، الملحق رقم ٢٢ ألف (A/34/22/Add.1) .

(٢١٨) نيويورك تايمز ، ١٢ تموز / يوليه ١٩٧٩ .

- سلسلة مباريات الملاكمة على المستوى العالي ، السالفة الذكر ، على ما لهذا النوع الخاص من الألعاب الرياضية من اهمية يعرفها نظام الحكم العنصرى .
- ٢٠٦ - وما تشمله الأحداث الرياضية الهامة التي ما زالت تنافس فيها جنوب افريقيا الركبى ، والكريكيت ، والتنس ، وكرة القدم والفولف .
- ٢٠٧ - وفي ١٩٧٩ كان فريق كواجا براريان للركبى من جنوب افريقيا يعتمزم القيام بجولة في ايرلندا والمملكة المتحدة . وفي حين ان حكومة ايرلندا حظرت على فريق جنوب افريقيا المباراة في ايرلندا ، فقد اكمل فريق البراريان جولته في المملكة المتحدة ، على الرقم من الاحتجاج الشعبي الشديد ضده . وثبت ان هذه الجولة كانت بمثابة تقدم كبير للالعاب الرياضية لجنوب افريقيا كما انها مهدت الطريق لجولة متبادلة لفريق لينز للركبى في جنوب افريقيا في الفترة من أيار/مايو الى تموز/يوليو ١٩٨٠ . وكان من المنتظر أن يصل دخل جنوب افريقيا من الجولة ٢٠ مليون راند ، يدفع منها مليون راند لمجلس الركبى بجنوب افريقيا (٢١٩) . وقرر المجلس الاعلى للالعاب الرياضية في افريقيا في جمعيته العامة التاسعة مقاطعة الأحداث الرياضية التي تشمل المملكة المتحدة بسبب ما لها من اتصالات رياضية مع جنوب افريقيا (٢٢٠) .
- ٢٠٨ - ومن المقرر الآن أن يزور نيوزيلندا فريق سبرنج بكس للركبى في جنوب افريقيا ، في عام ١٩٨١ . وترفض حكومة نيوزيلندا اتخاذ موقف حازم في هذا الصدد بحرمان لاعبي جنوب افريقيا من التأشيرات ، على الرغم من ان حكومة فرنسا ألغت جولة مثيلة للفريق الى فرنسا في عام ١٩٧٩ . وهكذا قامت منظمة في نيوزيلندا بالتحضير لحملة دعائية كبرى تحت اسم " اوقفوا جميع الجولات العنصرية " حتى يتسنى لها الغاء الجولة المقترحة (٢٢١) .
- ٢٠٩ - وما زالت الولايات المتحدة تشير فرصا رياضية للاعبي التنس من جنوب افريقيا عن طريق المنافسة وكذلك بالحضور في الجامعات بالولايات المتحدة (٢٢٢) . وفاز لاعبون من جنوب افريقيا بأربعة بطولات زوجية في مباراة تنس دولية للناشئين جرت في ولاية نيويورك في كانون الثاني/يناير ١٩٨٠ (٢٢٣) .
- ٢١٠ - واقترح نظام الحكم في جنوب افريقيا اجراء سلسلة من مباريات الكريكيت بين ثلاث دول هي

(٢١٩) راند ديلي ميل ، (جوهانسبرغ) ، ٢٢ آذار/مارس ١٩٨٠ .

(٢٢٠) اجانس فرانس برس ، ياوندى ، ١٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٩ .

(٢٢١) تصريح ادلى به تريغور ريتشارد ، وهو ممثل حركة " اوقفوا جميع الجولات العنصرية "

امام اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى في ٢٨ آذار/مارس ١٩٨٠ .

(٢٢٢) ستار (جوهانسبرغ) ، ٢٥ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٩ ؛ راند ديلي ميل

(جوهانسبرغ) ، ٢٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٩ ؛ ساوث افريكان داهجست (بريتوريا) ، ١١ كانون

الثاني/يناير ١٩٨٠ .

(٢٢٣) ستار (جوهانسبرغ) ، ٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٠ .

انكلترا ، واستراليا ، وجنوب افريقيا في جنوب افريقيا في هذا العام (٢٢٤) . كما تأمل سلطات جنوب افريقيا في ان يقوم فريق كريكيت من جنوب افريقيا بجولة في المملكة المتحدة يمكن ان تكون اول زيارة لانكلترا يقوم بها فريق كهذا منذ عام ١٩٦٥ (٢٢٥) .

٢١١ - وما زالت جنوب افريقيا نشطة في احداث الغولف على الرغم من ان حكومة اليونان منعت لاعبي الغولف من جنوب افريقيا من الاشتراك في مباراة كأس العالم للغولف التي جرت في اثينا في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٩ . وستلعب جنوب افريقيا في مباراة الغولف العالمية للهواة (كأس ايزنهاور) لهذا العام حيث تقرر تغيير مكان المباراة الى الولايات المتحدة . ومنعت جنوب افريقيا من مباريات ١٩٧٩ التي جرت في فيجي ، ولو جرت مباراة ١٩٨٠ في البرازيل كما كان مخططا لها اصلا لما استطاعت الاشتراك فيها (٢٢٦) . وسمح لجارى بليير ، لاعب الغولف من جنوب افريقيا والحائز على جائزة فيرورد لقاء الخدمات غير العادية التي اداها لنظام الحكم القائم على الفصل العنصرى ، بالاشتراك في مباراة فولف في ساحل العاج في آذار/مارس ١٩٨٠ . وقد قدمت خدمات بليير مجانا لجميع البلدان الافريقية كمحاولة من بين المحاولات العديدة للتغلب على المقاطعة الدولية لجنوب افريقيا في مجال الالعاب الرياضية (٢٢٧) .

٢١٢ - وهكذا ، يتضح انه على الرغم من ان اقلية البلدان قد اشتركت في الحملة لعزل جنوب افريقيا من الالعاب الرياضية الدولية ، فان عددا من الدول الاعضاء ؛ وبصفة خاصة المملكة المتحدة ، والولايات المتحدة ، ونيوزيلندا ما زالت تفتت من عضد هذا الجهد عن طريق السماح بالمباراة والاتصالات المستمرة مع اللاعبين والهيئات الرياضية من جنوب افريقيا . ويجب تشجيع هذه الدول وفيرها حتى تمثل لقرارات الامم المتحدة الخاصة بالالعاب الرياضية والفصل العنصرى ، كي يتم التنفيذ الكامل لهذا التدبير الاكفأ لوضع حد للفصل العنصرى .

السياحة

٢١٣ - ان ترويج السياحة في جنوب افريقيا مهمة هامة تقوم بها حكومة جنوب افريقيا لما تؤديسه السياحة على اعتبار انها وسيلة دعائية ، ولما يجلبه السياح الا جانب من قطع اجنبي ذى قيمة . ففي

(٢٢٤) اوزيرفر (لندن) ، ١٩ آب/ افسطس ١٩٧٩ .

(٢٢٥) ستار ، النسخة الاسبوعية التي ترسل بالبريد الجوى (جوهانسبرغ) ، ١٠ تشرين

الثاني / نوفمبر ١٩٧٩ .

(٢٢٦) " اعزلوا جنوب افريقيا من جميع الالعاب الرياضية الدولية " ، تصريح السيد سام

رامسامي ، رئيس SAN-ROC ، لندن ، الذى ادلى به امام اللجنة الخاصة للامم المتحدة في ٢٨ كانون

الثاني / يناير ١٩٨٠ .

(٢٢٧) المرجع نفسه .

عام ١٩٧٨ زاد عدد السياح الاجانب الذين زاروا جنوب افريقيا لأول مرة في غضون ثلاث سنوات . وانفق السياح البالغ عددهم ٥٨٨ ٦٤١ في ذلك العام ، ما قيمته ٣٣٠ مليون راند تقريبا من القطع الاجنبي (٢٢٨) . وتقدر الارقام الرسمية لجنوب افريقيا - مع التفاؤل - انه بحلول عام ١٩٨٠ سيوزر مليون سائح اجنبي جنوب افريقيا كل عام (٢٢٩) .

٢١٤ - قامت وزارة السياحة في جنوب افريقيا (ساتور) وشركة طيران جنوب افريقيا ومنظمو الجولات السياحية بمجهودات مشتركة لاجتذاب السياح الاجانب الى جنوب افريقيا عقب الهدوء الذي ساد بعد احداث انغولا وسويتو في ١٩٧٦ (٢٣٠) . وما زالت المملكة المتحدة اكبر مصدر للسياح الى جنوب افريقيا ويليهما الولايات المتحدة وجمهورية المانيا الاتحادية . ومع ذلك ، فالسياحة بين جنوب افريقيا وبلدان صغيرة معينة قد زادت بسرعة في السنوات الاخيرة . وبالنسبة للارجلتين تأتي جنوب افريقيا في المرتبة الثالثة كأفضل مكان لقضاء العطلات . وخططت قنصلية جنوب افريقيا في بوينس ايرس لاصدار ٢٠٠٠٠ تأشيرة سياحية في عام ١٩٧٩ بزيادة مقدارها ٤٠ في المائة عن عام ١٩٧٨ (٢٣١) .

٢١٥ - وفي أيار/مايو ١٩٧٩ أعلن النظام الحاكم في جنوب افريقيا عن خطته لافتتاح مكتب سياحة في اسرائيل بسبب الزيادة الكبيرة في السياحة بين البلدين . ان جنوب افريقيا هي اول بلد تقوم بفتح مثل هذا المكتب في اسرائيل . وزاد عدد السياح من اسرائيل بحوالي ٢٠٠ سائح في الشهر في عام ١٩٧٨ في حين زار اسرائيل اكثر من ١٧٠٠٠ سائح من جنوب افريقيا في نفس العام (٢٣٢) .

٢١٦ - ويبين الجدول ١١ تفاصيل الاعداد الاجمالية من السياح لجنوب افريقيا في الفترة من ١٩٧٣ الى ١٩٧٨ وبلاد معظم هؤلاء السياح .

(٢٢٨) جمهورية جنوب افريقيا ، مداوات مجلس العموم من ٢ الى ٦ نيسان/ابريل

١٩٧٩ .

(٢٢٩) South Africa 1978 : Official Yearbook of the Republic of South

Africa, op. cit.

(٢٣٠) فاينانشيال ميل (جوهانسبرغ) ، ٨ كانون الاول /ديسمبر ١٩٧٨ .

(٢٣١) فاينانشيال ميل (جوهانسبرغ) ، ٢ شباط/فبراير ١٩٧٩ .

(٢٣٢) ساوث افريكان دايجست (بريتوريا) ، ١٥ كانون الاول /ديسمبر ١٩٧٨ .

الجدول ١١

السياح الاجانب الذين زاروا جنوب افريقيا

١٩٧٨	١٩٧٧	١٩٧٦	١٩٧٥	١٩٧٤	١٩٧٣	
١٣ ٩٩٧	٦ ١٧٣	١ ٥٣٣	٣ ٤٠٥	٢ ٧٢٧	١ ٧٤٨	الارجنتين
١٢ ٢٨٢	١١ ١٢٣	١٦ ٦٧٤	٢٠ ٦٥٤	١٧ ٨٧١	٢٠ ٦٠٩	استراليا
٧ ٢٩٦	٥ ٩٧٢	٦ ٤٣٣	٧ ٢٨٤	٥ ٢٢٣	٤ ٠٤٢	اسرائيل
٧ ٨١٧	٩ ٥١٧	٨ ٠٢٢	٩ ٣٨٢	٨ ٠٢٦	٦ ٢٧١	اسكندينايفيا
						المانيا
						(جمهورية
						اتحادية)
٣٧ ٠٦٢	٣٢ ٩٨١	٣٥ ٧٨٩	٤١ ٥٠٦	٢٢ ٨٧١	٣١ ٦٠٣	
٨ ٧٣٩	٧ ١٨١	٨ ١٠٩	١٠ ٦٣٤	٧ ٦٢٠	٩ ٠٩٧	ايطاليا
٦ ٦٧٧	٥ ٤٤٥	٩ ٩٨٢	١٢ ٢٩٥	١١ ٣٥٢	٨ ٥١٧	البرتغال
٥ ٨٦٣	٥ ٢٦٢	٤ ٨٨٩	٥ ٣٢٠	٤ ٤٢٨	٤ ٤٨٨	بلجيكا
٩ ٩٦٩	٨ ٦٩٨	١٠ ٢١٩	١٠ ٤٨٢	٨ ٩٨٥	٨ ١٧٧	سويسرا
٨ ٩٧٧	٨ ٣٨٠	٨ ٤٧٩	٩ ٤١٣	٧ ٣١٢	٧ ٩٩٢	كندا
						المملكة
١٠٨ ٤٧٦	٩٧ ٤٦٥	١٢٣ ٢٦٨	١٤٠ ٣٢٤	١٠٤ ٦٥٦	٩٩ ٤٧٦	المتحدة
١٣ ١٢٦	١١ ٦٣٨	١٥ ٢١١	١٨ ٢٣٩	١٤ ٣٠٠	١٢ ٦٠١	هولندا
						الولايات
٤١ ٥٢١	٣٨ ٣٤٨	٤٤ ٠٩٠	٤٨ ٧١٢	٤٢ ٦٥١	٤٣ ١٦٨	المتحدة
٦٤١ ٥٨٨	٥٨٩ ٠٢٥	٦٣٨ ٤٧٩	٧٣٠ ٣٦٨	٦٠٨ ٤٢٥	٦١٠ ١٧٠	المجموع

المصدر : وزارة السياحة ، جمهورية جنوب افريقيا .

واو - المساعدات الانسانية والتعليمية وغيرها من المساعدات
المقدمة الى شعب جنوب افريقيا المقهور

- ٢١٧ - ان النداءات التي وجهتها الجمعية العامة من أجل تقديم مساعدات انسانية وتعليمية لضحايا الفصل العنصرى وعائلاتهم قد لقيت تأييداً واسعاً في المجتمع الدولي . ويوجه جزء كبير من المعونة المقدمة لهذا الغرض من خلال صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لجنوب افريقيا ، وبرنامج الأمم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الافريقي .
- ٢١٨ - ولقد أنشئ الصندوق الاستئماني بناءً على الفقرة ٢ من قرار الجمعية العامة ٢٠٥٤ بـ (د) (٢٠٠٠) المؤرخ في ١٥ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٥ . وتستعمل التبرعات المقدمة الى الصندوق فيما تستعمل ، في :
- (أ) تقديم المساعدة القانونية الى الاشخاص المضطهدين بموجب التشريعات القمعية والتمييزية لجنوب افريقيا ؛
- (ب) تعليم مثل هؤلاء الاشخاص وذويهم ؛
- (ج) اغاشة اللاجئين من جنوب افريقيا ؛
- (د) اغاشة ومساعدة الاشخاص المضطهدين بموجب التشريعات القمعية والتمييزية في ناميبيا وروديسيا الجنوبية والى عائلاتهم .
- ٢١٩ - وقد انشأت الجمعية العامة برنامج الأمم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الافريقي في قرارها ٢٣٤٩ (د-٢٢) المؤرخ في ١٩ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٧ ؛ وهذا البرنامج يقدم الآن منحا دراسية لسكان ناميبيا وجنوب افريقيا وزمبابوي . وترد في الجداول ١٢ و ١٣ و ١٤ قائمة بالحكومات التي تبرعت للصندوق الاستئماني والبرنامج التدريبي .
- ٢٢٠ - وبالإضافة الى ذلك ، فان الجمعية العامة قد أعربت ، في قرارها ٦٤/٣٣ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٨ ، عن ادراكها لكون استمرار تدفق الطلاب اللاجئين من جنوب افريقيا الهاربين من السياسات القمعية لا يزال بسبب ضغطها على المرافق التعليمية وغيرها من المرافق المتاحة في البلدان المجاورة التي توفر الملجأ لهؤلاء الطلاب ، وعن ثنائها على الأمين العام وعلى مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين لما يبذلانه من جهود من أجل تنظيم برامج المساعدة للطلاب اللاجئين من جنوب افريقيا في الدول المضيفة . ولا حظت الجمعية العامة كذلك مع التقدير الجهود المستمرة لحكومات بوتسوانا وزامبيا وسوازيلاند وليسوتو لمنحها حق اللجوء للطلاب اللاجئين وتوفيرها التسهيلات التعليمية وغيرها لهم (للاطلاع على استعراض لهذه البرامج ، انظر A/34/345) . ويحث القرار كل الدول ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الحكومية والمنظمات غير الحكومية على التبرع بمسألة لبرامج المساعدة من أجل هؤلاء الطلاب اللاجئين .
- ٢٢١ - واعترافاً من الجمعية العامة بشرعية كفاح شعوب الجنوب الافريقي من أجل الحرية والاستقلال ، أعلنت في قرارها ٢٠٥٤ ألف (د-٢٠) المؤرخ في ١٥ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٥ تأييداً لها الحازم لكل الذين يعارضون سياسات الفصل العنصرى ، ولا سيما الذين يكافحون مثل هذه السياسات

في جنوب افريقيا . وفي قرارها ٩٣/٣٤ المؤرخ في ١٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٩ ، شجعت الجمعية العامة كل الدول والهيئات على أن تتخذ الاجراءات الملائمة لتشجيع زيادة المساعدات المقدمة الى شعب جنوب افريقيا المقهور وحركة تحريره الوطني وقد أكد هذا القرار ضرورة مساعدة المشاريع التعليمية والمشاريع القائمة على الجهد الذاتي التي تضطلع بها حركات التحرير التي تعترف بها منظمة الوحدة الافريقية ، مع الانتباه بوجه خاص الى الوفاء بحاجات اللاجئين من النساء والاطفال وفي هذا القرار أيضا قررت الجمعية العامة أن تحول الى واقع ملموس قرارها ٦/٣١ المؤرخ في ٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٦ ، وذلك عن طريق الاذن برصد اعتماد مالي كاف في ميزانية الأمم المتحدة ، لغرض الاحتفاظ في نيويورك بمكتبي حركتي التحرير الوطني اللتين تعترف بهما منظمة الوحدة الافريقية ، وهما المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا ومؤتمر الوحد ويمن الافريقيين لآزانيا .

الجدول ١٢

التبرعات المقدمة الى صندوق الأمم المتحدة الاستئماني
لجنوب افريقيا واعلانات التبرعات له في الفترة من ٨
تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٩ الى ٣٠ أيلول / سبتمبر ١٩٨٠

البلد	التبرعات	اعلانات التبرعات
(بد ولايات المتحدة)		
استراليا	٢٢ ١٠٠	
المانيا (جمهورية - الاتحادية)	٧٠ ٠٠٠	
المدونيسيا	٢ ٥٠٠	
ايرلندا		٢٦ ٤٨٣
ايسلندا	٤ ٠٠٠	٥٠٠
ايطاليا		١٥ ٠٠٠
باكستان	٣ ٠٠٠	
البرازيل	١٠ ٠٠٠	
بربادوس	٥٠٠	
بلجيكا	٣٢ ٠٠٠	
بيرو		١ ٠٠٠
تايلند	١ ٠٠٠	
تركيا		٣ ٥٠٠
ترينيداد وتوباغو	١ ٢٥٠	

الجدول ١٢ (تابع)

<u>البلد</u>	<u>التبرعات</u>	<u>اعلانات التبرعات</u>
توغو	٢٣٠
تونس	١ ٣٤٩
جامايكا	١ ٢٤٦
الجمهورية العربية السورية	١ ٠٠٠
زامبيا	٧ ٥١٨
سنغافورة	٥٠٠
السلفال	١ ٠٠٠
السويد	٤٦٦ ٢٠٠
الصين	٣٠ ٠٠٠
فرنسا	٥٠ ٠٠٠
الفلبين	١٠ ٠٠٠
فنزويلا	١ ٠٠٠
فنلندا	٩١ ٥٧٥
قبرص	٢٩٠
كندا	١٧ ٢٤١
الكويت	١ ٠٠٠
ليبيريا	١ ٠٠٠
ماليزيا	١ ٠٠٠
مصر	٢ ٠٠٠
النرويج	٣٢٥ ٣٣٦
النمسا	٣٨ ٥٠٠
نيوزيلندا	٧ ٧٧٦
الهند	٢ ٠٠٠
هنغاريا	٢ ٠٠٠

الجدول ١٢ (تابع)

<u>البلد</u>	<u>التبرعات</u>	<u>اعلانات التبرعات</u>
هولندا	٢٣١ ٩٥٩	(بدولارات الولايات المتحدة)
الولايات المتحدة الأمريكية	٦٠٠ ٠٠٠	
اليابان	٢٠ ٠٠٠	٢٠ ٠٠٠
يوغوسلافيا		٢ ٠٠٠
اليونان	٤ ٠٠٠	١ ٠٠٠
هبات من جهات عامة	١ ٠٤٣	
المجموع	٢ ٠٤٨ ٧٨٨	١٣٥ ٨٠٨

٢٢٢ - ويبلغ مجموع إيرادات الصندوق الاستئماني لجنوب أفريقيا منذ بدئه (بما في ذلك الفائدة حتى نهاية الفترة المنتهية في ٣١ تموز/يوليه ١٩٨٠) ١١ ٠٣٦ ٤٤٢ دولار .

الجدول ١٣

ألف - التبرعات التي تلقاها برنامج الأمم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الأفريقي ، في الفترة من ٢ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٨ إلى ٣٠ ايلول /سبتمبر ١٩٨٠

<u>البلد</u>	<u>(بدولارات الولايات المتحدة)</u>
الارجنتين	٤ ٠٠٠
استراليا	٣٤ ٠٩١
المانيا (جمهورية - الاتحادية)	٥٠ ٠٠٠
اندونيسيا	٢٥ ٠٠٠
ايران	٥ ٠٠٠
ايرلندا	٢٦ ٠٠٠
ايطاليا	١٥ ٠٠٠
بابوا غينيا الجديدة	٢٠٠
البرازيل	٥ ٠٠٠

الجدول ١٣ (تابع)

<u>البلد</u>	<u>(بدولارات الولايات المتحدة)</u>
بربادوس	٥٠٠
بلجيكا	٦٢ ٠٠٠
بورما	١ ٠٠٠
ترينيداد وتوباغو	١ ٢٥٠
توغو	٤٣٦
الجمهورية العربية الليبية	٢٠ ٠٠٠
الدانمرك	٣٣٠ ٩٧٤
السويد	٢٥٠ ١١٤
شيلي	١ ٠٠٠
غانا	١ ٧٤٠
فرنسا	١١٥ ٠٠٠
الفلبين	٢ ٠٠٠
فنزويلا	٢ ٠٠٠
فنلندا	٨٧ ٨٥١
كندا	٢٥٢ ١٠١
ليبيريا	١ ٠٠٠
مالي	٢ ٠٦٦
ماليزيا	١ ٠٠٠
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية	٢٢٢ ٧٥٠
النرويج	٧٦٤ ٧٠٦
النمسا	٣٥ ٠٠٠
نيجيريا	١٠ ٠٠٠
نيوزيلندا	١٦ ٠٨٣
الهند	٢ ٠٠٠

الجدول ١٣ (تابع)

<u>البلد</u>	<u>(بدولارات الولايات المتحدة)</u>
هولندا	١٢٤ ٣٦٢
الولايات المتحدة الأمريكية	١ ٠٠٠ ٠٠٠
يوغوسلافيا	١ ٠٠٠
المجموع	<u>٣ ٤٤٩ ٧٢٤</u>

با٤ - التبرعات المعلنة غير المدفوعة

اسبانيا	١٠ ٠٠٠
ايطاليا	٥٠
بيرو	١ ٠٠٠
تركيا	٢ ٥٠٠
تونس	٥٣٩
الجمهورية العربية الليبية	١٥ ٠٠٠
السنغال	٥ ٠٠٠
الفلبين	٢ ٠٠٠
قبرص	٥٣٣
الكويت	١ ٠٠٠
مصر	٢ ٠٠٠
اليابان	٢٠٠ ٠٠٠
يوغوسلافيا	١ ٠٠٠
المجموع	<u>٢٤٢ ٤٢٢</u>

٢٢٣ - وبالإضافة الى التبرعات النقدية المشار اليها أعلاه ، تلقى البرنامج عروضاً بمنح دراسية من ٢١ دولة للتدريب في هذه البلدان ، وهذه الدول هي :

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	الجمهورية الديمقراطية الالمانية
اسرائيل	رومانيا
المانيا (جمهورية - الاتحادية)	السودان
اوغندا	قطر
باكستان	كندا
بلغاريا	ليسوتو
ترينيداد وتوباغو	مصر
جامايكا	موريشيوس
الجزائر	نيجيريا
الجمهورية العربية الليبية	الهند
جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية	

المصدر : برنامج الأمم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الافريقي ، تقرير الأمين العام (A/34/571) .

الجدول ١٤

التبرعات واعلانات التبرعات التي وردت الى برنامج الأمم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الافريقي في الفترة من ٢٢ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٧٩ الى ٣٠ ايلول /
سبتمبر ١٩٨٠
(بدولارات الولايات المتحدة)

<u>البلد</u>	<u>التبرعات</u>	<u>اعلانات التبرعات</u>
الارجنتين	٤ ٠٠٠
اسبانيا	٢٠٠٠٠
استراليا	٣٣ ١٥٠
المانيا (جمهورية - الاتحادية)	٧٠ ٠٠٠
اندونيسيا	٢ ٥٠٠
ايرلندا	٢٨ ٤٠٩
ايطاليا	١٥ ٠٥٠

الجدول ١٤ (تابع)

<u>اعلانات التبرعات</u>	<u>التبرعات</u>	<u>البلد</u>
	٥ ٠٠٠	البرازيل
	٥٠٠	بربادوس
	٣١ ٠٠٠	بلجيكا
	١ ٠٠٠	بورما
١ ٠٠٠		بيرو
١ ٠٠٠	٢ ٥٠٠	تركيا
	١ ٢٥٠	ترينيداد وتوباغو
٢٤٤		توغو
٥٣٩		تونس
	٥٠٠	جزر البهاما
	١٥ ٠٠٠	الجمهورية العربية الليبية
	٤٥٣ ١٠٤	الدانمرك
٥ ٠٠٠		السنغال
	٣٠٣ ٠٣٠	السويد
	٢١ ٠٨٤	سويسرا
	١ ٠٠٠	شيلي
	١ ٧٤٠	غانا
	١١٥ ٠٠٠	فرنسا
٤ ٠٠٠		الفلبين
	٣ ٠٠٠	فنزويلا
	٩١ ٥٧٥	فنلندا
٥٣٣	٥٨١	قبرص
	٢٥٨ ٦٢١	كندا
	١ ٠٠٠	الكويت

الجدول ١٤ (تابع)

<u>اعلانات التبرعات</u>	<u>التبرعات</u>	<u>البلد</u>
	١ ٩٠٧	كينيا
٢ ٤٣٩		مالي
	١ ٠٠٠	ماليزيا
	٢ ٠٠٠	مصر
	٣٠ ٠٠٠	المملكة العربية السعودية
٢٢٧ ٢٧٣		المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية
	٨٦٠ ٦٥٦	النرويج
	٣٨ ٥٠٠	النمسا
	١٠ ٠٠٠	نيجيريا
	١٥ ٥٥٢	نيوزيلندا
	٢ ٠٠٠	الهند
	١٢٥ ٩٦٠	هولندا
	١ ٠٠٠ ٠٠٠	الولايات المتحدة الأمريكية
٢٠٠ ٠٠٠	٢٠٠ ٠٠٠	اليابان
	٨ ٠٠٠	اليونان
	١ ١٣٠	هبات من جهات عامة
<hr/>	<hr/>	
٥٠٥ ٤٨٧	٣ ٧١٢ ٨٤٠	
=====	=====	

زاي - التدابير المتخذة بشأن السجناء السياسيين ، ونشر
المعلومات عن الفصل العنصرى ، ومسائل اخرى

١ - السجناء السياسيين

٢٢٤- كانت مسألة السجناء السياسيين في جنوب افريقيا موضع اهتمام الامم المتحدة منذ مدة طويلة . فردا على محاكمة ريفونيا وعمليات القبض الجماعية ، والمحاكمات ، وحظر نشاط معارضي الفصل العنصرى ، اتخذ كل من الجمعية العامة ومجلس الامن في اوائل الستينات قرارات عديدة يناشدان فيها نظام جنوب افريقيا وضع حد للمحاكمات التعسفية ، واطلاق سراح جميع الاشخاص المسجونين والخاضعين لقيود اخرى بسبب معارضتهم الفصل العنصرى . ورجيا من الدول ان تمارس كل ما في وسعها من تأثير على حكومة جنوب افريقيا لحملها على الكف عن سياساتها القمعية . وقد ردت دول كثيرة على ذلك برسائل تفصل فيها ما اتخذته من تدابير بشأن مسألة السجناء السياسيين ، وتعرب عن تأييدها لقرارات الامم المتحدة .

٢٢٥- وقد تدهورت حالة السجناء السياسيين منذ اواسط السبعينات ، ان اخذ نظام الفصل العنصرى يصعد تدابير القمعية ضد معارضي الفصل العنصرى . وتلا الانتفاضة والمجزرة في سويتو في عام ١٩٧٦ فرض حظر واسع النطاق في عام ١٩٧٧ على نشاط معارضي الفصل العنصرى البارزين من منظمات وأفراد ، وكذلك موت ستيف بيكو وهو قيد الاعتقال . وبين الاحداث المتعلقة بالسجناء السياسيين التي وقعت في العام الماضي والتي حظيت بتغطية اعلامية اكبر القاء القبض على (١) شخصا في سويتو ، و (١٨) شخصا في بيتال من المناضلين من اجل الحرية الاعضاء في مؤتمر الوندويين الافريقيين ، ثم إدانتهم . وفي نيسان /ابريل ١٩٧٩ ، قام نظام الفصل العنصرى باعدام سولومون ماهالانغو المناضل من اجل الحرية العضو في المؤتمر الوطني الافريقي ، رغم مناشدات ومطالبات مجلس الامن وحكومات ومنظمات مختلفة وعدد كبير من الشخصيات البارزة . وفي ١٥ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٩ ، حكم بالاعدام على مناضل آخر من اجل الحرية عضو في المؤتمر الوطني الافريقي هو جيمس دامبييل مانغي ، وحكم على (١١) زميلا له بالسجن لمدد طويلة تتراوح بين ١٤ و ١٩ عاما .

٢٢٦ - وإثر الانتخابات التي جرت في زيمبابوى في آذار/مارس ١٩٨٠ ، بدأت في جنوب افريقيا حملة واسعة غايتها الافراج غير المشروط عن زعيم المؤتمر الوطني الافريقي ، نلسون مانديلا ، السجن في جزيرة روبن ؛ فجمع ٥٣٠٠٠ توقيع خلال الشهرين الأولين من حملة " افرجوا عن مانديلا " ، وهي حملة التماس على صعيد البلد كله ؛ ويقف الان اشخاص من جنوب افريقيا يمثلون جميع التيارات السياسية صفا واحدا خلف الدعوة للافراج عن مانديلا . وتعتبر هذه الحملة آخر فرصة متاحة لسلطات جنوب افريقيا لاطهار استعدادها لاجراء تغيير حقيقي وسلمي في هذا البلد ، عن طريق التفاوض مع الممثلين الحقيقيين لسكان جنوب افريقيا السود .

٢٢٧- وفي القرار ١٨٣/٣٣ واو ، كررت الجمعية العامة مطالبتها بوضع حد للقمع في ظل نظام الفصل العنصرى ، والافراج عن جميع السجناء السياسيين في جنوب افريقيا . وفي القرار ٤١٧ (١٩٧٧) المؤرخ في ٣١ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٧ ، طلب مجلس الامن من جميع الحكومات والمنظمات ان تساهم بسخاء من اجل مساعدة ضحايا العنف والقمع ، وان تضمن مساهمتها مساعدة تعليمية تقدّمها للطلاب اللاجئين من جنوب افريقيا .

٢٢٨- وفي القرار ٩٣/٣٤ حا* ، المؤرخ في ١٢ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٩ ، أعلنت الجمعية العامة ، فيما اعلنته ، أن المناضلين من اجل الحرية ، الذين يقعون في الاسر في اثناء الكفاح من أجل التحرر ، يجب أن يتمتعوا بمرکز أسرى الحرب ، وأن يعاملوا على هذا الأساس وفقا لاتفاقيات جنيف . كما شجعت لجنة الصليب الاحمر الدولية وغيرها من الهيئات المختصة على الحصول على الاذن بزيارة السجناء والمعطلين السياسيين في جنوب افريقيا .

٢ - نشر المعلومات عن الفصل العنصرى

٢٢٩- ان نشر المعلومات عن الوضع في جنوب افريقيا ، بلد الفصل العنصرى ، وظيفه خطيرة من وظائف النشاط المناهض للفصل العنصرى . لذلك فان لجنة الامم المتحدة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى ، بالتعاون مع مركز الامم المتحدة لمناهضة الفصل العنصرى ، وادارة شؤون الاعلام ، ومنظمات عديدة غير حكومية نشطة ، في اصدار وتوزيع المعلومات عن الفصل العنصرى ، وعلاوة على الكلمة المكتوبة ، يركز تركيزا خاصا ، على المواد الفنية السمعية- البصرية والبصرية .

٢٣٠- وهناك وكالات متخصصة ، ولاسيما منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ، ومنظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة ، ومنظمة العمل الدولية ، ومنظمة الصحة العالمية ، تتعاون مع الامم المتحدة تعاونا وثيقا في نشر المعلومات عن الفصل العنصرى .

٢٣١- وفي القرار ٩٣/٣٤ يا* ، المؤرخ في ١٢ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٩ ، دعت الجمعية العامة ، في جملة أمور ، الى اصدار الامم المتحدة والدول الاعضاء طوابع بريدية ضد الفصل العنصرى ، والى امداد حركات التحرير الوطني بأموال وتسهيلات مناسبة لكي تجرى دراسات وبحوث وتعد برامج اذاعية مضادة للدعاية التي يقوم بها نظام الفصل العنصرى .

٢٣٢- وادراكا من الجمعية العامة للدور الحيوى لوسائل الاعلام في اطلاق الرأى العام العالمى على شروء الفصل العنصرى ، وعلى الكفاح المشروع الذى يخوضه شعب جنوب افريقيا المقهور فى سبيل الحرية وتقرير المصير والمساواة العنصرية ، حثت الجمعية جميع الدول والمنظمات الدولية الحكومية والمنظمات غير الحكومية ، فى قرارها ٩٣/٣٤ لام ، على استخدام وسائل الاعلام استخداما فعّالا لأقصى درجة لتعبئة الرأى العام العالمى بفضة القضاء على نظام الفصل العنصرى .

٢٣٣- وقد تعاونت مع مركز مناهضة الفصل العنصرى فى اصدار المنشورات حكومات الجمهورية الديمقراطية الالمانية والفلبين والهند . وكذلك فعلت منظمات غير حكومية ، منها مجلس السلام العالمى ، والصندوق الدولى للتبادل الجامعي ، ومنظمة تضامن الشعوب الافريقية الاسيوية ، والصندوق الدولى للدفاع والمعونة للجنوب افريقي . وهناك فى انحاء العالم عدد كبير من المنظمات الكنسية والنقابية والطلابية والمنظمات المناهضة للفصل العنصرى ، التي تعمل بنشاط فى اصدار ونشر المعلومات عن نظام الفصل العنصرى القمعي .

٢٣٤- ووفقا للطلب الوارد فى الفقرة ٤ من قرار الجمعية العامة ١٠٥/٣٢ حا* ، المؤرخ فى ١٤ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٧ ، تقوم الامم المتحدة باعداد برامج اذاعية وتوزعها على الجنوب الافريقي .

٢٣٥- وتنفيذ اقرار الجمعية العامة (٣١٥١ جيم د - ٢٨) ، المؤرخ في ١٤ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٣ ، انشئ صندوق الامم المتحدة الاستئماني لنشر المعلومات لمناهضة الفصل العنصري لتعزيز النشاط الاعلامي المناهض للفصل العنصري . وفيما يلي قائمة بالحكومات التي تبرعت لهذا الصندوق او اعلنت التبرع له .

الجدول ١٥

التبرعات المقدمة للصندوق الاستئماني لنشر المعلومات
لمناهضة الفصل العنصري منذ انشائه في كانون الثاني /

يناير ١٩٧٥

<u>البلد</u>	<u>التبرعات واعلانات التبرعات</u> (بدولارات الولايات المتحدة)
اثيوبيا	٥ ٠٠٠
الامارات العربية المتحدة	٤ ٠٠٠
اوغندا	١ ٣٥١
ايرلندا	٢ ٠٨٠
بابوا غينيا الجديدة	٢٠٠
البرازيل	٥٠ ٠٠٠
بربادوس	٥٠٠
بلجيكا	٤٢ ٦٩٨
بنن	٢٢٧
تركيا	١ ٠٠٠
ترينيداد وتوباغو	٤ ٥٠٠
توغو	٤٣٦
تونس	٩ ٨٦٥
الجزائر	٢ ٠٠٠
جزر الهاما	٥٠٠
الجمهورية العربية الليبية	٣٥ ٠٠٠

(يتبع)

التبرعات واعلانات التبرعات (بدولارات الولايات المتحدة)	البلد
٧ ٠٠٠	الجمهورية العربية السورية
٣ ١٢٠	زامبيا
٥٠٠	السودان
٢٢ ٧٣٨	السويد
٢ ٦١٠	غانا
٥٠٠	غينيا
١ ٥٠٠	الفلبين
٣ ٠٠٠	فنزويلا
٤٥ ٧٧٩	فنلندا
٧٤٣	قبرص
٢٠ ٠٠٠	الكويت
٢ ٤٣٩	مالي
١ ٥٠٠	ماليزيا
٤ ٠٠٠	مصر
١٠ ٠٠٠	المملكة العربية السعودية
٩١٢	موريتانيا
٢ ٠٠٠	موريشيوس
٢١٠ ٠٠٠	النرويج
١٥ ٥٠٠	النمسا
٥٠١	النيجر
٢٠ ٠٠٠	نيجيريا
٦ ٥٠٠	نيوزيلندا
٣ ٠٠٠	الهند
٥٠ ٠٠٠	اليابان
٥٠٠	اليونان

المصدر : تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى ، ١/3١/22 ، مع استيفائهم

بما استجد من معلومات .

حاء - العلاقات مع البانتوستانات

٢٣٦ - بدأت جنوب افريقيا تنفيذ مرحلة أخرى من مراحل سياسة التنمية المستقلة ، التي انتهجت فيها منح " الاستقلال " المزعوم في تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٦ لوطن الترانسكي الذي حدد على أساس قبلي . ومنذ ذلك الحين أعلن " استقلال " بانتوستانين آخرين هما : بوفوثاتسوانا في عام ١٩٧٧ وأخيرا فندا في ايلول / سبتمبر ١٩٧٩ . وجنوب افريقيا هي البلد الوحيد في العالم الذي يعترف بهذه البانتوستانات . وقد لقيت ممارسة ابعاد الأغلبية من الأفارقة ، ليعيشوا في ١٣ في المائة من أقحل أراضي البلد ، اذانة عالمية . ودعت الجمعية العامة ، في قرارها ٦ / ٣١ ألسف المؤرخ في ٢٦ تشرين الاول / اكتوبر ، جميع الحكومات الى رفض منح البانتوستانات أى شكل من أشكال الاعتراف والى أن تتخذ تدابير فعالة تحظر على جميع الخاضعين لولايتها من أفراد وشركات ومؤسسات أخرى التعامل بأى شكل من الأشكال معها . وفي الاونة الأخيرة تكرر توجيه هذا النداء في قرار الجمعية العامة ٩٣ / ٣٤ زاي المؤرخ في ١٢ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٩ ، الذي نددت فيه الجمعية العامة باعلان " استقلال " الترانسكي المزعوم ، واستقلال بوفوثاتسوانا وفندا ، وأيضا بانتوستانات أخرى قد يقيمها النظام العنصرى الحاكم في جنوب افريقيا . وأعلن مجلس الامن في ايلول / سبتمبر ١٩٧٩ بطلان اعلان " استقلال " فندا وغيرها من البانتوستانات .

٢٣٧ - وعلى الرغم من الاجماع على رفض سياسة ترمي الى تقسيم الشعب الافريقي تقسيما مصطنعا وحرمانه من حقوقه في أرضه ، فقد انضمت بعض المصالح الخاصة الأجنبية الى نظام جنوب افريقيا في استغلال تجمعات اليد العاملة الرخيصة التي أوجدتها البانتوستانات . وقد أنشئت عدة هيئات شبه حكومية بجنوب افريقيا ، من بينها شركة التنمية الاقتصادية وشركة قوسا للتنمية وشركة بانتو للتعددين ، وذلك لتعزيز فرص الاستثمار في البانتوستانات أمام شركات جنوب افريقية وشركات خارجية . أما شركة التنمية الصناعية شبه الحكومية بجنوب افريقيا التي تقوم بوظيفة تحقيق اللامركزية في الصناعة في جنوب افريقيا ، فتتخصص في اجتذاب الاستثمارات الأجنبية الى الصناعات الواقعة على الحدود المحيطة بالبانتوستانات .

٢٣٨ - وقد حصلت هذه الشركات والبانتوستانات في السنوات الخمس الأخيرة على قروض بملايين الدولارات من مصارف فرنسا وسويسرا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة وجمهورية المانيا الاتحادية (٢٣٣) . ولكل من مصرف باركليز ومصرف ستاندرد مكاتب داخل البانتوستانات (٢٣٤) . وقد ورد ان الترانسكي وبوفوثاتسوانا وفندا وشركة التنمية الاقتصادية كانت تتطلع الى الحصول على قروض مجموعها ٦٢ مليون راند بحلول حزيران / يونيه ١٩٨٠ (٢٣٥) .

Corporate Data Exchange, Bank Loans to South Africa, 1972-1978, (٢٣٣)

United Nations Centre against Apartheid, Notes and Documents No. 5/79, May 1979 .

Rodney Stards, British Banks and South Africa, Christian Concern (٢٣٤)

for Southern Africa, 1979.

(٢٣٥) راند ديلي ميل (جوهانسبرغ) ، ٢٧ تموز / يوليه ١٩٧٩ .

٢٣٩ - وللمعدي من الشركات المتعددة الجنسيات استثمارات اما داخل حدود البانتوستانات واما على امتداد هذه الحدود . ومع ان المزايا الضريبية الخاصة ، وما يقدم من اعتمادات ، وانخفاض تكاليف الاستثمار تجتذب تلك الشركات الا أن العامل الرئيسي الذي يجتذبها الى البانتوستانات لا يزال يتمثل في وجود تجمع هائل لليد العاملة الرخيصة فيها . وفي أواخر عام ١٩٧٧ جاء من مصادر خارجية نحو ٤ . في المائة من مجموع رؤوس الأموال الخاصة المستثمرة في " الأوطان " (٢٣٦) . ومن بين المصانع الأجنبية ال ٣٥ التي أنشئت في البانتوستانات أو بالقرب منها ، شركات ايسست اشياتيك كمباني (الدانمرك) ، وبيجو سايكلز ساوث افريكا (فرنسا) ، وهنرال الكترينك ساوث افريكا (الولايات المتحدة) ، وطشينفابريك برنارد براون (جمهورية المانيا الاتحادية) ، فضلا عن مسبك مشترك بين استراليا وجنوب افريقيا وقيمه ١٣ مليون دولار ، ومصنع مشترك بين المانيا الغربية وجنوب افريقيا لصنع آلات جز الأعشاب ، ومصنع للكيمياويات هولندي الملكية . كما تستثمر شركات بريلمانية وايلالية أموالها في البانتوستانات (٢٣٧) . وفي الآونة الأخيرة ، قامت شركة انترماغنتيك الامريكية باستثمار مليون راند في انشاء مصنع أشرطة كاسيت مغناطيسية في الترانسكي (٢٣٨) . وأجرت " حكومة " الترانسكي مشاورات بشأن مسألة التنمية الاقتصادية والاعتراف الدولي بالبانتوستان مع أكثر من ٢٠ خبيرا في القانون الدولي والاقتصاد من سويسرا والسويد وبريلانيا واسرائيل والنمسا والولايات المتحدة (٢٣٩) .

٢٤٠ - وقد استقبل " الوزير الأول " لبوفوثاتسوانا في وزارة خارجية المملكة المتحدة في لندن في تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٧ ، كما قام مسؤول في الحكومة النمساوية بزيارة الترانسكي في العام التالي (٢٤٠) .

٢٤١ - وقبلت بوفوثاتسوانا عضوا في المكتب الدولي الدائم للحوم ومقره في اسبانيا (٢٤١) . وفي عام ١٩٧٩ قام تليفزيون شبكة اذاعة كولومبيا (سي بي اس) (الولايات المتحدة) بنقل مباراة في الملاكمة جرت في بوفوثاتسوانا بين كالي كنوتسه ، وهو ملاكم أبيض من جنوب افريقيا ، وجون تيت ، وهو ملاكم أمريكي أسود .

(٢٣٦) ستار (جوهانسبرغ) ، ١٧ ايلول / سبتمبر ١٩٧٧ .

(٢٣٧) ستار (جوهانسبرغ) ، ١٧ ايلول / سبتمبر ١٩٧٧ ، ٣ تشرين الاول / اكتوبر

١٩٧٧ ؛ افريكان ريبورت (نيويورك) تموز / يوليه - اب / اغسطس ١٩٧٧ ؛ شركة التنمية الاقتصادية ، الملحق الاعلاني في مجلة بيزنسويك (نيويورك) ، ١ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٩ .

(٢٣٨) سيتيزن (بريتوريا) ، ٧ اب / اغسطس ١٩٧٩ .

(٢٣٩) راند ديلي ميل (جوهانسبرغ) ، ٧ كانون الثاني / يناير ١٩٧٩ .

(٢٤٠) انتي ابارتيد نيوز (لندن) ، كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٧ ؛ ستار (جوهانسبرغ) ،

٢٩ تموز / يوليه ١٩٧٨ .

(٢٤١) ساوث افريكان دابجست (بريتوريا) ، ٢٠ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٨ .

ثالثا - التنفيذ من قبل المنظمات الدولية الحكومية

٢٤٢ - دعت الجمعية العامة المنظمات الدولية الحكومية مرارا وتكرارا الى المساعدة في التنفيذ الفعال للقرارات التي اتخذتها الامم المتحدة لمناهضة الفصل العنصرى . وتشمل تلك القرارات ، في جملة أمور ، اللبات للمساهمة بمساهمات مناسبة الى الصناديق الاستثنائية للاجئين والاطالاب والسجناء السياسيين ؛ وتقديم كل مساعدة ممكنة الى شعب جنوب افريقيا المضطهد وحركة تحريره الوطني ونشر المعلومات عن الفصل العنصرى والتعاون التام في التعبئة الدولية لمناهضة الفصل العنصرى ؛ والامثال للقرارات التي تهدف الى انهاء جميع أنواع العلاقات الاقتصادية والنووية والعسكرية والديبلوماسية مع نظام الحكم العنصرى في جنوب افريقيا .

٢٤٣ - وقد اتخذت منظمات دولية حكومية كثيرة تدابير لتنفيذ هذه القرارات . وقامت منظمات ، من بينها منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ، ومنظمة الامم المتحدة للأغذية والزراعة ، ومنظمة العمل الدولية ، ومفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين ، وبرنامج الامم المتحدة الانمائي ، بتقديم المساعدة الى اللاجئين من جنوب افريقيا في اعداد وتنفيذ مشاريع تعود بالنفع على أولئك اللاجئين ، وعملت بنشاط مع حركات تحرير جنوب افريقيا بوصفها الممثلة المعترف بها لشعب جنوب افريقيا (٢٤٢) .

٢٤٤ - ودعمت منظمة الوحدة الافريقية حركات تحرير جنوب افريقيا دعما نشطا ، كما نفذت الدول الأعضاء في هذه المنظمة بدقة قرارات الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية المتعلقة بمساعدة الشعب المضطهد والمقاتلين من أجل الحرية في جنوب افريقيا ، وبمعزل النظام العنصرى .

٢٤٥ - ولقد انسحب النظام العنصرى أو طرد من منظمات دولية حكومية مثل اليونسكو ، ومنظمة العمل الدولية ، ومنظمة الأغذية والزراعة . وقد توجهت الدول الأعضاء اعتراضاتها على السياسات العنصرية ، التي ينتهجها نظام الحكم القائم على الفصل العنصرى ، بطرد وفد جنوب افريقيا من الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة في تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٤ . ولم تشارك جنوب افريقيا في اعمال الجمعية العامة منذ ذلك الحين . وأدت احتجاجات الدول الافريقية الأعضاء في الوكالة الدولية للطاقة الذرية الى الاستعاضة عن جنوب افريقيا بمصر كعضو معين في مجلس محافظي تلك الهيئة في عام ١٩٧٧ . وفي الآونة الأخيرة ، منعت جنوب افريقيا من الاشتراك في الدورة العادية الثالثة والعشرين للمؤتمر العام للوكالة الذي عقد في نيودلهي في كانون الاول /ديسمبر ١٩٧٩ .

٢٤٦ - ومع ذلك ، فان استمرار عضوية جنوب افريقيا في كثير من المنظمات الدولية الحكومية يتيح للنظام القائم على الفصل العنصرى الوصول الى معلومات واتصالات وفرص لا تقدر بثمن على الصعيد الدولي . ومنذ أن فقدت جنوب افريقيا مقعدها في مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، انضم نظام الحكم هذا الى البرنامج الدولي لتقييم دورة الوقود النووي ، ودعي عضو في مجلس الطاقة الذرية بجنوب افريقيا الى الانضمام الى اللجنة الدولية للحماية من الاشعاعات (٢٤٣) .

(٢٤٢) أنظر تقرير الأمين العام عن تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة

بالامم المتحدة لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (A/33/109 و Add.1-4) .

(٢٤٣) أنظر (S/AC.20/SR.15) ، ١٧ نيسان /ابريل ١٩٨٠ .

٢٤٧ - وقد منح صندوق النقد الدولي ٣٦٦ مليون دولار معونة الى جنوب افريقيا في عام ١٩٧٦ ، ثم زاد ذلك المبلغ الى ٤٦٤ دولار بحلول كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٧ . وقد خصصت تلك الأموال لتفلية المعجز في ميزان مدفوعات جنوب افريقيا ، الذي نجم الى حد بعيد عن تزايد ميزانية دفاع جنوب افريقيا . ويزيد هذا القرض البالغ ٤٦٤ مليون دولار عن المبالغ التي منحها صندوق النقد الدولي في عامي ١٩٧٦ و ١٩٧٧ لبقية البلدان الافريقية مجتمعة ، بل يعادل تقريبا الزيادة في الانفاق على الدفاع في جنوب افريقيا في هاتين السنتين . وأتيح لبريتوريا في عام ١٩٧٨ مبلغ آخر قدره ٥٤٧ مليون دولار من مرفق التمويل التكميلي التابع لصندوق النقد الدولي . وقد تمت الموافقة على جميع تلك القروض بالرغم من قرار الجمعية العامة ٦/٣١ حاء ، الذي طلبت فيه الجمعية العامة من صندوق النقد الدولي " الامتناع فورا عن تقديم القروض الى جنوب افريقيا " (٢٤٤) .

٢٤٨ - وقدم البنك الدولي للانشاء والتعمير ١١ قرضا ، مجموعها ٢٤١٨٨ مليون دولار الى جنوب افريقيا في الفترة من عام ١٩٤٨ حتى عام ١٩٦٧ . ومن مجموع ذلك يمثل مبلغ ١٤٧٨ مليون دولار قروضا حصلت عليها جنوب افريقيا لمشاريع النقل ، أما بقية المبلغ وقدره ٩٤ مليون دولار فكانت قروضا (٢٤٥) .

See James Morrell and David Gisselquist, "How the IMF Slipped \$464 (٢٤٤) Million to South Africa," Center for International Policy (Washington), January 1978.

World Bank Operations, Sectoral Programs and Policies International (٢٤٥)
Bank for Reconstruction and Development, 1972.

رابعاً - النتائج والتوصيات

٢٤٩ - نفذت دول عديدة قرارات الامم المتحدة الخاصة بالفصل العنصرى ، ولا سيما القرارات المتعلقة بالاستثمارات ، والعلاقات الدبلوماسية والعسكرية ، والتجارة ، والنفط ، والألعاب الرياضية . ومن بين التدابير المهمة التي اتخذتها الدول الأعضاء مؤخرًا وقف شحن النفط من ايران الى جنوب افريقيا ، وصدور قانون سويدي يحظر الاستثمارات الجديدة في جنوب افريقيا ، وقطع العلاقات المصرفية بين حكومة نيجيريا ومصرف باركليز في نيجيريا بسبب النشاط الواسع لهذا المصرف في جنوب افريقيا .

٢٥٠ - وعمدت عدة منظمات دولية حكومية الى تطبيق قرارات الجمعية العامة المتخذة في هذا الشأن ، فساعدت ضحايا الفصل العنصرى ، ونشرت المعلومات عنه ، وقطعت علاقاتها بنظم الحكم في جنوب افريقيا . كما طردت جنوب افريقيا من عدد كبير من المنظمات الدولية الحكومية ، أو منعت من الاشتراك في اعمالها . ثم ان منظمة الوحدة الافريقية دعت ، منذ أمد قريب جدا ، الى فرض حظر الزامي على شحن النفط الى جنوب افريقيا ، لتساعد على التأكد من أن الفصل العنصرى " لن يستمر حتى القرن الحادى والعشرين " .

٢٥١ - وازداد في السنوات الأخيرة عدد المنظمات غير الحكومية التي انضمت الى الحركة الدولية لمناهضة الفصل العنصرى ، ولا سيما بعد الانتفاضات التي حدثت في سويتو في عام ١٩٧٦ . فقد قامت منظمات كنسية وطلابية ونقابية ، ومنظمات نشيطة أخرى مناهضة للفصل العنصرى في بلدان عديدة ، بنشر المعلومات عن الفصل العنصرى ، وبالوقوف في وجه التعاون المستمر مع نظام الفصل العنصرى .

٢٥٢ - أما أفضل انعكاس للتهديد الحقيقي الذى تشكله هذه الجهود الدولية المناهضة للفصل العنصرى لجنوب افريقيا فيتضح من خلال الحملة الواسعة التي يقوم بها ذلك النظام للدفاع عن سياسات الفصل العنصرى على الصعيد العالمى ، لا جثا في ذلك الى أية وسيلة يمكنه الاستعانة بها . وليست النشاطات غير المشروعة التي قامت بها وزارة الاعلام في جنوب افريقيا ، والتي كشف النقاب عنها مؤخرًا ، الا جانب واحد من الجوانب العديدة لحملة الدعاية الواسعة التي يشنها نظام الفصل العنصرى . لكن تعاضم الوعي الدولى بالفصل العنصرى وبفضه أدبًا كذلك الى زيادة درجة السرية التي تمارسها الشركات والمصارف المتعددة الجنسية ، والحكومات والأفراد عند قيامهم بعلاقات مع جنوب افريقيا .

٢٥٣ - وواضح من المعلومات التي يتضمنها هذا التقرير ان بعض الدول الأعضاء قد أبقت على علاقاتها السياسية والعسكرية والاقتصادية وغيرها مع جنوب افريقيا بل وثقتها رغم القرارات العديدة والبعيدة الأثر التي أصدرتها الامم المتحدة بشأن الفصل العنصرى . وكانت لمواصلة الالتزامات الخارجية تجاه جنوب افريقيا فائدة في بقاء سياسات الفصل العنصرى غير الانسانية . وبالفعل ، يجب القول ان الوضع الحالى للقوة الصناعية والعسكرية والاقتصادية والنووية في جنوب افريقيا ، ما كانت لتتحقق بدون المساعدة الكبيرة التي تمدها بها بضع دول صناعية رئيسية .

٢٥٤ - لقد كان نظام الفصل العنصرى المجرى في جنوب افريقيا منذ مدة طويلة موضوعا تركزت عليه المناقشات الدولية ويتعرض للشجب الدولي . فالامم المتحدة منذ نشوئها ناشدت نظام الحكم في جنوب افريقيا كي ينهي نظام الفصل العنصرى والقمع العنصرى المكثسين في مؤسسات . لكن جنوب افريقيا أثبتت باستمرار أن منطلق العقل لا يجدى معها ، وصعدت درجة القمع والتنكيل ضد أكثرية واسعة من سكان البلد في تحد مباشر للرأى العام العالمى .

٢٥٥ - وقد تعاضمت قوة جنوب افريقيا العسكرية باستمرار على مر السنين بحيث أصبح نظام دفاعها اليوم أقوى الأنظمة الدفاعية وأكثرها تقدما في المنطقة الافريقية الواقعة الى الجنوب من الصحراء . ولعل النظام هناك قد اجتاز مرحلة القدرة على انتاج الأسلحة النووية ، الأمر الذى يجعل جنوب افريقيا هي القوة النووية الوحيدة في القارة الافريقية . ثم ان ترسانة أسلحة جنوب افريقيا ، التى طالما استخدمت ضد المناضلين من أجل الحرية داخل البلد ، تستخدم كذلك في مفاخرات عسكرية في ناميبيا وانغولا . وقد كان من ضخامة الاستثمارات في الانتاج المحلى للسلاح أن أصبحت جنوب افريقيا اليوم مصدرا كبيرا للسلاح .

٢٥٦ - ان جنوب افريقيا ، باعتبارها قوة عسكرية متعاضمة تقع خارج نطاق رقابة العالم ، هي مصدر خطر كبير يهدد السلم والامن في العالم . وقد أدركت الجمعية العامة ذلك ، فدعت منذ أجل طويل الى انهاء العلاقات بكل أنواعها مع هذا البلد ، لكن التعاون مع جنوب افريقيا كما يبين هذا التقرير ، مستمر على نطاق واسع خلافا لقرارات الجمعية العامة . ويتضح بصورة متزايدة ان جميع العلاقات معها تفيد في تقوية دولة عسكرية يتعارض وجودها مع صلب المبادئ التى تقوم عليها الامم المتحدة . فنظام جنوب افريقيا يعتبر النفط ، مثلا ، ذخيرة حربية ، ومع ذلك تستمر في هذا الميدان اعمال التجارة والاستثمار والتمويل ونقل التكنولوجيا على الصعيد الدولى لصالح هذا البلد دون انقطاع . ان الطبيعة العسكرية التى هي في صلب هذه العلاقات يجب تبينها بحيث تحظر العلاقات المذكورة . ولطالما رفضت اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى ، كذلك التفريق النوعى بين التعاون النووى " السلمى " و " العسكرى " . ورغم ذلك ، يستمر التبادل النووى " السلمى " ، فيساهم في تعزيز القوة العسكرية النووية لجنوب افريقيا . وما زال يصدر الى جنوب افريقيا عدد لا يحصى من البضائع " المدنية " ، التى ليست في الوقت الحاضر مدرجة في نصوص الحظر الالزامى على شحنات الأسلحة الى جنوب افريقيا لتستعملها قواتها الدفاعية والعسكرية . ثم ان التوزع الفعال لهذه القوات مرهون بالاستثمارات الأجنبية الضخمة في صناعات مرتبطة بالصناعات الحربية ، بينها صناعات المواد الكيميائية والفولان والحاسبات الالكترونية والصناعة الالكترونية وصناعة السيارات .

٢٥٧ - ان تجاهل الأدلة الدامغة على تعاضم النزعة العسكرية في جنوب افريقيا ، وما يترتب عليه من تهديد للسلم والامن العالميين ، لم يعد ممكنا . فقد خلق تصلب نظام الفصل العنصرى وضعيا قابلا للانفجار في جنوب افريقيا تمتد آثار الشعور به الى العالم كله . ولا يمكن أن يؤدى الاستمرار في سياسات الفصل العنصرى الا الى ازدياد تدهور الوضع والى تصاعد التهديد للسلم العالمى تصاعدا سريعا . وبالتالي فانه يتعين على القوى المناهضة للفصل العنصرى أن تزيد الآن يقظتها ومواردها ، وان تعزز التدابير القانونية ضد التعاون مع جنوب افريقيا ، وأن تقوى التزامها الهادف الى تصفية نظام الفصل العنصرى في جنوب افريقيا .

٢٥٨ - وانطلاقاً من الوعي التام بخطورة الوضع في جنوب افريقيا ، وضعت التوصيات التالية .

٢٥٩ - توصي اللجنة الفرعية اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى بالاستمرار ، على سبيل الأولوية ، في مراقبة تنفيذ قرارات الامم المتحدة المناهضة للفصل العنصرى ومراقبة التقيد بها ، وذلك بواسطة تدابير نذكر منها :

- (أ) الاشتراك في مؤتمرات وحلقات دراسية تعنى بمناهضة الفصل العنصرى ، ورعايتها ؛
 - (ب) التشاور مع ممثلي حركات تحرير جنوب افريقيا التي تعترف بها منظمة الوحدة الافريقية ومع خبراء ومنظمات نشطة في مناهضة الفصل العنصرى ؛
 - (ج) التكليف باجراء دراسات متخصصة وباعداد تقارير عن جميع أوجه الفصل العنصرى ، وعن النتائج التي تترتب على قرارات الامم المتحدة ذات الصلة ؛
 - (د) تعزيز التسهيلات والموارد المتاحة الآن لمركز مناهضة الفصل العنصرى ، والضرورية لمراقبة تنفيذ قرارات الامم المتحدة ضد الفصل العنصرى .
- ٢٦٠ - تدعو اللجنة الفرعية الجمعية العامة الى :

- (أ) أن تزيد تأكيدها على ضرورة قيام الدول الأعضاء باصدار تشريعات واتخاذ تدابير ملائمة لانهاء جميع أشكال التعاون مع نظام الفصل العنصرى انهاء فعلياً ؛
- (ب) أن تحت بقوة المجتمع الدولي ، بما فيه الدول الأعضاء والمنظمات الدولية الحكومية والمنظمات غير الحكومية على مواصلة وتعزيز الحملة الرامية الى عزل جنوب افريقيا عزلاً اقتصادياً سياسياً وعسكرياً ونووياً ورياضياً وثقافياً ؛
- (ج) أن تناشد جميع الدول ، والمنظمات الدولية الحكومية ، والمنظمات غير الحكومية ، زيادة مساعداتها الانسانية والتربوية والاقتصادية ، والمساعدات ذات الأشكال الأخرى ، الى شعب جنوب افريقيا المضطهد والى حركة تحريره الوطني ؛
- (د) أن تعلن دعمها الثابت للنضال المسلح الذى تخوضه حركة التحرير الوطني فسي جنوب افريقيا في سعيها الى تحرير شعب جنوب افريقيا من اضطهاد نظام الفصل العنصرى له ؛
- (هـ) ان تطلب من مجلس الامن فرض جزاءات الزامية فورية وشاملة على جنوب افريقيا بحيث يعزل نظام الفصل العنصرى عن جميع أشكال الاتصال بالمجتمع الدولي ، وذلك وفقاً لاحكام الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة .

التقرير الخاص الثاني

التطورات الأخيرة في مجال العلاقات بين إسرائيل
وجنوب أفريقيا

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
١٠٤		كتاب الاحالة
١٠٥	٢ - ١	أولا - مقدمة
١٠٥	٤ - ٣	ثانيا - لمحة عامة
١٠٥	١٣ - ٥	ثالثا - التعاون العسكري والنووي
١٠٨	٢٢ - ١٤	رابعا - التعاون الاقتصادي
١١٠	٣٠ - ٢٣	خامسا - التعاون الثقافي والسياحة

كتاب الاحالة

٤ أيلول / سبتمبر ١٩٨٠

سيدي ،

يشرفني أن أرسل اليكم طيه ، وفقا للفقرة ٣ من القرار ٩٣ / ٣٤ عين ، الذي اتخذته الجمعية العامة في ١٢ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٩ ، تقريراً أعدته اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري تستعرض فيه التطورات الأخيرة في مجال العلاقات بين اسرائيل وجنوب افريقيا .
وترجو اللجنة اصدار هذا التقرير بوصفه وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة ومن وثائق مجلس الأمن .

وتقبلوا ، سيدي ، أسى آيات احترامي ،

(توقيع) ب. اكورودي كلارك
رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة
الفصل العنصري

سعادة السيد كورت فالدهايم
الامين العام للأمم المتحدة
نيويورك

أولا - مقدمة

- ١ - أعربت اللجنة الخاصة عن عميق قلقها ازاء تزايد التعاون بين اسرائيل وجنوب افريقيا في الميادين السياسية والعسكرية والنووية والاقتصادية والثقافية . وبناء على توصيات اللجنة الخاصة ، أدانت الجمعية العامة بشدة في القرار ٣٤ / ٩٣ عين المؤرخ في ١٢ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٩ استمرار وازدياد تعاون اسرائيل مع النظام العنصرى في جنوب افريقيا ، ورجت من اللجنة الخاصة " أن تبقي المسألة قيد الاستعراض المستمر وأن ترفع التقارير الى الجمعية العامة ومجلس الأمن حسب مقتضى الحال " .
- ٢ - وقد أعد هذا التقرير عملا بالطلب المذكور أعلاه الموجه الى اللجنة الخاصة .

ثانيا - لمحة عامة

- ٣ - دعا ب. و. بوترا رئيس وزراء النظام العنصرى في جنوب افريقيا ، في حديث صحفي مع رئيس تحرير صحيفة Zionist Record في ٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٩ ، الى توثيق العلاقات مع اسرائيل ، وأعرب عن ارتياحه للتطورات الايجابية في العلاقات بين البلدين . وقال انه يؤيد التعاون مع كل البلدان ، ولا سيما مع تلك التي تشاطر جنوب افريقيا أمانيتها (١) .
- ٤ - وذكرت الأنباء أن خمسين أسرة من جنوب افريقيا تساعد في انشاء مستوطنة جديدة اسمها " افرات " بالقرب من القدس . وأعلن هذا المشروع السيد سالي ساخس رئيس لجنة الهجرة التابعة للاتحاد الصهيوني في جنوب افريقيا (٢) .

ثالثا - التعاون العسكرى والنووى

- ٥ - هناك أخبار مستمرة عن التعاون العسكرى والنووى بين اسرائيل وجنوب افريقيا . فقد زار عيزر وايزمان ، عندما كان وزيرا للدفاع الاسرائيلي ، جنوب افريقيا لمدة أربعة أيام خلال الاسبوع الثاني من اذار / مارس ١٩٨٠ ، وتحدث مع زعماء جنوب افريقيا عن شؤون الأمن ، وظلت الزيارة موضع الكتمان في اسرائيل ؛ وقدم وايزمان عند عودته تقريرا عن ذلك الى رئيس الوزراء الاسرائيلي وتردد أنه لم يعلم بذلك سوى ثلاثة من أعضاء مجلس الوزراء الاسرائيلي . وكانت رحلة وايزمان حلقة في سلسلة زيارات منتظمة قام بها الوزراء من البلدين (٣) .

(١) Die Vaderland ، جوها نسرغ ، ٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٩ .

(٢) South African Digest ، بريتوريا ، ١١ تموز / يولييه ١٩٨٠ .

(٣) اذاعة القدس ، البرنامج المحلي الناطق بالعبرية ، الساعة ١٢ بتوقيت غرينتش ،

١٩ اذار / مارس ١٩٨٠ ؛ The Argus ، كيب تاون ، ٢٠ اذار / مارس ١٩٨٠ .

٦ - وزار جنوب افريقيا في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٩ الميجور جنرال عموس هوريف ، كبير العلماء السابق في وزارة الدفاع الاسرائيلية الذي شغل فيما بعد منصب رئيس "التخنيون" ، وهو معهد التكنولوجيا الاسرائيلي . وكان الفرض من الزيارة اجراً اجتماعات مع التكنولوجيايين في المراكز الرئيسية في جنوب افريقيا ومع مجلس الابحاث العلمية والصناعية . وتروى الأنباء انه قال : " ما زلت أشارك في البحوث النووية الاسرائيلية من خلال قسم الطاقة النووية في معهد التكنولوجيا الاسرائيلي " .

٧ - وذكرت صحيفة تايمز أوف زامبيا Times of Zambia في ١٤ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٩ نقلاً عن وكالة رويتر ووكالة أنباء زامبيا (زانبا) ان هناك تعاوناً وثيقاً بين جنوب افريقيا واسرائيل في مجال تطوير الاسلحة النووية . وكانت زيارة الجنرال هوريف الى جنوب افريقيا . شاهداً على ذلك . وأشارت الى ان لمعهد التكنولوجيا الاسرائيلي اتصالات مباشرة بوزارة الدفاع الاسرائيلية التي عني فيها الجنرال هوريف حتى وقت قريب باستحداث أسلحة من القذائف النووية ذات التدمير الشامل . وذكرت أنباء جوهانسبرغ ان الفرض من زيارته كان الاطلاع على احدث انجازات جنوب افريقيا في مجال استحداث وصنع الاسلحة ، بما في ذلك الاسلحة النووية . وعندما كان الجنرال هوريف في جنوب افريقيا ، اشتمل برنامجه على زيارة للمركز الوطني للبحوث الذرية في بلنابا ، والمنشأة النووية في فالنابا ، والمجمع النووي في كوبرغ ، والقاعدة البحرية في سيمونز تاون . وأضافت صحيفة تايمز أوف زامبيا قائلة : " ان المراقبين السياسيين يرون ان هذه الزيارة تمثل بداية مرحلة تعاون نشط بين اسرائيل الصهيونية والنظام العنصري في جنوب افريقيا في الميدان العسكري ، ولا سيما من حيث تطوير الاسلحة النووية " (٤) .

٨ - وفي ايار / مايو ١٩٨٠ ، زار جنوب افريقيا الجنرال الاسرائيلي حاييم بارليف واجتمع بوزير الخارجية ف. ف. بوت (٥) .

٩ - وتحدث السيد ع. س. منتي مدير الحملة العالمية لمناهضة التعاون العسكري والنووي مع جنوب افريقيا ، في ٥ اذار / مارس ١٩٨٠ ، أمام لجنة مجلس الأمن المنشأة بالقرار (١٩٧٧) بشأن مسألة جنوب افريقيا ، فأبدى شكه في بيانات اسرائيل القائلة بأنها كفت عن التعاون مع جنوب افريقيا ، وقال ان على حكومة اسرائيل ان تزود اللجنة برود مفصلة عن العلاقة بين الحكومتين بشأن صفقة قذائف غابرييل ، بما في ذلك عدد القذائف المقدمة وما اذا كانت جنوب افريقيا قد منحت ترخيصاً بصنع قذائف غابرييل . واستفسر أيضاً عن عدد زوارق الحراسة السريعة التي قدمتها اسرائيل الى جنوب افريقيا ، وعن الترتيبات التي يجري بمقتضاها الآن بناء هذه الزوارق في جنوب افريقيا . وكان من رأيه ايضاً ان الاتفاقات غير الرسمية والرسمية بين اسرائيل

(٤) Rand Daily Mail ، جوهانسبرغ ، ٨ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٩ ؛ Times of

Zambia ، لوساكا ، ١٤ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٩ .

(٥) South African Digest ، بريتوريا ، ٣٠ ايار / مايو ١٩٨٠ .

- ۱۹۸۰ • يولييه / تموز / يولييه ۱۱ • برينديك / برينديك South African Digest (۲۲)
- ۱۹۸۰ • يولييه / يولييه / جرينا ۳۰ • كتاب تاوت ، كتاب تاوت (۲۱)
- ۱۹۸۰ • يولييه / يولييه ۲۳
- ۱۹۸۰ • يولييه / يولييه ۱۹ • جنوب سنسريج ، جنوب سنسريج ، The Star (۲۰)
- ۱۹۸۰ • يولييه / يولييه ۱۹ • جنوب سنسريج ، جنوب سنسريج ، The Argus (۱۹)
- ۱۹۸۰ • يولييه / يولييه ۱۸ • جنوب سنسريج ، جنوب سنسريج ، The Argus (۱۸)

بثلاثة قوائم في ۳ - وثلاثين رات (۲۲)

جنوب أفريقيا - جنوب أفريقيا

• (۲۱)

• ۱۹۸۰ • يولييه / يولييه ۱۸ • جنوب سنسريج ، جنوب سنسريج ، The Star (۲۰)

• ۱۹۸۰ • يولييه / يولييه ۱۹ • جنوب سنسريج ، جنوب سنسريج ، The Argus (۱۹)

• ۱۹۸۰ • يولييه / يولييه ۱۸ • جنوب سنسريج ، جنوب سنسريج ، The Argus (۱۸)

• ۱۹۸۰ • يولييه / يولييه ۱۸ • جنوب سنسريج ، جنوب سنسريج ، The Argus (۱۸)

• ۱۹۸۰ • يولييه / يولييه ۱۸ • جنوب سنسريج ، جنوب سنسريج ، The Argus (۱۸)

• ۱۹۸۰ • يولييه / يولييه ۱۸ • جنوب سنسريج ، جنوب سنسريج ، The Argus (۱۸)

• ۱۹۸۰ • يولييه / يولييه ۱۸ • جنوب سنسريج ، جنوب سنسريج ، The Argus (۱۸)

• ۱۹۸۰ • يولييه / يولييه ۱۸ • جنوب سنسريج ، جنوب سنسريج ، The Argus (۱۸)

• ۱۹۸۰ • يولييه / يولييه ۱۸ • جنوب سنسريج ، جنوب سنسريج ، The Argus (۱۸)

• ۱۹۸۰ • يولييه / يولييه ۱۸ • جنوب سنسريج ، جنوب سنسريج ، The Argus (۱۸)

• ۱۹۸۰ • يولييه / يولييه ۱۸ • جنوب سنسريج ، جنوب سنسريج ، The Argus (۱۸)

• ۱۹۸۰ • يولييه / يولييه ۱۸ • جنوب سنسريج ، جنوب سنسريج ، The Argus (۱۸)

- ٢٩ - وقام فريق من ثلاثة اخصائيين اسرائيليين في الفيزياء والكيمياء والرياضيات بقسم تدريسي العلوم في معهد وايزمان بجولة في المراكز العلمية الرئيسية في جنوب افريقيا خلال شهر نيسان / ابريل ١٩٨٠ (٢٩) .
- ٣٠ - وقام رئيس دولة اسرائيل بتكريم مديري مجلس التعليم اليهودي في جنوب افريقيا في حفل خاص أقيم في القدس في ايار/ مايو ١٩٨٠ (٣٠) .

(٢٩) Sunday times ، جوهانسبرغ ، ٤ ايار/ مايو ١٩٨٠ .

(٣٠) المرجع نفسه ، ١٨ ايار/ مايو ١٩٨٠ .

التقرير الخاص الثالث

المؤتمر الدولي المعني بفرض جزاءات على جنوب افريقيا

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
١١٣		كتاب الاحالة
١١٤	١ - ٤	أولا - مقدمة
١١٤	٥ - ١١	ثانيا - الأعمال التحضيرية للمؤتمر المقترح
١١٥	١٢ - ١٤	ثالثا - حملة من أجل فرض جزاءات على جنوب افريقيا
١١٦	١٥ - ٣٠	رابعا - الحاجة الى مؤتمر دولي وفرض هذا المؤتمر
١١٨	٣١	خامسا - ترتيبات للمؤتمر وللاجتماع التحضيري

المرفقات

١٢٠	الأول - مشروع جدول أعمال المؤتمر الدولي المعني بفرض جزاءات على جنوب افريقيا ..
١٢١	الثاني - المبادئ التوجيهية المقترحة للمؤتمر الدولي المعني بفرض جزاءات على جنوب افريقيا

كتاب الاحالة

١ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٠

سيدى ،

يشرفني أن أهيل عليه تقريرا خاصا وضعت اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى عن المؤتمر
الدولى المعنى بفرض جزاءات على جنوب افريقيا .

وترجو اللجنة اصدار هذا التقرير بوصفه وثيقة من وثائق الجمعية العامة ومجلس الأمن .

وتفضلوا سيدى بقبول أسى آيات احترامى .

(توقيع) ب . اكبر ——— ورودى كلارك

رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة

الفصل العنصرى

سعادة السيد كورت فالد هايم
الأمين العام للأمم المتحدة
نيويورك

أولا - مقدمة

١ - وافقت الجمعية العامة ، في قرارها ٩٣/٣٤ جيم المؤرخ في ١٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٩ على أن تنظم في سنة ١٩٨٠ ، بالتعاون مع منظمة الوحدة الافريقية ، مؤتمرا دوليا معنيا بفرض جزاءات على جنوب افريقيا وأذنت للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى باتخاذ جميع الخطوات اللازمة لتنظيم المؤتمر والاجتماعات التحضيرية .

٢ - وقد وضعت الجمعية العامة في الاعتبار ، لدى اتخاذها هذا القرار ، أن مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية (١) والمؤتمر السادس لرؤساء دول وحكومات بلدان عدم الانحياز (٢) قد وافقا على اقتراح اللجنة الخاصة بتنظيم مؤتمر دولي معني بفرض جزاءات على جنوب افريقيا .

٣ - وأوصت اللجنة الخاصة في تقريرها الى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والثلاثين (٣) بما يلي :

(أ) أن ينظم المؤتمر بواسطة اللجنة بالتعاون مع منظمة الوحدة الافريقية وبالتشاور مع جميع الهيئات المعنية الأخرى ؛

(ب) أن تشترك في المؤتمر الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والحركات المناهضة للفصل العنصرى وحركات التضامن ، والنقابات والكنايس والمنظمات غير الحكومية الأخرى فضلا عن الخبراء ؛

(ج) أن تسبق المؤتمر أعمال تحضيرية مكثفة بما في ذلك اجتماع تحضيرى في وقت مبكر من ١٩٨٠ ، يشترك فيه ممثلو المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية وحركات تحرير الجنوب الافريقي فضلا عن الخبراء .

٤ - وعلاوة على ذلك أوضحت اللجنة الخاصة أنها تنوى ايلاء اهتمام خاص طوال السنة القادمة لحملة فرض جزاءات شاملة ضد جنوب افريقيا وتشجيع المؤتمرات والحلقات الدراسية الاقليمية والوطنية وغير الحكومية في هذا الصدد .

ثانيا - الأعمال التحضيرية للمؤتمر المقترح

٥ - عقدت اللجنة الخاصة ورئيسها ، عملا بقرار الجمعية العامة ٩٣/٣٤ جيم ، سلسلة من المشاورات مع منظمة الوحدة الافريقية حول تنظيم المؤتمر الدولي . كما أجرى الرئيس أيضا مشاورات

(١) أنظر A/34/552 ، المرفق الأول ، القرار و/قرار ٧٣٤ (٥ - ٣٣) .

(٢) أنظر A/34/542 ، المرفق ، الفرع الأول ، الفقرة ٤٧ .

(٣) أنظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الرابعة والثلاثون ، الملحق رقم

٢٢ (A/34/22) الفرع ثانيا ، دال .

مع عدد من الحكومات ومع العديد من المنظمات غير الحكومية فضلا عن الخبراء من الأفراد حول جوانب مختلفة من الترتيبات الخاصة بالمؤتمر .

٦ - وبناءً على طلب اللجنة الخاصة ، وافق المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) على توفير تسهيلات في مقر اليونسكو في باريس لعقد المؤتمر كما وافقت حكومة نيجيريا على استضافة الاجتماع التحضيري . ورحبت اللجنة الخاصة مع الامتثال بهذه العروض .

٧ - وأعلن الأمين العام في ١٠ نيسان /ابريل ١٩٨٠ ، عملاً بالقرار ٩٣/٣٤ جيم ، أن السيد ايسوفوس . جيرماكوي ، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية والوصاية وانتهاء الاستعمار قد اختير أميناً عاماً للمؤتمر . وبناءً على طلب اللجنة الخاصة قام السيد ادم كودجو ، الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية بتعيين السيد بيتر أونو ، مساعد الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية ، أميناً سياسياً للمؤتمر .

٨ - وفي نيسان /ابريل شكلت اللجنة الخاصة لجنة تحضيرية للمؤتمر تتكون من أعضاء مكتب اللجنة الخاصة وممثلي منظمة الوحدة الافريقية وحركات التحرير الوطني في جنوب افريقيا وناميبيا - وهي المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا ومؤتمر الوندويين الافريقيين لآزانيا ، ومنظمة شعب جنوب غرب افريقيا - ومن ممثلين لأمانتي الأمم المتحدة واليونسكو بصفة مراقبين .

٩ - ان المشاورات الشاملة للجنة الخاصة ، والتطورات التي جرت خلال العام أقدمت اللجنة التحضيرية واللجنة الخاصة بصواب تأجيل المؤتمر والاجتماع التحضيري . وقد وضعتا في الاعتبار بعض الصعاب العملية المتعلقة بمواعيد المؤتمر فضلا عن ضرورة ضمان أن تكون الأعمال التحضيرية واقية حتى يسهم المؤتمر مساهمة هامة في تحقيق الأهداف التي حددتها الجمعية العامة ، في ضوء التطورات الهامة الجديدة في الجنوب الافريقي ، وبخاصة استقلال زمبابوي والتقدم الكبير لكفاح شعبي جنوب افريقيا وناميبيا من أجل التحرير .

١٠ - ورأت اللجنتان أن المؤتمر سيكون حدثاً رئيسياً في اطار حملة فرض الجزاءات على جنوب افريقيا والالتزام القوي من قبل المجتمع الدولي لضمان القضاء على الفصل العنصري . واتفقتا على أن هذا المؤتمر ينبغي أن يسبقه اعداد وثائق يعتد بها حول جميع جوانب المسألة ، ومشاورات شاملة بين الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والغير الحكومية ، وزيادة توعية الجمهور للقضايا التي يندرج عليها الأمر . كما اتفقتا على ضرورة تأمين اشتراك جميع الحكومات فضلا عن المنظمات والخبراء على مستوى عال في المؤتمر حتى يتمخض عن قرارات وتوصيات تؤدي الى مرحلة جديدة في الحملة الدولية ضد الفصل العنصري في ضوء الحالة الراهنة في جنوب افريقيا .

١١ - وبينما اعترفتا بالحاجة الى عمل عاجل والحاجة الملحة الى مبادرات أخرى بشأن الجزاءات ، رأتا أن المؤتمر ذاته سيكون أكثر فعالية اذا ما عقد عقب أعمال تحضيرية أكثر شمولاً .

ثالثاً - حملة من أجل فرض جزاءات على جنوب افريقيا

١٢ - وبغية دعم الحملة من أجل فرض جزاءات على جنوب افريقيا ، اشتركت اللجنة الخاصة في رعاية ثلاث حلقات دراسية ومؤتمرات خلال السنة الماضية وهي :

(أ) حلقة دراسية دولية حول دور الشركات عبر الوطنية في جنوب افريقيا ، نظمتها الحركة البريطانية المناهضة للفصل العنصرى ، وعقدت في لندن من ٢ الى ٤ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٩ ؛

(ب) حلقة دراسية دولية حول فرض حظر نفطي على جنوب افريقيا ، نظمتها اللجنة الهولندية المعنية بالجنوب الافريقي وفريق عمل كيروس ، وعقدت في امستردام من ١٤ الى ١٦ آذار/مارس ١٩٨٠ ؛

(ج) مؤتمر عمل للمنظمات غير الحكومية لفرض جزاءات على جنوب افريقيا ، نظمتها اللجنة الفرعية للمنظمات غير الحكومية المعنية بالمنصرية والتمييز العنصرى والفصل العنصرى وانها الاستعمار ، عقد في جنيف من ٣٠ حزيران /يونيه الى ٣ تموز/يوليه ١٩٨٠ .

كما اشتركت أيضا في رعاية اجتماع للمنظمات التي تشن حملة ضد منح قروض مصرفية لجنوب افريقيا نظمه المجلس العالمي للبرنامج الكنائسي لمناهضة المنصرية وانها تقديم القروض الى جنوب افريقيا ، عقد في جنيف في ٤ تموز/يوليه ١٩٨٠ .

١٣ - وعقدت عدة جلسات استماع بشأن أمور ذات صلة بالجزاءات وتدابير أخرى ضد جنوب افريقيا وعملت على تحقيق الاحتفال بيوم دولي لفرض الحظر النفطي على جنوب افريقيا (٢٠ أيار/مايو ١٩٨٠) . وثمة أحداث أخرى نظمتها المنظمات غير الحكومية قد شجعتها اللجنة الخاصة واشتركت فيها ، واتخذت كذلك سلسلة من المبادرات لتشجيع فرض جزاءات متعددة الأطراف وانفرادية ضد جنوب افريقيا .

١٤ - وتمكنت اللجنة الخاصة عن طريق هذه الأنشطة من تأمين اعداد ونشر عدد من البحوث بشأن الجزاءات ضد جنوب افريقيا ومن التشاور مع العديد من الحكومات والمنظمات حول بعض الجوانب المتعلقة بالجزاءات وتمكنت من ايجاد تأييد عام أكبر للجزاءات .

رابعا - الحاجة الى مؤتمر دولي وغرض هذا المؤتمر

١٥ - تشير اللجنة الخاصة الى أن حركة التحرير الوطني لجنوب افريقيا والدول الافريقية المستقلة قد دأبت منذ عقود من السنين على المطالبة بفرض جزاءات ضد جنوب افريقيا بوصفها أنسب وأنجع عمل يقوم به المجتمع الدولي لتحقيق القضاء على الفصل العنصرى وتحرير جنوب افريقيا .

١٦ - وفي القرار (١٧٦١) (د - ١٧) المؤرخ في ٦ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٦٢ طلبت الجمعية العامة الى الدول الأعضاء أن تتخذ ، منفردة أو مجتمعة ، عدة تدابير محددة ، لحمل جنوب افريقيا على التخلي عن سياساتها المنصرية . وان هذه التدابير ، اذ ما طبقت عالميا ، كان من شأنها أن تشكل جزاءات فعالة ضد نظام جنوب افريقيا العنصرى . واللجنة الخاصة التي أنشئت عملا بهذا القرار قد ناصرت حملة فرض الجزاءات منذ بدايتها في ١٩٦٣ ، وشاركت في تنفيذ القرارات التي اعتمدها الجمعية العامة ومجلس الأمن منذ ذلك الحين .

١٧ - وفي القرار ٢٠٥٤ ألف. (د - ٢٠) المؤرخ في ١٥ كانون الأول /ديسمبر ١٩٦٥ ، استرعت الجمعية العامة انتباه مجلس الأمن الى أن الحالة القائمة في جنوب افريقيا تشكل تهديدا للسلم

والأمن الدوليين ، وإلى ضرورة اتخاذ التدابير المقررة بموجب الفصل السابع من الميثاق لحل مشكلة الفصل العنصرى ، وأن التطبيق العالمي للجزاءات الاقتصادية هو السبيل الوحيد للوصول الى حل سلمي . وقد حظيت هذه النتيجة التي خلصت اليها الجمعية العامة بتأييد متزايد منذ ذلك الحين من جانب الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في الدورات التالية .

١٨ - وفي ٧ آب/اغسطس ١٩٦٣ طلب مجلس الأمن رسميا في قراره ١٨١ (١٩٦٣) الى جميع الدول الكفا على الفور عن بيع وشحن الأسلحة والذخيرة بجميع أنواعها والمركبات العسكرية الى جنوب افريقيا . وهذا الحظر على الأسلحة ، الذى نظرت اليه بعض الدول على أنه توصية ، قد تعزز في قرارات تالية في ١٩٦٣ و ١٩٦٤ و ١٩٧٠ و ١٩٧٢ .

١٩ - وفي القرار ١٩١ (١٩٦٤) المؤرخ في ١٨ حزيران/يونيه ١٩٦٤ أنشأ مجلس الأمن لجنة خبراء للاضطلاع بدراسة تقنية وعملية وتقديم تقرير الى المجلس بشأن " جدوى وفعالية وآثار التدابير التى يمكن ، عند الاقتضاء ، أن يتخذها المجلس عملا بميثاق الأمم المتحدة " .

٢٠ - وقرر مجلس الأمن أيضا في قراره ٣١١ (١٩٧٢) المؤرخ في ٤ شباط/فبراير ١٩٧٢ على سبيل الاستعمال ، النظر في طرق لحل الحالة الراهنة الناجمة عن سياسات الفصل العنصرى لحكومة جنوب افريقيا .

٢١ - الا أنه بينما استمرت الحالة في جنوب افريقيا في التدهور بصورة مستمرة وأدت الى توتّم متزايد بالنسبة للسلم الدولي فان الأمم المتحدة لم تتمكن من القيام بعمل الزامى بموجب الفصل السابع من الميثاق على الرغم من التأييد المتزايد بين الدول الأعضاء للقيام باجراء فعال ضد النظام العنصرى في جنوب افريقيا حتى عام ١٩٧٧ . ويرجع ذلك أساسا الى معارضة بعض الدول - الشركاء التجاريون الرئيسيون لجنوب افريقيا ، وبخاصة ثلاثة أعضاء دائمين في مجلس الأمن (فرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية) - لأية جزاءات ضد جنوب افريقيا .

٢٢ - ولذلك ، فان تقرير لجنة الخبراء التي أنشأها مجلس الأمن في ١٩٦٤ لم ينظر فيه مطلقا من جانب مجلس الأمن والحكم الوارد في القرار ٣١١ (١٩٧٢) لم يطبق .

٢٣ - وفي ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧ ، وعقب تطورات خطيرة في جنوب افريقيا وفي ضوء الاعلان (٤) الذى اعتمده المؤتمر العالمى لمكافحة الفصل العنصرى الممقود في لاغوس في آب/اغسطس ١٩٧٧ ، اعتمد مجلس الأمن ، عملا بالفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ، القرار ٤١٨ (١٩٧٧) بشأن فرض حظر الزامى على الأسلحة الى جنوب افريقيا .

٢٤ - وأعربت اللجنة الخاصة وغالبية الدول الأعضاء عن أملها في أن يعقب هذا القرار الهام توسع تدريجى في الجزاءات ، خاصة وأن النظام العنصرى في جنوب افريقيا لم يأبه بالرأى الدولى ، بل واصل بدلا من ذلك ممارسة سياسة الفصل العنصرى والقمع ولجأ الى زيادة أعمال العدوان ضد البلدان المجاورة .

(٤) . أنظر تقرير المؤتمر العالمى لمكافحة الفصل العنصرى (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيعات E.77 XIV.2) ، الباب العاشر .

٢٥ - وقد حثت هذه الحالة تنظيم مؤتمر عالمي ثانٍ للنظر في التطورات التي طرأت منذ مؤتمر لاغوس في آب/اغسطس ١٩٧٧ ، بمعنى على وجه الخصوص بمسألة القيام بعمل ملموس وفقاً لميثاق الأمم المتحدة .

٢٦ - وتشير اللجنة الخاصة الى أن مؤتمر لاغوس ، حين دعا الى فرض حظر على الأسلحة الى جنوب افريقيا ، عملاً بالفصل السابع من الميثاق ، أضاف في الوقت نفسه :

" ان المؤتمر يعترف بالحاجة الملحة الى تدابير اقتصادية وغيرها تطبق عالمياً ، لتأمين القضاء على الفصل المنصري . ويثني على جميع الحكومات التي اتخذت مثل هذه التدابير وفقاً لقرارات الأمم المتحدة . ويطلب الى الأمم المتحدة والى جميع الحكومات فضلاً عن المصالح الاقتصادية ، بما في ذلك الشركات عبر الوطنية ، أن تنظر على سبيل الاستمجال في اتخاذ مثل هذه التدابير ، ومن بينها الكف عن تقديم القروض الى جنوب افريقيا والاستثمارات فيها . ويرجو من اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل المنصري أن تعمل ، بالتعاون مع منظمة الوحدة الافريقية وجميع المنظمات المناسبة الأخرى ، على تحقيق تنفيذ التوصيات الواردة أعلاه " .

٢٧ - ان اللجنة الخاصة على يقين بأن المؤتمر الدولي المعني بفرض الجزاءات على جنوب افريقيا في وسعه ، اذا ما أعد له جيداً ، أن يكون محفلاً لتبادل كامل للآراء حول جميع أشكال العمل الدولي ، بما في ذلك فرض المزيد من الجزاءات ، وللنظر في الوسائل التي تؤدي الى تكديف العمل الدولي وزيادة تنسيقه .

٢٨ - وسيستعرض المؤتمر التدابير التي اتخذها المجتمع الدولي ، وبخاصة منذ مؤتمر لاغوس ، نحو القضاء على الفصل المنصري ، ويدرس مدى استصواب وجدوى وفعالية اتخاذ تدابير أخرى لهذا الغرض ، بما في ذلك فرض الجزاءات ، ويتبادل الآراء حول وضع برنامج عمل في المرحلة الراهنة .

٢٩ - وفي حين أن اللجنة الخاصة لا تتوقع وجود اتفاق كامل حول جميع التدابير ، فانها تأمل أن يكون في الامكان اتخاذ خطوات هامة نحو عمل أنجع عن طريق التشاور وتوافق الآراء . كما ترى أيضاً أنه ينبغي استطلاع امكانيات القيام بعمل من جانب الدول ، قبل اتخاذ مجلس الأمن مقررات في هذا الشأن ، وكذلك من جانب المنظمات غير الحكومية ومن جانب الرجال والنساء ذوى الضمائر . وتشعر أن مثل هذا العمل قد يكون ركيزة لتدابير تطبق عالمياً في ظل رعاية مجلس الأمن .

٣٠ - وتود اللجنة الخاصة أن تكرر اقتناعها بأن الجزاءات الشاملة ضد جنوب افريقيا ليست ملائمة ومجدية وانما هي ملحة أيضاً . الا أنها تعترف بأن ثلاثة أعضاء دائمين في مجلس الأمن وعدد من الشركاء التجاريين الرئيسيين لجنوب افريقيا لا يزالون يعارضون الجزاءات . وتنظر اللجنة الى المؤتمر على أنه جهد رئيسي في سبيل التغلب على حالة الجمود والمساعدة على تحقيق تقدم ملموس .

خامساً - ترتيبات للمؤتمر والاجتماع التحضيري

٣١ - قدمت اللجنة الخاصة في ضوء الاعتبارات المذكورة أعلاه ، التوصيات التالية بشأن تنظيم المؤتمر والاجتماع التحضيري

١ - تنظم الأمم المتحدة المؤتمر الدولي المعني بفرض الجزاءات على جنوب أفريقيا بالتعاون مع منظمة الوحدة الإفريقية ، في موعد تحدده اللجنة التحضيرية بالتشاور مع الأمين العام للأمم المتحدة . وتكون مدة المؤتمر ستة أيام عمل .

٢ - ترسل الدعوات لحضور المؤتمر إلى جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ، والوكالات المتخصصة ، وهيئات الأمم المتحدة المعنية ، والى هيئات ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة ، والى الرئيس الحالي لمؤتمر بلدان عدم الانحياز والى المنظمات الحكومية الدولية التي منحت مركز المراقب في الجمعية العامة ، والى حركات التحرير الوطني التي تعترف بها الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية . وتبث اللجنة التحضيرية في أمر توجيه الدعوات إلى المنظمات غير الحكومية والخبراء من الأفراد .

٣ - وسيسير المؤتمر أعماله في :

(أ) جلسات عامة تركز للإدلاء ببيانات من جانب ممثلي الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية وحركات التحرير الوطني فضلا عن آخرين تعيينهم اللجنة التحضيرية ، ولاءتداع الوثائق النهائية ؛

(ب) لجنة سياسية ، تستعرض الاجراءات التي اتخذتها الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية ، وتقديم اقتراحات بشأن مزيد من الاجراءات ؛

(ج) لجنة تقنية ، تنظر في الجوانب التقنية للجزاءات والتدابير الأخرى .

٤ - ويعقد اجتماع تحضيرى واحد أو أكثر لتبادل الآراء بشأن جميع المسائل المدرجة في جدول الأعمال واعداد الوثائق الأساسية لمناقشتها في المؤتمر .

وتقرر اللجنة التحضيرية الترتيبات للاجتماعات التحضيرية .

وأدرجت في مرفقات هذا التقرير مقترحات مؤقتة لجدول أعمال المؤتمر ومبادئ توجيهية للمؤتمر . وعلى اللجنة التحضيرية أن تضعها في صورتها النهائية في ضوء المناقشة التي ستجرى في الجمعية العامة .

المرفق الأول

مشروع جدول أعمال المؤتمر الدولي الممنس بفرض جزاءات على جنوب افريقيا

- ١ - استمرار الحالة الراهنة في جنوب افريقيا والجنوب الافريقي ككل .
- ٢ - العمل الدولي لمناهضة الفصل المنصرى وتأييد كفاح التحرير في جنوب افريقيا : استمرار الاجراءات التي اتخذتها الحكومات والمنظمات والنظر في اتخاذ مزيد من الاجراءات .
- ٣ - النظر في جميع جوانب فرض الجزاءات على جنوب افريقيا .
- ٤ - إعلان المؤتمر .

المرفق الثاني

المبادئ التوجيهية المقترحة للمؤتمر الدولي المعني بفرض جزاءات على جنوب افريقيا

ألف - تنظيم المؤتمر

- ١ - تسير أعمال المؤتمر الدولي المعني بفرض جزاءات على جنوب افريقيا في جلسات عامة وفي لجنيتين ، اللجنة السياسية واللجنة التقنية . ومن حق جميع الحكومات والمنظمات والأفراد المدعوين لحضور المؤتمر الاشتراك في الجلسات العامة وفي اللجنتين . وتفتح جميع الجلسات للصحافة والجمهور ، ما لم يتقرر غير ذلك .
- ٢ - تعقد جلستان عامتان في يوم افتتاح المؤتمر وتكرس الجلستان لما يلي :
 - (أ) افتتاح الأمين العام للأمم المتحدة للمؤتمر ؛
 - (ب) انتخاب الرئيس وأعضاء مكتب المؤتمر الآخرين ؛
 - (ج) كلمات رؤساء الدول والحكومات ؛
 - (د) بيانات يدلي بها الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية ، والمدير العام لليونسكو ، ورؤساء هيئات الأمم المتحدة المعنية بالجنوب الافريقي ، وزعماء حركات تحرير جنوب افريقيا وناميبيا ، والضيوف المدعوون خصيصا .
- ٣ - وتعقد عقب ذلك الاجتماعات العامة واجتماعات اللجان في وقت واحد .
- ٤ - وتكرس الجلسات العامة لادلاء بيانات من جانب ممثلي الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية ، وعدد محدود من الضيوف الخاصين ، وممثلي المنظمات غير الحكومية والخبراء الذين عينتهم اللجنة التحضيرية ، ولتنظر في تقارير اللجنتين وعلان المؤتمر .
- ٥ - وتقوم اللجنة التوجيهية للمؤتمر باعداد مشروع الاعلان .
- ٦ - وتنظر اللجنة السياسية في البندين ٢ و ٣ من جدول الأعمال وتقدم تقريرا الى المؤتمر .
- ٧ - وتنظر اللجنة التقنية في البند ٣ من جدول الأعمال مع اشارة خاصة الى :
 - (أ) وسائل التنفيذ الكامل والفعال لحظر الأسلحة المفروض على جنوب افريقيا ؛
 - (ب) الوسائل الكفيلة بمنع جنوب افريقيا من اكتساب القدرة على انتاج الأسلحة النووية ؛
 - (ج) جدوى وفعالية وآثار الجزاءات الأخرى المفروضة على جنوب افريقيا ؛
 - ١ ' التدابير الدبلوماسية ؛
 - ٢ ' الحظر النفطي ؛

- ٣' حظر القروض والاستثمارات ؛
٤' وقف وصلات النقل الجوي ووصلات النقل البحري ؛
٥' الحظر الانتقائي أو الشامل على التجارة .
٨ - وتمرض تقارير اللجنتين على الجلسة العامة .

باء - أعضاء مكتب المؤتمر

- ٩ - ينتخب المؤتمر رئيسا ونواب رئيس ومقررا . ويمين رئيس المؤتمر رئيسي اللجنتين من بين نواب الرئيس .
١٠ - تنتخب اللجنتان نواب رئيسيهما ومقرريهما . ويجوز لهما أن تعين لجنتي صياغة .
١١ - يشكل أعضاء مكتب المؤتمر لجنة توجيهية تكون مسؤولة عن جميع المسائل المتعلقة بالمؤتمر وعن اعداد مشروع الاعلان . وتجتمع وفقا لما تقتضيه الحاجة ولها أن تدعو منظمة الوحدة الافريقية وحركات التحرير والمشاركين الآخرين لحضور اجتماعاتها .

جيم - البيانات

- ١٢ - تحدد مدة البيانات في الجلسات العامة بعشر دقائق لكل بيان فيما عدا الضيوف الخاصين .
١٣ - تحدد مدة البيانات في اللجنتين بخمس دقائق لكل بيان فيما عدا الحالات التي تقرر فيها اللجنتان خلاف ذلك .

دال - الرسائل

- ١٤ - الرسائل الواردة الى المؤتمر من رؤساء الدول والحكومات أو كبار الموظفين التنفيذيين في المنظمات الحكومية الدولية تصدر بوصفها وثائق للمؤتمر وتدرج في محاضر المؤتمر .

هاء - التصويت

- ١٥ - يرجى أن تتخذ جميع قرارات اللجنة بالاجماع أو بتوافق الآراء . واذا تطلب الأمر اجراء تصويت يكون لممثلي الدول الأعضاء في الأمم المتحدة فقط الحق في التصويت .

واو - مسائل أخرى

- ١٦ - اللغات الرسمية في المؤتمر هي الانكليزية والفرنسية وستوفر الترجمة من والى الانكليزية والفرنسية والروسية والاسبانية والصينية .
١٧ - جميع المسائل الاجرائية التي لا تحكمها هذه المبادئ التوجيهية تتقرر وفقا للنظام الداخلي للجمعية العامة للأمم المتحدة .

كيفية الحصول على منشورات الأمم المتحدة

يمكن الحصول على منشورات الأمم المتحدة من المكتبات ودور التوزيع في جميع أنحاء العالم . استعلم عنها من المكتبة التي تتعامل معها أو اكتب الى : الأمم المتحدة ، قسم البيع في نيويورك او في جنيف .

如何购取联合国出版物

联合国出版物在全世界各地的书店和经售处均有发售。请向书店询问或写信到纽约或日内瓦的联合国销售组。

HOW TO OBTAIN UNITED NATIONS PUBLICATIONS

United Nations publications may be obtained from bookstores and distributors throughout the world. Consult your bookstore or write to: United Nations, Sales Section, New York or Geneva.

COMMENT SE PROCURER LES PUBLICATIONS DES NATIONS UNIES

Les publications des Nations Unies sont en vente dans les librairies et les agences dépositaires du monde entier. Informez-vous auprès de votre libraire ou adressez-vous à : Nations Unies, Section des ventes, New York ou Genève.

КАК ПОЛУЧИТЬ ИЗДАНИЯ ОРГАНИЗАЦИИ ОБЪЕДИНЕННЫХ НАЦИЙ

Издания Организации Объединенных Наций можно купить в книжных магазинах и агентствах во всех районах мира. Наводите справки об изданиях в вашем книжном магазине или пишите по адресу: Организация Объединенных Наций, Секция по продаже изданий, Нью-Йорк или Женева.

COMO CONSEGUIR PUBLICACIONES DE LAS NACIONES UNIDAS

Las publicaciones de las Naciones Unidas están en venta en librerías y casas distribuidoras en todas partes del mundo. Consulte a su librero o diríjase a: Naciones Unidas, Sección de Ventas, Nueva York o Ginebra.
